الجامعة الإسلامية- غزة
كلية التجارة
الدراسات العليا
ماجستير اقتصاديات التنمية

# الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني

# The Development Impact of Small Projects Funded by the Ministry of National Economy

إعداد الطالبة

كفاح هشام أبو ناجي

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد إبراهيم مقداد سمير خالد صافي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية
من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة

ربيع أول 1436- ديسمبر 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة: آية 11

# إهـداء

**أهدي جهدي المتواضع ،،،**

إلى من يضيق المقام لقدرها ولا يفي اللسان حقها .. إلى العين الساهرة والصحبة المختارة .. إلى من خففت عني الآلام عندما أقعدتني العلل والأمراض.. " **والدتي** "

إلى من حباني من حنانه ما نعمت به منذ ولدت، ومن إرشاده ما قومني حتى اشتد عودي، ومن عونه على تحصيل العلم ما مكني حتى أجد في طلب المعرفة .. " **والدي** "

إلى شريك حياتي .. الذي شاركني أفراحي وأتراحي وكان لي عوناً معيناً.. وعمل على تذليل العقبات وتسهيل الظروف ووفر لي أسباب السكينة والهدوء من حولي.. " **زوجي** "

إلى مهجتا قلبي ونور عيناي، وشموع الأمل في حياتي، وطيور جنة الرحمن.. " **ابنتاي** "

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق .. ويساندوني ويتنازلون عن حقوقهم.. لإرضائي والعيش في هناء .. " **إخواني وأخواتي** "

إلى أساتذتي .. الشموع التي تحترق لتضيء للآخرين ..

إلى كل من علمني حرفاً...

# شكر وتقدير

الشكر لله أولاً، حيث أسجد لله شكراً وحمداً على إنجاز هذه الرسالة بتوفيق من الله، ويقول تعالي: ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ ( سورة النمل: آية 19 )

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " **رواه البخاري**.

من خلال ذلك أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الجميل لكل من ساهم في إنجاز هذا المجهود وإخراجه للنور عسى أن يكون صدقة جارية لي ولمن ساهم بها، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور **محمد إبراهيم مقداد** الذي أشرف على رسالتي والذي لم يبخل علي بعلمه وخبرته.

وأيضاً أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور **سمير خالد صافي** الذي أشرف على رسالتي إحصائياً ولم يبخل علي بعلمه وإصراره على تعليمي بطريقته المميزة.

وأتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الدكتور **خليل النمروطي** والدكتور **سمير أبو مدللة** لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة. والشكر موصول إلى كلية التجارة وأساتذتها الكرام، وعمادة الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية، جعلها الله رمزاً للعلم والعطاء.

كما أتقدم بالشكر للأستاذ **علام غباين** الذي عمل توفير البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع البحث.

# ملخص الدراسة


هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني بقطاع غزة، وذلك من خلال اختيار عينة عشوائية من هذه المشروعات لتقييم دورها في خلق فرص عمل جديدة والحد من ظاهرة البطالة، وتحسين مستوى الدخل والمعيشة وبالتالي التخفيف من حدة الفقر. وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير النماذج القياسية باستخدام متغيرات مختلفة عما كانت عليه في الدراسات السابقة.

وتوصلت الدراسة إلى إيجاد متغيرات فسرت معدل البطالة حيث بلغت قيمة ($R^2$= **0.248**) المعدلة)، والمتغيرات التي فسرت النموذج هي متوسط عدد العمال كمتغير تابع يقاس به معدل البطالة، و(عدد سنوات الخبرة لصاحب المشروع والعمر الزمني للمشروع وقيمة الاستثمارات حالياً) كمتغيرات مستقلة تفسر المتغير التابع، حيث كانت مرونتهم عالية وأثرت بشكل إيجابي في متوسط عدد العمال.

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن المشروعات الصغيرة عموماً قد أحدثت (**698**) فرصة عمل دائمة، وذلك بمعدل توليد بلغ حوالي (**3.9%**) لكل مشروع صغير بغض النظر عن نشاط المشروع، وأن المشروعات الصغيرة قد أدت بالمطلق إلى تحسين مستوى الدخل بالنسبة لأصحاب المشروعات. وأن هذه المشروعات الصغيرة بمختلف أنشطتها تساهم بنسبة (**1.51%**) من إجمالي القيمة المضافة لقطاع غزة وتعتبر مؤشراً جيداً لدور هذه المشروعات في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين.

وأوصت الدراسة بضرورة متابعة الاهتمام الحكومي في الأراضي الفلسطينية بالمشروعات الصغيرة وإعطائها الدعم والمساندة الحقيقيان وتشجيع السياسات الاقتصادية والاجتماعية على توجيه الجزء الأيسر من مخصصات برامج الرعاية والحماية الاجتماعية باتجاه دعم الاستثمارات الصغيرة ومتناهية الصغر.

# Abstract

This study aimed to analyze and evaluate the developmental impact of small projects funded by the Ministry of National Economy in the Gaza Strip, through the selection of a random sample of these projects to assess their role in the creation of new jobs and reduce the phenomenon of unemployment, and improve the level of income and living and thus alleviate poverty. I have been using the least squares method to estimate the standard models using different variables than it was in previous studies.

The study find variables interpreted the unemployment rate as the value of (adjusted $R^2$ **0.248**), and the variables that explain the model is the average number of workers as the dependent variable is measured its unemployment rate, and (the number of years of experience to the project owner and the chronological age of the project and the value of investments currently) as independent variables explain the dependent variable, where the high flexibility and influenced positively in the average number of workers.

The study also found that the generally small projects have had a (**698**) opportunity permanent work, and the rate of generation of about (**3.9%**) for each small project regardless of the project activity, and that small businesses have led absolutely to improve the level of income for entrepreneurs. And that these small projects in various activities contribute (**1.51%**) of the total value added of the Gaza Strip and is considered a good indicator of the role of these projects are in the process of economic development in Palestine.

The study recommended the need to follow the government interest in the Palestinian territories small businesses and give support and assistance to the real and the promotion of economic and social policies to guide the left part of the allocations care programs and social protection towards supporting small and micro-investments.

# فهرس المحتويات


| الموضـــــــــــــوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| الآية القرآنية | ب |
| إهداء | ج |
| شكر وتقدير | د |
| ملخص الدراسة | هـ |
| Abstract | و |
| فهرس المحتويات | ز |
| قائمة الجداول | ي |
| قائمة الأشكال | ل |
| **الفصل الأول**<br>**( الإطار العام للدراسة )** | 1 |
| (1.1) مقدمة | 2 |
| (2.1) مشكلة الدراسة | 3 |
| (3.1) فرضيات الدراسة | 3 |
| (4.1) متغيرات الدراسة | 4 |
| (5.1) أهداف الدراسة | 4 |
| (6.1) أهمية الدراسة | 5 |
| (7.1) الدراسات السابقة | 6 |
| (8.1) الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة | 14 |
| **الفصل الثاني**<br>**( المشروعات الصغيرة )** | 15 |
| (1.2) مقدمة | 16 |
| (2.2) مفهوم المشروعات الصغيرة والمعايير المستخدمة لتعربفها | 16 |
| (3.2) خصائص المشروعات الصغيرة | 23 |
| (4.2) أنواع المشروعات الصغيرة | 26 |

| | |
|---|---|
| (5.2) أهمية المشروعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية | 27 |
| (6.2) المعوقات والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة | 31 |
| (7.2) واقع المشروعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية | 36 |
| (8.2) أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الفلسطيني | 36 |
| (9.2) هيكل المشروعات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية | 37 |
| (10.2) أسباب فشل وتعثر المشروعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية | 39 |
| (11.2) وسائل تطوير المشروعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية | 40 |
| (12.2) استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة | 44 |
| (13.2) تجارب بعض البلدان في مجال تنمية المشروعات الصغيرة | 46 |
| (14.2) خاتمة | 53 |
| **الفصل الثالث**<br>**(البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية)** | 54 |
| (1.3) مقدمة | 55 |
| (2.3) البطالة في العالم العربي | 55 |
| (1.2.3) مفهوم البطالة | 57 |
| (2.2.3) قياس البطالة | 59 |
| (3.2.3) أنواع البطالة | 60 |
| (4.2.3) أسباب البطالة | 61 |
| (5.2.3) تكلفة ومخاطر البطالة | 63 |
| (6.2.3) آليات الحد من البطالة | 63 |
| (7.2.3) معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية | 65 |
| (8.2.3) الحد من البطالة في المجتمع الفلسطيني | 69 |
| (3.3) الفقر ومستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية | 69 |
| (1.3.3) مفهوم االفقر | 69 |
| (2.3.3) خط الفقر الفلسطيني | 70 |
| (3.3.3) أسباب الفقر في الأراضي الفلسطينية | 71 |
| (4.3.3) أهم خصائص ومظاهر الفقر في الاراضي الفلسطينية | 71 |

| | |
|---|---|
| (4.3) خاتمة | 73 |
| **الفصل الرابع**<br>**( إجراءات الدراسة ونتائجها )** | 74 |
| (1.4) مقدمة | 75 |
| (2.4) منهج الدراسة | 75 |
| (3.4) مجتمع الدراسة | 76 |
| (4.4) عينة الدراسة | 76 |
| (5.4) أداة الدراسة | 76 |
| (6.4) خطوات بناء الاستبانة | 77 |
| (7.4) الأساليب الإحصائية المستخدمة | 78 |
| (8.4) الاعتبارات الأخلاقية في الدراسة | 78 |
| (9.4) تحليل أسئلة الاستبانة | 79 |
| (10.4) اختبار فرضيات الدراسة | 100 |
| **الفصل الخامس**<br>**( النتائج والتوصيات )** | 115 |
| (1.5) النتائج | 116 |
| (2.5) التوصيات | 116 |
| **المراجع** | 120 |
| **(الملاحق)** | 128 |

# قائمة الجداول


| عنــوان الجــدول | رقم الصفحة |
|---|---|
| (1.2.2) مفهوم المشروعات الصغيرة في بعض دول العالم حسب معيار العمالة | 18 |
| (2.2.2) مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SME) حسب المعايير السابقة في بعض الدول | 19 |
| (3.2.2) مفهوم المشروعات في الولايات المتحدة الأمريكية | 21 |
| (1.2.3) معدلات البطالة في الدول العربية | 56 |
| جدول (2.2.3) معدلات البطالة في المجتمع الفلسطيني منذ العام 1998 وحتى العام 2014 | 68 |
| (1.9.4) توزيع عينة الدراسة حسب جنس صاحب المشروع | 79 |
| (2.9.4) توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الدراسة | 79 |
| (3.9.4) العلاقة بين عدد سنوات الخبرة ونوع النشاط الرئيسى للمشروع | 80 |
| (4.9.4) توزيع عينة الدراسة حسب العمر الزمني للمشروع | 81 |
| (5.9.4) توزيع العينة حسب عنوان المشروع حسب المحافظة | 81 |
| (6.9.4) توزيع العينة حسب نوع النشاط الرئيسي للمشروع | 82 |
| (8.9.4) توزيع العينة حسب أسباب تأسيس المشروع | 83 |
| (9.9.4) قيمة الاستثمارات عند بداية المشروع | 84 |
| (10.9.4) توزيع العينة حسب طريقة تمويل المشروع | 84 |
| (11.9.4) توزيع العينة حسب معاناة المشروع من ضعف التسهيلات المصرفية أو الخدمات المالية من مؤسسات التمويل | 85 |
| (12.9.4) توزيع عدد عمال المشروع حسب المستوى التعليمي | 86 |
| (13.9.4) توزيع العينة حسب الأساس المعتمد في تشغيل العمال في المشروع وقت الحاجة | 87 |
| (14.9.4) يوضح متوسط رواتب العاملين في المشروع شهرياً | 87 |
| (15.9.4) توزيع عينة الدراسة حسب المزايا المقدمة للعمال | 89 |
| (16.9.4) يوضح محاولة إدارة المشروع الحصول على تمويل أو خدمات تمويلية لتدريب عمال المشروع | 89 |

| | |
|---|---|
| (17.9.4) يوضح مصادر الدخل لصاحب المشروع قبل البدء بالمشروع | 90 |
| (18.9.4) نتائج اختبار "T– لعينتين مرتبطتين" الفرق بين متوسطات دخول أصحاب المشروعات قبل وبعد المشروع | 90 |
| (19.9.4) يوضح أثر دخل المشروع على تحسين إنفاق صاحبة على بنود الإنفاق | 92 |
| (20.9.4) يوضح مدى توفر المواد الخام والآلات المستخدمة في المشروع على مدار السنة | 93 |
| (21.9.4) سوق توفير المواد الخام والآلات | 94 |
| (22.9.4) طبيعة السلعة المنتجة نهائية أم وسيطة | 95 |
| (23.9.4) متوسط القيمة المضافة للمشروع حسب نوع النشاط | 96 |
| (24.9.4) توزيع العينة حسب إجراءات التمويل من قبل الوزارة | 97 |
| (25.9.4) توزيع العينة حسب قيام الوزارة بتقديم أي نوع من التسهيلات للمشروع | 97 |
| (26.9.4) توزيع العينة حسب قيام الوزارة بزيارة ميدانية للمشروع | 97 |
| (27.9.4) توزيع العينة حسب قيام صاحب المشروع بنصيحة غيره من أصحاب المشروعات الصغيرة والتي بحاجة إلى تمويل بالاقتراض من الوزارة | 98 |
| (28.9.4) يوضح المشاكل التي تواجه المشروع | 99 |
| (29.9.4) يوضح إجمالي عدد العمال حسب الجنس | 100 |
| (30.9.4) يوضح إجمالي عدد العمال حسب نوع النشاط | 101 |
| (31.9.4) يوضح متوسط قيمة الاستثمارات عند بداية المشروع حسب النشاط | 102 |
| (32.9.4) يوضح فرص العمل الدائمة ومعدل التوليد حسب نشاط المشروع | 102 |
| (33.9.4) يوضح تكلفة فرصة العمل الدائمة حسب النشاط | 103 |
| (34.9.4) يوضح متوسط الدخل الشهري لصاحب المشروع قبل المشروع وبعده حسب نشاط المشروع | 104 |
| (1.10.4) نتائج اختبار فيلبس – برون للتحقق من سكون متغيرات الدراسة | 109 |
| (2.10.4) نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج | 111 |
| (3.10.4) تحويل نموذج الانحدار المتعدد إلى نموذج لوغاريتمي | 112 |
| (4.10.4) قيمة (VIF) للمتغيرات المستقلة | 113 |

# قائمة الأشكال


| عنـــوان الشكـــل | رقم الصفحة |
|---|---|
| (1.2.3) نسبة المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس، الربع الثاني 2012- الربع الثاني 2014 | 66 |
| (2.2.3) معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة حسب المنطقة، الربع الثاني 2012- الربع الثاني 2014 | 67 |
| (1.9.4) توزيع عينة الدراسة حسب أسباب تأسيس المشروع | 83 |
| (2.9.4) توزيع عينة الدراسة طريقة تمويل المشروع | 85 |
| (3.9.4) يوضح المقارنة بين متوسطي الراتب للعامل الفني وغير الفني | 88 |
| (4.9.4) يوضح مدى تحسن الإنفاق على بنود الإنفاق الأساسية | 92 |
| (5.9.4) يوضح سوق توفير المواد الخام والآلات المستخدمة | 94 |
| (6.9.4) يوضح المشاكل التي تواجه المشروع | 99 |
| (7.9.4) يوضح المقارنة بين متوسط الدخل قبل وبعد المشروع حسب نوع نشاط المشروع | 105 |

# الفصل الأول

# الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 فرضيات الدراسة

4.1 متغيرات الدراسة

5.1 أهداف الدراسة

6.1 أهمية الدراسة

7.1 الدراسات السابقة

8.1 الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

## 1.1 مقدمـــــــة:

أثبتت التجارب في العديد من الاقتصاديات العالمية أن نظام المنشآت كبيرة الحجم، كثيفة رأس المال ليس بالضرورة أن تؤدي إلى تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما لا يمثل هذا النظام الحل الأمثل للآثار السلبية التي تتركها عملية التحول الاقتصادي، كون أثاره لا تنعكس إلا على فئة قليلة من شرائح المجتمع، بسبب محدودية هذه المشروعات في قدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة، وتواضع دورها في تخفيف الفقر وضعف تحقيق الدفع الذاتي لعملية النمو.

من هنا كان لا من التطلع إلى دور أكثر فاعلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وربما أكثر شمولية، ولهذا بدأت تقارير المؤسسات الدولية والإقليمية المختصة – منذ مدة ليست بالقصيرة– تدعو إلى ضرورة وأهمية تشجيع المشروعات الصغيرة إضافة إلى المتوسطة لاسيما في الدول النامية، نظراً لما تتسم به المشروعات الصغيرة من خصائص أهمها أنها: "كثيفة العمالة، منخفضة التكاليف الرأسمالية نسبياً، الدور البارز للمرأة فيها، إمكانية الانتشار الواسع مما يجعلها تغطي مناطق مختلفة، قابليتها للتوطين حيث توجد قوة العمل، وكونها تشكل مصدراً رئيساً من مصادر الدخل وتعمل على تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة" ( خضر، 2002، ص3 ).

وتمتاز المشروعات الصغيرة على تباين تعاريفها واختلاف أنواعها، بأهمية خاصة في اقتصاديات الدول عموماً، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن " المشاريع الصغيرة إضافة إلى المشاريع المتوسطة تمثل حوالي 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، و توفر ما بين 40% – 80% من إجمالي فرص العمل وتوظف من (50% – 60%) من القوى العاملة في العالم. كما تساهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلى العالمي" (النشرة الاقتصادية للبنك المصري، 2009، ص74).

ومع أن حكومات بلـدان العـالم المتقـدم والنـامي تبـدي علـى حـد سـواء اهتمامـاً متزايداً بالمشروعات الصغيرة، بما فيها حكومات البلدان العربية على اختلاف نظمها الاقتـصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية التي بدأت بمساندة ودعم هذه المـشروعات للعمـل فـي بيئـة اقتصادية صحية. إلا أن واقع الأثر التنموي لهذه المشروعات يتفاوت نسبياً من مكانٍ إلى آخر، وأن دور المشروعات الصغيرة مازال دون الطموح. وأن المشروعات الصغيرة تواجه علاوة على ذلك مجموعة من الصعوبات، وتعاني من العديد من المشكلات سواء كانت داخلية ذاتية متعلقة بالمشاريع نفسها، أو محيطة خارجة عن إرادتها ( عبد الكريم، 2010، ص8).

لذلك يتبدى في ضوء ما تقدم أهمية إيلاء المشروعات الصغيرة الدعم اللازم والمتواصل الذي تحتاجه، والاهتمام الكبير والدائم الذي تستحقه، لاسيما في البلدان العربية وفلسطين بالطبع ليست بمنأى عن هذا التوجه بل هي موضوع بحثنا هذا، من أجل النهوض بالمشروعات الصغيرة في فلسطين لتساهم بشكل فعال في دورها التنموي المرتقب على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

## 2.1 مشكلة الدراسة:

على الرغم من أن المشروعات الصغيرة تعد من الناحية النظرية والعملية نواة أساسية للنمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي عموماً، وعلى الرغم من أن إدراك أهميتها والاهتمام بها بدأ من قبل الحكومات جميعاً لاسيما في الدول النامية، والذي بات ينعكس في خطط وسياسات التنمية العامة بهدف دعمها وقصد مساندتها، إلا أن الاهتمام الأكاديمي ببحثها ما زال ضعيفاً في البلدان النامية، وما زالت الدراسات التي تناولت هذا القطاع المهم قليلة نسبياً – لاسيما على المستوى الوطني– في الأراضي الفلسطينية.

الأمر الذي شكل حافزاً للباحثة للخوض في هذا المجال عموماً والتركيز على وجه الخصوص على **دراسة وتقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة التي تعمل في ظل إستراتيجية تنموية داعمة**، تلك المشروعات التي نشأت بتشجيع ودعم حكومي وفق خطة إستراتيجية خاصة بتنمية المشروعات، ومدى نجاح هذه المشروعات في أداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## 3.1 فرضيات الدراسة:

ستتناول الدراسة التحقق من صحة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ بين مساهمة المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة والحد من معدل البطالة.
- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ بين مساهمة المشروعات الصغيرة في التخفيف من الفقر وتحسين مستوى الدخل والمعيشة.

## 4.1 متغيرات الدراسة:

**1.4.1 المتغيرات التابعة:** وهي معيار لقياس الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة وتتمثل بمتغيرين تابعين على أساس الفرضيات السابقة وهما كالتالي:

1. معدل البطالة ويقاس بمتوسط عدد العمال (Labor).
2. مستوى الدخل والمعيشة.

**2.4.1 المتغيرات المستقلة:** وهي تلك المتغيرات التي تتأثر بها المشروعات الصغيرة وتتمثل بالآتي:

1. عدد سنوات الخبرة لصاحب المشروع ويرمز له بالرمز X1.
2. العمر الزمني للمشروع ويرمز له بالرمز X2.
3. قيمة الاستثمارات حالياً ويرمز له بالرمز X3.

والجدير بالذكر أن المشروعات الصغيرة تتأثر بالعديد من المتغيرات المستقلة غير المذكورة أعلاه حيث تم استبعادها عند التحليل الإحصائي لعدم وجود تأثير معنوي لها على عينة الدراسة ومنها: " نوع نشاط المشروع، المستوى التعليمي للمستفيد من المشروع، الدخل للمستفيد قبل المشروع، الدخل للمستفيد بعد المشروع، ....."

**وبذلك تكون النماذج الاقتصادية كالتالي:**

1. النموذج الأول:

$Y = F(X_1) + ei_1$

$$Y = \beta_{01} * X_1^{\beta_1} + \varepsilon_1$$

2. النموذج الثاني:

$Y = F(X_2) + ei_2$

$$Y = \beta_{02} - \beta_{21} X_2^{3} + \varepsilon_2$$

3. النموذج الثالث:

$Y = F(X_3) + ei_3$

$$Y = \beta_{03} * EXP(\beta_{31} * X_3) + \varepsilon_3$$

4. النموذج الرابع:

$Y = F(X_1, X_2, X_3) + ei_4$

$$\text{Log } Y = \beta_{04} + \text{Log}(\beta_{01} * X_1^{\beta_1}) + \text{Log}(\beta_{02} - \beta_{21} X_2^{3}) + \text{Log}(\beta_{03} * \text{EXP}(\beta_{31} * X_3)) + \varepsilon_4$$

حيث تكون الإشارات المتوقعة لمعاملات النماذج كالتالي:

$\beta_{21} < 0$ و $\beta_1, \beta_{31}, \beta_{41}, \beta_{42}, \beta_{43} > 0$

$\varepsilon_1, \varepsilon_2, \varepsilon_3, \varepsilon_4$ و حد الخطأ العشوائي لكل نموذج.

## 5.1 أهداف الدراسة:

يسعى البحث لدراسة عينة عشوائية من المشروعات الصغيرة المنفذة وفق خطة إستراتيجية خاصة بتنمية المشروعات الصغيرة التي نفذتها وزارة الاقتصاد الوطني في غزة – تلك الأداة المؤسسية العامة المعنية بتنفيذ هذه الإستراتيجية، وذلك بهدف اختبار وتحليل الأثر التنموي لهذه

المشروعات الصغيرة المدعومة والتي من المفترض أن تحقق جملة من الآثار التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

والتعرف من خلالها على أهم الصعوبات والمشكلات التي واجهت عمل هذه المشروعات ومدى تأثيرها على نجاح هذه المشروعات المدعومة في تحقيق الأهداف التنموية المرجوة منها، بحيث يهدف البحث إلى:

1. تحديد الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة في الحد من ظاهرة البطالة.
2. تحديد الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة والتخفيف من حدة الفقر.
3. تقديم مجموعة من المقترحات والحلول الممكنة لتطوير وتفعيل دور المشروعات الصغيرة.

### 6.1 أهمية الدراسة:

1. إن هذه الدراسة على حد علمنا واستقصائنا هي الدراسة البحثية العلمية الإحصائية الأولى على المستوى الوطني في الأراضي الفلسطينية، التي تقوم ببحث **وتقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني** بموجب إستراتيجية حكومية خاصة بتنمية المشروعات.
2. إن أهمية الدراسة تأتي أيضاً من أهمية معطيات ما أنجزته وزارة الاقتصاد الوطني على وجه الخصوص، والتي وصل عدد المشاريع الصغيرة الممولة من قبلها "(315) مشروعاً خلال فترة عملها الممتدة من عام 2008-2013م "[1].
3. مساهمة البحث في التعرف على أهم الصعوبات التي تواجه عمل المشروعات الصغيرة وتعيق تقدمها، ساعين من وراء ذلك أن تمثل نتائج هذا البحث عوناً لأصحاب القرار في تقديم الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة في فلسطين عموماً لتعظيم أثرها التنموي المرتقب، وإيلاء وزارة الاقتصاد الوطني التي تستحق.
4. إن أهمية هذا الدراسة تزداد في الوقت الراهن حيث تراجعت معدلات التنمية الاقتصادية في معظم بلدان العالم ومنها الأراضي الفلسطينية من ناحية، وتزايدت أهمية المشروعات الصغيرة من ناحيةٍ أخرى.

[1] مقابلة مع السيد/ علام غباين، مدير برنامج تمويل المشروعات الصغيرة بوزارة الاقتصاد الوطني يوم الأربعاء الموافق 2014/3/5.

5. الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة والاقل تقدماً في تفعيل دور المشرعات الصغيرة وتحقيق الأثر التنموي منها، وهو ما يعزز أهمية الاعتماد على هذه المشروعات في الوقت الراهن في تحقيق معدلات التنمية المنشودة.

## 7.1 الدراسات السابقة:

على الرغم من توافر الكثير من البحوث وأوراق العمل المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في المؤتمرات والملتقيات و ورشات العمل ذات الصلة، أو تلك المنشورة في مجلات علمية وتناولها لهذا الموضوع من أكثر من منظور وأكثر من جانب، إلا أنه لم يتسنَ للباحثة لتجد الكثير- على المستوى الوطني- من الدراسات العلمية الأكاديمية التي تبحث في مجال تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني، وذلك بسبب ضعف الاهتمام الأكاديمي بها من جهة وحداثة الاهتمام الاستراتيجي بها من جهة أخرى، حيث لم يتوفر للباحثة حتى إعداد هذا البحث على المستوى الوطني سوى الدراسات الأكاديمية التالية والمرتبطة بموضوع البحث بشكل أو بآخر، **وهي:**

### 1.7.1 الدراسات المحلية:

**1.1.7.1 نصر الله والصوراني (2005): "المشروعات الصغيرة في فلسطين- واقع ورؤية نقدية":**

هدفت الدراسة إلى بيان مدى أهمية المشروعات الاقتصادية الصغيرة في كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة ودورها الفعال في زيادة الدخل وخلق فرص العمل الجديدة بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لإتاحة الفرصة للفئات المهمشة لامتلاك مشاريع وتفعيلها في المجتمع وربط ذلك بالأهداف الإسرائيلية التوسعية، وكذلك التعرف على الوضع الاقتصادي الفلسطيني في المرحلة الراهنة، وآثار السياسات الإسرائيلية.

**وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:**

1. توفير القروض والدعم اللازم لتمويل رأس المال العامل وتطوير المعدات والأصول الرأسمالية.
2. تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات من حيث كيفية توفير المستلزمات الإنتاجية وإدارة العملية الإنتاجية والتسويقية وكيفية التعامل مع البنوك والمؤسسات الحكومية.

3. تعزيز وتوسيع دور مؤسسات الإقراض في تقديم القروض للمشاريع الصغيرة، ضمن شروط ميسرة من حيث فترة السماح والضمانات واعتماد نظام قروض الضمان الاجتماعي.
4. تعديل وتطوير القوانين والتشريعات الخاصة بممارسة الأنشطة الاقتصادية، بما يعزز البيئة الاستثمارية والإنتاجية والقانونية ويزيد من نجاح واستمرارية المشروعات الصغيرة.

**2.1.7.1 عطياني والحاج علي (2009): " مشاكل المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المنشآت الصغيرة من حيث خصائصها ومميزاتها وتوزيعها الجغرافي وأهميتها النسبية في الاقتصاد الفلسطيني واستعراض المشاكل والصعوبات التي تواجه تلك المنشآت وتقديم بعض الحلول التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين أداء هذه المنشآت وتساعد في حل مشكلاتها وتحسين قدرتها التنافسية.

**وقدمت الدراسة التوصيات التالية:**

- العمل على إنشاء حاضنات أعمال وتهيئة البيئة المناسبة لنمو وتطور المنشآت الصغيرة.
- العمل على إنشاء وتأسيس صندوق لتمويل المنشآت الصغيرة وتعزيز البيئة القانونية والتشريعية لها.
- ضرورة التركيز على إقامة المشاريع والصناعات ذات الكثافة العمالية، لما لها من دور اقتصادي واجتماعي في نفس الوقت لقدرتها على خلق فرص العمل وبالتالي التخفيض من معدلات البطالة.
- إعطاء مثل هذه المشاريع مزايا وحوافز إضافية غير تلك الواردة في قانون الاستثمار الفلسطيني.

**3.1.7.1 الصوص (2010): " بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة– نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين":**

هدفت الدراسة إلى عرض بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لها دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء وذلك لدورها الفعال في حل جملة من المشاكل التنموية في مقدمتها امتصاص العمالة الزائدة والتخفيف من حدة البطالة ومعالجة مشكلة الفقر وزيادة الدخول.

**وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:**

- تشجيع إقامة مثل هذه المشاريع باعتبارها بارقة الأمل للاقتصاد الفلسطيني للخروج من الأزمات التي يعاني منها وعلى رأسها مشكلة البطالة التي وصلت أرقاماً قياسية تقدر بـ 26% من مجمل الأيدي العاملة.
- إلزام الجهات التمويلية بالتوسع في تقديم خدماتها الإقراضية للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة من خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض الصناعية وإعطاء فترات سماح أطول.
- تبني ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال خلق بيئة إيجابية ومشجعة لإقامة هذه المشاريع وتقديم حوافز تشجيعية لإنجاحها وعلى رأسها الإعفاءات الضريبية لفترة محددة (3-6) سنوات.
- مراجعة وتقييم السياسات الاقتصادية المتبعة من أجل إيجاد السياسات القادرة على حماية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين.
- توفير التدريب المهني المناسب لتطوير مهارات العاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء مؤسسة أو هيئة حكومية أو حتى وزارة خاصة بها (كوزارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سريلانكا) لرعاية هذه المشاريع نظراً لأهميتها الاقتصادية.

**4.1.7.1 عبد الكريم (2010): "نحو سياسة محفزة لتوفير التمويل لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية":**

هدفت الدراسة إلى تشخيص وتحليل بنى التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من حيث الأنواع والمصادر والتكاليف، والتعرف على أبرز المشكلات التي تواجه هذه المنشآت في توفير الموارد المالية الضرورية لاستمرارها وتطورها، ومن ثم عملت الدراسة على تقديم اقتراحات لسياسات من شأنها تحسين فرص وشروط التمويل المتوفر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت الدراسة إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة مازالت تعاني من تدن في نسب التمويل المقدمة لها، وأن غالبية المنشآت بحاجة إلى تمويل خارجي وذلك لتنمية وتطوير أعمالهم. حيث بلغت نسبة المنشآت التي أجابت بـ(نعم) على أنها بحاجة إلى تمويل خارجي حوالي 62%، وقد ارتفعت نسبة المنشآت التي بحاجة إلى تمويل قطاع الخدمات لتصل إلى 76%، بينما انخفضت هذه النسبة في قطاع التجارة لتصل إلى 48%.

**وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:**

- العمل على إيجاد آليات تنسيق مع المؤسسات والمنظمات الدولية والمحلية التي تقدم المساعدات والمساندة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك محاولة للتوصل إلى خطط

منهجية للنهوض بتلك المنشآت، بدل من التركيز على المنافسة الربحية بين هذه المنشآت.

- النظر في إنشاء صندوق ضمان القروض الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يساهم ذلك في التخفيف من المعيقات المتعلقة بارتفاع وتعدد الضمانات المطلوبة من المتقدمين للقرض.
- محاولة إنشاء برامج أو صناديق ضد الإفلاس، حيث تمنح قروضاً بدون فائدة ولسنوات طويلة للمنشآت المتعثرة لفترة زمنية معينة.

**5.1.7.1 الدماغ (2010): "دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة- دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة 1995-2008":**

هدفت الدراسة إلى تحليل دور التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض في تنمية المشروعات النسائية الصغيرة في قطاع غزة، وطبقت هذه الدراسة على 130 مشروع نسائي ممول بقروض من هذه المؤسسات. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباط تام بين التمويل الذاتي لرأس المال المستثمر وبين رأس المال المستثمر للمشروع، وأن رأس المال المستثمر في المشروع يتناقص بارتفاع سعر الفائدة المحدد من قبل مؤسسة الإقراض.

**وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:**

- ضرورة العمل على تخفيض نسبة الفائدة المعمول بها في مؤسسات الإقراض لتتناسب مع أوضاع صاحبات المشاريع الصغيرة.
- تغيير سياسة القروض الإغاثية إلى قروض تنموية تعمل على رفع مستوى المشروعات الصغيرة، من خلال اعتماد استراتيجية ممنهجة بالتعاون مع الحكومة في طرح المشروعات المناسبة لخبرة ودراية المقترضة.

## 2.7.1 الدراسات العربية:

**1.2.7.1 النسور(2008): " قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن":**

هدفت الدراسة إلى تقدير دالة الإنتاج للمشروعات الصغيرة الممولة من المؤسسات الحكومية في الأردن من خلال تطبيق النماذج الاقتصادية القياسية لاختبار فرضيات الدراسة (دالة الإنتاج كوب دوجلاس ومعيار فارل للكفاءة) وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها كان أن بعض المشروعات الصغيرة الممولة من قبل هذه المؤسسات تتسم بكثافة عنصر العمل وهناك مشروعات أخرى تتسم بكثافة رأس المال، وأوصى الباحث في دراسته بضرورة العمل على

إنشاء هيئة عليا لتنمية المشروعات الصغيرة في الأردن والعمل على دمج مؤسسات التمويل الحكومية في مؤسسة واحدة.

**2.2.7.1 سلمان (2009): "الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية"- دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية:**

هدفت الدراسة إلى تقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة التي تعمل في ظل إستراتيجية تنموية داعمة، تلك المشروعات التي نشأت بتشجيع ودعم حكومي وفق خطة إستراتيجية خاصة بتنمية المشروعات، ومدى نجاح هذه المشروعات في أداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أظهرت النتائج لهذه الدراسة أن المشروعات الصغيرة قادرة بشكل أكيد على توفير فرص عمل دائمة بالإضافة إلى فرص العمل الموسمية، وتحسين مستوى الدخل وبالتالي التخفيف من الفقر، كما أن المشروعات الصغيرة ساهمت في تمكين المرأة اقتصادياً في سورية.

**3.2.7.1 صالح (2009): "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية":**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المشروعات الصغيرة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعرف على أهم العقبات التي تقف في طريق هذه المشروعات وتمنعها من أداء دورها في عملية التنمية، اقتراح الحلول الناجعة والمناسبة لانطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاركة في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: عدم وجود تصنيف ثابت يمكن أن تعرف على أساسه المشروعات الصغيرة من المتوسطة في ليبيا. وأن مشكلة أصحاب المشروعات- من وجهة نظرهم- ليست في نقص الخبرة والمهارات الفنية والإدارية، وإنما في نقص الأموال الشخصية وعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات العمل. أما عن صعوبة التمويل المصرفي فإنه يشكل أحد أهم الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات. ويرى عدد كبير من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنهم يجدون صعوبة في التقدم للحصول على دعم مالي من المصارف.

**4.2.7.1 البندي (2010): " المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية- مصر نموذجاً":**

هدفت الدراسة إلى تقييم ودراسة الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة في مصر وذلك للوقوف على وضعها الحالي في ظل معدلات التنمية الاقتصادية، ثم دراسة الآفاق المستقبلية لهذا

الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المشروعات مستقبلاً في ظل الظروف التي انتابت معظم اقتصاديات دول العالم ومنها مصر.

**وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:**

- زيادة الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية.
- توفير القروض والدعم اللازم لتمويل رأس المال العامل وتطوير المعدات والأصول الرأسمالية أو التوسع في المشروعات القائمة أو تمويل أفكار ريادية جديدة في سبيل تنمية المشروعات الصغيرة اقتصادياً واجتماعياً.
- إصدار دورية تهتم بإلقاء الضوء على التجارب الناجحة في المشروعات الصغيرة، وتوجيه الشباب إلى كيفية اختيار مشاريعهم الصغيرة.
- ضرورة العمل على الاكتشاف المبكر لمعوقات نجاح المشروعات الصغيرة، وتذليل هذه العقبات والمعوقات.

**5.2.7.1 قدومي (2010):" تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن – المعوقات والتحديات":**

هدفت الدراسة إلى البحث في أهمية المشاريع الصغيرة، والتعرف على أهم المعوقات التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة في الحصول على التمويل المطلوب، وما هي أهم معوقات تمويل المشاريع الصغيرة. وهذا من خلال دراسة ميدانية على عينة من أصحاب هذه المشاريع، حيث تم تحليل 568 استبانة ومن خلال التحليل تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها: عدم كفاية مبلغ التمويل من قبل مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة، فضلا عن قيام هذه المؤسسات الممولة بالتشدد في طلب الضمانات مقابل الموافقة على القرض، كما أن ارتفاع معدلات فائدة القروض كان أحد أهم المعوقات التي واجهت أصحاب المشاريع عينة الدراسة، وأوصى الباحث على ضرورة قيام مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بتوفير كامل مبلغ التمويل المطلوب لضمان نجاح المشروع وتسديد أقساط القرض، وضرورة تفعيل دور الحكومة في ضمان هذه القروض من قبل مؤسسة مختصة بضمان القروض، كما أوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية بتأسيس صندوق خاص لتمويل المشاريع الصغيرة وبمعدل فائدة منخفض.

## 3.7.1 الدراسات الأجنبية:

### 1.3.7.1 Decarlo and Lyons (1980):

**"A Comparison of Selected Personality characteristics of minority and non-minority female entrepreneurs":**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التخطيط الاستراتيجي في المشروعات الصناعية الصغيرة في بريطانيا، حيث بينت الدراسة أن هناك نسبة كبيرة من الفشل في المشروعات الصغيرة، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى افتقارها للتخطيط الاستراتيجي بشكل عام، وأن نجاح هذه المشروعات يعتمد على قدرتها على التحليل البيئي وبناء الاستراتيجيات، والأهداف والخطط التي تسهم في تحقيق فرص أكبر لنموها وبقائها في دنيا الأعمال، وأن ذلك يتم من خلال تحقيق الانسجام بين عوامل المنافسة، المزودين أو(الموردين)، المستهلكين، والتغير التكنولوجي، وقرارات الإدارة الإستراتيجية لهذه المشروعات، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي كعامل أساسي لنجاح المشروعات الصغيرة بشكل عام والمشروعات الصناعية منها بشكل خاص، بالإضافة إلى حصول إدارة هذه المشروعات على دورات تدريبية من أجل تطوير نفسها وزيادة إمكانيتها على المنافسة في سوق العمل.

### 2.3.7.1 Stoner (1983):

**"Distnbutional ecology of amphpods and tanaidaceans associated with three seagrass species":**

هدفت الدراسة إلى الربط بين عمليات التخطيط الاستراتيجي والعوامل البيئية المتمثلة بالصناعة والتكنولوجيا والقوى العاملة والعوامل الاقتصادية، حيث أجريت الدراسة على (451) مؤسسة صناعية صغيرةً في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وجد الباحث علاقات معنوية بين ظروف البيئة وعواملها وعمليات التخطيط الاستراتيجي لهذه المؤسسات، وأن المؤسسات التي تتبنى التخطيط الاستراتيجي في إدارتها لها القدرة على المنافسة والبقاء داخل السوق بنسبة 65% من حجم العينة. وأوصت الدراسة على أهمية التخطيط الاستراتيجي في المشروعات الصغيرة، وضرورة دارسة السوق جيداً حتى تتمكن المشروعات الصغيرة من الدوام والبقاء داخل السوق.

### 3.3.7.1 Wu, Song and Zeng (2008): "دليل تجريبي لتمويل المشروعات الصغيرة في الصين":

هدفت الدراسة إلى تحديد المشاكل التي تتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير أعمالها واستمرار نجاحها ودوامها في السوق، وتوصلت الدراسة إلى أن احتياجات وخيارات التمويل بالنسبة لهذه المشروعات تختلف باختلاف حجمها والمرحلة التي تمر بها دورة

الأعمال على اعتبار أن التمويل في بداية المشروع يتم من خلال الأموال الخاصة أما في المراحل المتقدمة من المشروع فإن الحاجة للقروض تزداد، كما توصلت الدراسة إلى أن الجزء الأكبر من المشاريع الصغيرة تعتمد على قروض البنوك في المراحل المتقدمة. وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك بدورها الفعال في تمويل المشروعات الصغيرة من خلال تقليل أسعار الفائدة على هذه القروض، وأن تكون هذه القروض بدون ضمانات إن أمكن، وإعطاء فترة سماح أطول لهذه المشروعات حتى تتمكن من سداد القروض.

**4.3.7.1 Gebru (2009):**

**"Financing preference of micro and small enterprise owners in Tigroy: does POH hold? ":**

هدفت الدراسة معرفة دور ومدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في بولندا من خلال الإشارة إلى أهميتها في برامج إعادة الهيكلة والحاجة إلى ترسيخ دورها في النمو الاقتصادي من خلال التشريعات المناسبة والإطار المناسب لعملها، وتوصلت الدراسة إلى أن مصادر الأموال اللازمة للمشروعات الصغيرة هي التي تحدد بدرجة كبيرة طبيعة الاستراتيجية التي تتبعها، كمية إنتاجها وطبيعة التكنولوجيا التي تقرر استخدامها في إطار الأهداف التي تسعى إليها، كما أن الحصول على التمويل المطلوب يعتبر أحد المعوقات الرئيسية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. وأوصى الباحث بضرورة توفير المهارات الإدارية الكافية والقدرة على تحمل المخاطر مع توفر المناخ الاقتصادي المناسب في بولندا مقارنة مع دول أوروبا الشرقية إلا أن الباحث يؤكد إلى ضرورة قيام الحكومة بتشجيع المشاريع الصناعية الصغيرة.

**5.3.7.1 Islam, S. (2009): " معوقات بداية ونمو المشروعات الصغيرة في بنجلادش":**

هدفت الدراسة إلى البحث في أسباب البدء بالمشروعات الصغيرة وتحليل المعوقات التي تواجه المشروع في بدايته وما بعد ذلك، وتوصلت الدراسة أن الخوف من البطالة والتقاليد العائلية والخبرة السابقة في نفس المجال والنقص في التعليم العالي كانت من الأسباب الرئيسية لبدء هذه المشروعات، أما بالنسبة للمعوقات التي تواجه المشروع في بدايته وما بعد ذلك فكان من أهمها – نقص رأس المال الثابت ورأس المال العامل، والنقص في التدريب والمهارة، والضمانات غير الكافية والنقص في الأيدي العاملة الماهرة. أوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة بتوعية الأفراد بالفرص الاقتصادية المتاحة، وضرورة توفير التمويل المؤسسي بفائدة متدنية، تشجيع العاملين في هذه المشاريع من خلال الحوافز المادية، وقيام الحكومة بضمان قروض المشروعات الصغيرة.

## 8.1 الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تبين من خلال استعراض الدراسات السابقة في مجال البحث أن هذه الدراسات تناولت موضوع البحث من زوايا متعددة ولكن غلب عليها طابع التحليل الوصفي، إلا ان بعضها استخدم التحليل الكمي القياسي كدراسة النسور (2008) التي هدفت إلى تقدير دالة الإنتاج للمشروعات الصغيرة الممولة من المؤسسات الحكومية في الأردن.

أما دراسة سلمان (2009) التي هدفت إلى تقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة التي تعمل في ظل إستراتيجية تنموية داعمة بتشجيع ودعم حكومي وفق خطة إستراتيجية خاصة بتنمية المشروعات، تناولت نفس موضوع الدراسة ولكن بآلية ومعايير مختلفة عن الدراسة، حيث كان تحليل متغيرات الدراسة بشكل وصفي فقط.

وتتميز هذه الدراسة كونها الأولى – بحدود علم الباحثة– التي تدرس الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني بأسلوب التحليل الكمي القياسي، حيث ركزت الدراسة على الوصول إلى نموذج قياسي لمعدل البطالة من خلال إعداد نماذج انحدار بسيطة ومتعددة، بالإضافة إلى تحليل مستوى دخول أصحاب المشروعات الصغيرة (عينة الدراسة) تحليلاً وصفياً لمعرفة أثر هذه المشروعات في تحسين مستوى دخولهم وبالتالي تحسن مستوى معيشتهم والحد من الفقر في قطاع غزة.

# الفصل الثاني
# المشروعات الصغيرة

1.2 مقدمة

2.2 مفهوم المشروعات الصغيرة والمعايير المستخدمة لتعريفها

3.2 خصائص المشروعات الصغيرة

4.2 أنواع المشروعات الصغيرة

5.2 أهمية المشروعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية

6.2 المعوقات والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة

7.2 واقع المشروعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية

8.2 أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الفلسطيني

9.2 هيكل المشروعات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية

10.2 أسباب فشل وتعثر المشروعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية

11.2 وسائل تطوير المشروعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية

12.2 استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة

13.2 تجارب بعض البلدان في مجال تنمية المشروعات الصغيرة

14.2 خاتمة

## 1.2 مقدمـــة:

لا يوجد تعريف نهائي ومفهوم محدد للمشروعات الصغيرة ، فهو مفهوم نسبي يختلف باختلاف المعايير المتخذة لتعريف هذه المشروعات كذلك اختلاف هذه المعايير بين دولة وأخرى، وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطورها التكنولوجي، وبالتالي هناك العديد من التعريفات التي تتفق مع البيئة السياسية والاقتصادية في البلد المعني وتختلف في البلد الآخر كما قد تختلف في البلد نفسه وذلك حسب مراحل النمو الذي يمر بها اقتصاد تلك الدولة، ومن هنا نجد التباين بين دولة وأخرى ومن مرحلة إلى أخرى في تبني تعريف معين للمشروعات الصغيرة في بلد ما بما يتفق وإمكانياتها ومقدراتها وظروفها الاقتصادية. كما ويختلف التعريف وفقا للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى.

## 2.2 مفهوم المشروعات الصغيرة والمعايير المستخدمة لتعريفها :

### 1.2.2 مفهوم المشروعات الصغيرة:

إن مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر استخدامه، وأخذ التركيـــز علـــى أهميته مؤخراً، على الرغم من وجوده عملياً منذ بداية تشكل المجتمعات ويشمل هذا المـــصطلح " الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معـــين مـــن العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطـــاع الخـــاص وملاكهـــا وأصـــحاب الأعمـــال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأســـرية أو المنزليـــة"(الأعـــرج، 2007، ص2).

ويعتبر مصطلح المشروعات الصغيرة غامضاً لصعوبة التمييز فيما بينه وبـــين مفهـــوم المشروعات الكبيرة والمتوسطة، حيث يكون الانتقال فيما بينها تـــدريجيا. إلا أن هنـــاك ملامـــح وصفات أساسية متفق عليها لتعريفها لدى عدد كبير من الدارسين بأنه: ذلك القطاع الذي يغطـــي كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تتوفر فيها بعض المعايير المتفق عليها لدى كل دولة علـــى حده ( صالح، 2009، ص25).

وربما يكون التعريف التالي هو تعريف بسيط ومقتضب يشير بشكل عام إلى مفهوم المشروعات الصغيرة وهو: "**كل نشاط لإنتاج سلع وخدمات تستعمل فيه تقنية غير معقدة ويتميز بقلة رأس المال المستثمر ويعتمد على تشغيل العمالة بشكل أكبر**" (العبري، 2005).

### 2.2.2 المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة:

إن مصطلح المشروع الصغيرة "Small Business" يحمل بين جوانبه العديد من التساؤلات ومنها:

- نوع المشروع الصغير
- الحد الأدنى والحد الأعلى لعدد العمال
- الحد الأدنى والحد الأقصى لرأس المال المستثمر
- طاقة المشروع الصغير
- المستوى التكنولوجي المستخدم في المشروع الصغير
- جودة منتجات المشروع الصغير
- شكل الإدارة والتنظيم في هذه المشروعات
- علاقة المشروع الصغير بالتصدير
- شكل المشروع الصغير من الناحية القانونية، وإلى ما هنالك...

وكل هذه معايير تسهم في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، ويمكن الاستناد إليها عند تعريفها، كمعيار عدد العمال ، معيار رأس المال ، معيار الإنتاج ، معيار حجم المبيعات فضلاً عن المعايير الأخرى التي تأخذ في الاعتبار درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي، وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد متفق عليه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بينما يوجد اتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تعريف المشروعات. **وتصنف جميعها ضمن فئتين:**

**أولاً: المعايير الكمية:** وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها **المعيار الأحادي** كمعيار العمالة ، ومعيار رأس المال، ومعيار حجم أو قيمة الانتاج والمبيعات، ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة أو **المعيار الثنائي** كمعيار العمالة ورأس المال معاً وغيرها، وأخيراً **المعيار المركب** الذي يضم عدة معايير في آن معاً كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات وما إلى ذلك (زيدان، 2005، ص6) .

**ثانياً: المعايير الوصفية (الوظيفية):** تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز هذه المشاريع عن المتوسطة والكبيرة من حيث:

- تمركز ملكية المشروع بيد عدد محدود من الأفراد.
- أن يكون إنتاجه محلياً، وأن يكون نصيبه من السوق الذي ينافس فيها صغيراً نسبياً.
- احتياجاته من خدمات البنية الأساسية متواضعة.

- يعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية.
- احتياجه لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم ، فالتخصص الإداري قليل نسبياً.
- مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال ( زيدان، 2005، ص14).

ومن الملاحظ بشكل عام أن المعايير الكمية أكثر استخداما من المعايير الوصفية، وتميل أغلبية التعريفات عند تصنيف المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الى التركيز على عنصري حجم رأس المال وعدد العمال مع أن هناك العديد من الدول التي تأخذ بواحد أو أكثر من العناصر الأخرى.، ومن أكثر المعايير شيوعاً:

1. **معيار العمالة:** ويمثل أبسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها تداولاً، ذلك أن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المنشآت الصغيرة وغيرها من المتوسطة والكبيرة يمتاز بعدد من المزايا منها:
   - يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول.
   - مقياس ومعيار ثابت وموحد Stable Yardstick، خصوصاً أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرة وتغيرات أسعار الصرف.
   - من السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار.

غير أن من عيوب هذا التعريف أيضاً اختلافه من دولة لأخرى، فضلا عن أنه لا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج ( قدومي، 2009، ص31).

**جدول ( 1.2.2 )**

**مفهوم المشروعات الصغيرة في بعض دول العالم حسب معيار العمالة**

| الدولة | الحد الأدنى لعدد العمال | الحد الأقصى لعدد العمال |
|---|---|---|
| الولايات المتحدة الأمريكية | 1 | 1000 |
| اليابان | 1 | 500 |
| السويد | 1 | 200 |
| كندا واستراليا | 1 | 99 |
| بلجيكا والدنمارك | 1 | 50 |
| مصر | 9 | 50 |
| السودان | 9 | 20 |
| العراق | 1 | 9 |
| غانا | 1 | 9 |

* **المصدر:** قدومي، ثائر، "تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن – المعوقات والتحديات"، 2009، ص32.

2. **معيار حجم الاستثمار:** يعد حجم الاستثمار ( رأس المال المستثمر ) معياراً أساسياً في العديد من الدول للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين المشروعات الكبيرة ، على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كمياً." لكن أهم ما يعاب على هذا المعيار هو صعوبة المقارنة بين الدول لاختلاف أسعار صرف العملات لديها" (المحروق وآخرون، 2005، ص4).
3. **قيمة المبيعات السنوية:** يمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية أحد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق ( قدومي، 2009، ص34).

**جدول (2.2.2)**

**مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SME [1] ) حسب المعايير السابقة في بعض الدول**

| الدولة | تصنيف المشروع | التعريف الرسمي | معيار التصنيف |
|---|---|---|---|
| كندا | التصنيع | المصانع التي يعمل بها أقل من 200 عامل | عدد العمال |
| فرنسا | مشروعات صغيرة ومتوسطة(SME) | 10- 499 عامل | عدد العمال |
| إيطاليا | مشروعات صغيرة | أقل من 200 عامل | عدد العمال |
| هولندا | مشروعات صغيرة ومشروعات متوسطة | أقل من 10 عامل<br>10- 100 عامل | عدد العمال |
| البرتغال | مشروعات صغيرة ومتوسطة(SME) | أقل من 500 عامل، وحجم مبيعات أقل من 2400 مليون | عدد العمال وقيمة المبيعات |
| الدنمارك | التصنيع | وحدات إنتاجية يعمل فيها أكثر من 5 عمال وأقل من 500 عامل | عدد العمال |
| السويد | مشروعات صغيرة ومتوسطة(SME) | المؤسسات المستقلة التي فيها أقل من 200 عامل | عدد العمال |
| الصين | مشروعات صغيرة ومتوسطة(SME) | يختلف حسب نوعية المنتج وعادة أقل من 200 عامل – رأسمال المستثمر 8 مليون دولار | عدد العاملين وقيمة رأس المال المستثمر |
| اليابان | مشروعات صغيرة ومتوسطة(SME) | أقل من 300 عامل أو رأسمال الثابت أقل من 100 مليون ين | عدد العاملين وإجمالي الأصول |

* **المصدر:** Gebru, G., (2009), " Financing preference of micro and small enterprise owners in Tigroy: does POH hold? ", Journal of Small Business and Enterprise Development, Vol. 16, No. 2, p. 32-33.

[1] SME: Small and Medium Enteprise

وتجدر الإشارة بأنه في الدول العربية يتم استخدام أكثر من معيار في التعريف الواحد للمشروعات الصغيرة كذلك المتوسطة، " ففي دول مثل الأردن والعراق واليمن تستخدم معيار عدد العمال أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ، فإنها تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات مما يجعل من الصعوبة بمكان إجراء المقارنة فيما بينهم" (الأعرج، 2007، ص3).

### 3.2.2 تعريف المشروعات الصغيرة:

بات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة، هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" هي كلمة لها مفهوم نسبي يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة. فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة (زيدان، 2005، ص8) .

وقد يكون أكثر المعايير المستخدمة في الدول الصناعية هو معيار العمالة، حيث تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو " المشروعات الصغيرة بأنها : تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عاملاً (www.unido.org).

كما أن البنك الدولي يعتمد تعريفا للمشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتى 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار، والمشروعات المتناهية الصغر حتى 10 عمال والمبيعات الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار، وإجمالي الأصول حتى 10 آلاف دولار، بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار، وما زاد عن ذلك فيصنف بالمشروعات الكبيرة (www.worldbank.org ).

أما منظمة العمل الدولية فتعرف الصناعات الصغيرة بأنها " الصناعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والصناعات المتوسطة التي يعمل بها مابين(10– 99)عامل، وما يزيد عن 99 يعد صناعات كبيرة " (www.ilo.org) .

وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي عنصرين أساسين لتحديد حجم المشروعات الصغير الأول عدد العاملين ، والثاني على أحد عنصرين ماليين أحدهما دورة رأس المال والأخر ميزانية المشروع ، وعلى هذا الأساس حدد الاتحاد الأوروبي تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأن يكون عدد العاملين أقل من 250 عامل ودورة رأسماله لا تزيد عن 40 مليون يورو ( أو ميزانية لا تتعدى 27 مليون يورو) (جمال، 2003، ص3).

وفي "الهند وهي إحدى الدول ذات الأداء المتميز في المشروعات الصغيرة فهي تعرفها بالدرجة الأولى من حيث قيمة الاستثمارات في المعدات ( الأصول الثابتة ) في حدود ما بين 10– 50 مليون روبية (1 دولار أمريكي يعادل تقريباً 45 روبية). والهند لا تضع حداً بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها تعتمد نظاماً للاستثمار الرأسمالي في المشروعات الصغيرة " (جمال،2003، ص4).

ومن جانب آخر"هناك العديد من الدول التي ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من المشروعات، وهو أحد أوجه القصور الكبيرة بالنسبة لهذا الموضوع في تلك الدول ، في حين أن دولاً أخرى لديها تعاريف عديدة مختلفة " ( الشماع 2002، ص120 )، فعلى سبيل المثال نلاحظ أنه في الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك اختلافاً في تصنيف المنشآت بين نشاطٍ وآخر، كما يتضح ذلك في الجدول ( 3.2.2 ):

**جدول ( 3.2.2 )**

**مفهوم المشروعات في الولايات المتحدة الأمريكية**

| القطاع | المعيار | الحجم |
|---|---|---|
| الصناعات التحويلية | عدد العاملين | 500 عامل فما دون |
| تجارة التجزئة | قيمة المبيعات السنوية | أقل من (5) مليون دولار |
| الخدمات | قيمة المبيعات السنوية | أقل من (5) مليون دولار |
| تجارة الجملة | عدد العاملين | 100 عامل فما دون |
| مقاولات البناء | قيمة المبيعات السنوية | أقل من 17 مليون دولار |
| أنشطة تجارية خاصة | قيمة المبيعات السنوية | أقل من 7 مليون دولار |
| الزراعة | قيمة المبيعات السنوية | أقل من 0,5 مليون دولار |

* **المصدر:** موقع إدارة منشآت الأعمال الصغيرة الأمريكية www.sba.gov/size/section

وفي مصر فيقصد بالمنشأة الصغيرة وفق قانون تنمية المنشآت الصغيرة، " كل شركة أو منشأه فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً (قانون رقم 141 الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة في مصر، 2004، مادة رقم 1).

وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فإنها تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات، حيث تعرف الصناعات الصغيرة " بأنها تلك المنشآت التي يبلـــغ متوســـط رأســـمالها

المستثمر أقل من مليوني دولار، أما الصناعات المتوسطة فتتمثل بالمنشآت التي يستثمر كل منها من (2) مليون وأقل من (6) ملايين دولار، بينما تعد الصناعات كبيرة إذا بلغ رأس المال المستثمر فيها (6) مليون دولار فأكثر" (الهيتي، 2006، ص3).

### 1.3.2.2 مفهوم المشروعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية:

لا يوجد مفهوم فلسطيني وطني لتعريف المشروع الصغير، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن معظم دول العالم تواجه صعوبة في وضع تعريف موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فإن تحديد الحجم بغض النظر عن طبيعة المعيار المستخدم يعتبر مقياسا نسبي يختلف باختلاف الدولة والنشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه تلك المنشآت، بهدف توجيه سياسات وبرامج الدول لتنمية المشروعات الصغيرة.

وتختلف آلية التعامل مع المشروعات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية حسب طبيعة النشاط والجهة ذات المسؤولية وهي تختلف من مؤسسة لأخرى، فبينما تصنف الإدارة العامة للشركات والتراخيص في وزارة الاقتصاد الوطني المشروعات حسب طبيعة عملها، وتصنف وزارة المالية المشروعات حسب الشرائح الضريبية للمكلفين، كما أن قانون تشجيع الاستثمار لعام 1998 يعطي امتيازات حسب فئات رأس المال والعمالة، والبلديات تجبي الرسوم ضمن معايير مختلفة، مع العلم بان وزارة الصناعة الفلسطينية حددت لأغراض إحصائية تقسيمات للمشروعات الصناعية حسب الملف الصناعي عام 1997، وأخيرا نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عام 2002 للمنشآت التي تشغل بين 9-50 عامل وفق رؤية إحصائية خاصة مدعومة من UNECTAD، حيث اعتمد في تعريفه لهذه المنشآت على رأس المال وعدد العمال حيث اعتبرت المنشآت التي يقل فيها رأس المال عن 30000 دولار ويعمل بها أقل من خمس عمال في إطار المنشآت الصغيرة، أما المنشآت التي يتراوح فيها عدد العمال ما بين 5-19 عامل فإنها تعتبر المنشآت المتوسطة، أما ما يزيد عن ذلك فإنها تعتبر منشآت كبيرة الحجم وبحد أدنى من رأس المال يجب عن أن لا يقل عن نصف مليون دولار (نصر الله والصوراني، 2005، ص6 ).

ومما سبق يتبين تشتت جهود المؤسسات الفلسطينية في التعامل مع المشروعات الاقتصادية وفق طبيعة كل مؤسسة، بدون وجود جهة رسمية معنية بمتابعة جميع القضايا المتعلقة بالمشروعات الصغيرة برؤية موحدة تخدم تطور جميع فئات المشروعات الفلسطينية ( نصر الله والصوراني، 2005، ص6-7).

مما تقدم، فإن الباحثة ترى أن التعريف المناسب للمشاريع المختلفة يجب أن يراعي خصوصية الاقتصاد الفلسطيني، كما يراعي عملية التحول الاقتصادي الحاصلة في فلسطين والانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وعليه فإن التعريف الأكثر ملائمة لواقع بيئة الأعمال في فلسطين (آخذين بعين الاعتبار متوسط الدخل ومتوسط تكلفة فرصة العمل الذاتي في قطاع الأعمال، ومراعاة معدل النمو الاقتصادي إضافة إلى معدل التضخم في فلسطين) يمكن أن يكون على الشكل التالي:

1. **المشروعات بالغة الصغر ( الأسرية أو المنزلية ):** هي المشروعات التي تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً والتي يقل رأسمالها المستثمر عن (5,000) دولار. ولا يشترط بها تأمين فرص عمل دائمة، وإنما تهدف إلى تحسين مستوى الدخل والمعيشة للفرد والأسرة في المجتمعات الأقل دخلاً والأكثر احتياجا ويكون محل العمل هو المنزل.
2. **المشروع الصغير:** كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً ويزيد رأس ماله المستثمر عن (5,000) دولار ويقل عن (15,000) دولار، وعدد العاملين الدائمين فيها يتراوح بين (1–10) عاملاً.
3. **المشروع المتوسط:** كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً ويزيد رأس ماله المستثمر عن (15,000 دولار) ويقل عن (50,000) دولار ، وعدد العاملين الدائمين فيه يتراوح بين (11–25) عاملاً .
4. **المشروع الكبير:** كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً يتجاوز رأس ماله (50,000) دولار ، وعدد العاملين الدائمين فيه يتراوح بين (25–50) عاملاً.

## 3.2 خصائص المشروعات الصغيرة:

يلاحظ أن خصائص المشروعات الصغيرة " منها ما هو سلبي ومنها ما هو ايجابي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها" وهو ما سيتم تفصيله لاحقاً. هذا وتتسم المشروعات الصغيرة بمجموعة من الخصائص من أهمها:

**أولاً: انخفاض التكاليف الرأسمالية نسبياً:**

يتميز المشروع الصغير بأن استثماراته محدودة كما أن " تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة **نسبياً** "، **مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية** مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة . وفى حقيقة الأمر فإن المشروع الصغير يسعى إلى دورة رأسمال سريعة أي استرداد الأموال في أقل وقت ممكن ( المحروق، 2006، ص4).

**ثانياً: قلة عدد العاملين في المشروع الصغير:**

لا يحتاج المشروع الصغير إلى عدد كبير من العمال ليبدأ نشاطه بقدر ما يحتاج إلى مهارة أولئك العمال، وعلى الرغم من قلة عدد العاملين في المشروع الواحد إلا أن **تعدادها الكبير وانتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة ما يميزها في استقطاب الأيدي العاملة** وبالتالي " قدرتها على امتصاص الأيدي العاطلة عن العمل مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي يستعاض فيها بالآلة عن الإنسان (الموقع المصري المتخصص في دراسات الجدوى الاقتصادية والمشاريع الصغيرة: www.kenanaonline.com)، وبهذا تتميز المشروعات الصغيرة في توفير المزيد من فرص العمل.

**ثالثاً: الجمع بين الإدارة والملكية:**

**عادة ما يكون مالك المنشأة هو مديرها** وهذا ما يجعلها أكثر جذباً للاستثمارات الصغيرة، إذ يتولى بنفسه العمليات الإدارية والفنية والمالية للمشروع (المحروق، 2006، ص5).

وما تملكه هذه الخاصة **من فوائد** لصاحب المشروع الفرد – على عكس ما نجده في أحيان كثيرة في حالة الشركاء؛ من حيث الحصول على الاستقلال عن سلطة الآخرين والتحرر منها وامتلاك حرية القرار، أو التحكم فيما يفعل وكيفية ما يفعل، وأن ما يجنيه من أرباح سيؤول إليه مباشرة وإلى ما هنالك من مزايا.

إلا أنها تحمل كذلك **عدة عيوب** تتمثل أولاً " بالمجازفة برأس المال الذي يملكه أو الذي اقترضه والعمل لساعات أطول، وأن مسؤولية النجاح أو الفشل ورعاية من يعملون لحسابه ستقع على عاتقه وأنه سيتحمل مسؤولية القيام بكل وظائف المشروع إذا لزم الأمر" ( سلمان، 2009، ص34 ).

**رابعاً: تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة:**

تتسم المشروعات الصغيرة بمحدودية متطلبات التكنولوجيا والتحديث بالشكل الذي تتطلبه المشاريع المتوسطة والكبيرة، وذلك نظراً لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير فغالباً ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبيا؛ ويعتمد إلى حد كبير على الإمكانيات المحلية المتاحة فتكون الأدوات والآلات المستخدمة بسيطة والتي بدورها تعتمد على مهارة العمال (عطياني والحاج علي، 2009 ، ص22).

**خامسا: القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار:**

أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق، وتتميز بسرعة وسهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات حيث تأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتجددة للفرد

المستهلك، وذلك اعتماداً على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه بسبب الاعتماد على آلات بسيطة قابلة لإنتاج أكثر من سلعة (هيكل، 2003، ص20-22).

كذلك اعتماده على المواد الأولية المحلية مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية بحيث توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود، والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة).

**سادساً: الانتشار الجغرافي الواسع:**

تتميز المشروعات الصغيرة بالانتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان. وذلك نظراً لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة ، ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى، الذي غالباً ما يكون مستهلكي هذا الإنتاج في إطار وحدود منطقة إقامة المشروع، الأمر الذي يستدعي تلبية احتياجات المجتمع المحلي بتأسيس المزيد من هذه المشروعات "مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المتوازنة" (الموقع المصري المتخصص في دراسات الجدوى الاقتصادية والمشاريع الصغيرة: www.kenanaonline.com).

**سابعاً: استقطاب العنصر النسائي للعمل فيها :**

لعل أبرز ما يلاحظ في المنشآت الصغيرة عن غيرها من المنشآت الدور البارز للمرأة فيها، حيث تستقطب نسبة ملفتة من النساء للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة في المشروع، ذلك وإن تفاوتت نسبة مشاركتها من قطاع إلى قطاع أو من إقليم إلى إقليم، إلا أنه يتضح أن "طبيعة المشروعات الصغيرة توائم بشكل أكبر متطلبات عمل المرأة سيما في المناطق الأكثر احتياجاً لنجد والحال هذه أن المشروعات الصغيرة أحد أهم وسائل تمكين المرأة التي تعتمد في استراتيجيات التنمية" (ساموبلسون وآخرون، 2001، ص131).

**إضافة إلى غير ذلك من الخصائص** كإمكانية إقامتها في مساحات صغيرة نظراً لقلة وسائل الانتاج المستخدمة وصغرها، وارتفاع قدرة أصحابها الذاتية على الابتكار، "ففي اليابان يعزى 52% من الابتكارات إلى أصحاب هذه المشروعات" (ILO, 2004, P59-61)، كذلك اعتمادها على الموارد المحلية في إنتاجها فضلاً عن قدرتها في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وإلى ما هنالك.

## 4.2 أنواع المشروعات الصغيرة:

ويمكن تصنيف أنواع المشروعات الصغيرة ضمن عدة تصنيفات فأحدها يقسم المشروعات الصغيرة إلى **ثلاثة مجموعات** (الحناوي، 2006، ص33):

1. **الأعمال الأولية** وتشمل مختلف الأعمال الزراعية والإنتاج الحيواني.
2. **الصناعات التحويلية** وتشمل المشاريع التي تستخدم المواد الأولية لتحويلها إلى سلع ومنتجات نهائية أو وسيطة (أي تصبح ذات قيمة مضافة ) بالاعتماد على الآلات والمعدات التي لديها.
3. **مشروعات الخدمات** والتي تشمل القيام بتقديم خدمات وأعمال الأشخاص غير الراغبين أو القادرين على القيام بها بأنفسهم كخدمات الصحة والترفيه والتدريب والتعليم وغيرها.

**و**هناك تصنيف آخر يقسم المشروعات الصغيرة **من حيث النشاط** إلى ثلاثة أقسام وهي:

1. **المشاريع الإنتاجية :**

أساسها التحويل، أي تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط أي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة "والقيمة المضافة تعني زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن المدخلات (عناصر الإنتاج) ويكون هناك تماثل في الانتاج والتماثل بمعنى تطابق كل مواصفات الوحدات المنتجة"، وبدورها تنقسم إلى نوعان (الحناوي، 2006، ص33):

- المشروعات التي تنتج سلعاً استهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الانتاج التي تستخدم الموارد المحلية .
- المشاريع التي تنتج سلعاً إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات أو الصناعات الغذائية.

2. **المشروعات الخدمية:**

وهي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها، مثل خدمات المواصلات والسياحة والإصلاح والتنظيف، وغير ذلك من الخدمات الكثيرة التي يمكن أن تلبيها هذه المشروعات بالتوافق مع الطلب عليها.

3. **المشروعات التجارية:**

أساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة، من أجل إعادة استثمار الربح (الفرق بين سعر الشراء والبيع ) وهي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها أو تغليفها ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة. وهنا نشير إلى" أن

المشروعات الخدمية هي بطبيعتها تجارية، وإن كانت تجارة خدمات لا تجارة سلع" (الحناوي، 2006، ص34).

وبشكل عام فإن هناك تصنيف يصنف المشروعات الصغيرة في **مجال الصناعة فقط** تحت مسمى " **الصناعات الصغيرة** " في معظم دول العالم وهي (هيكل، 2003، ص19):

1. الصناعات التقليدية الحرفية التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي احتياجات المجتمع المحلي البسيط.
2. الصناعات التي تستخدم طرق الانتاج مابين الحديثة والتقليدية وتتميز بإنتاج منتجات يكون الطلب عليها أكبر مثل المنتجات الجلدية والأثاث ، إلخ .
3. الصناعات التي تنتج منتجات متطورة وبمختلف المجالات (الهندسية، الكيماوية، الطبية، إلخ) والتي تعمل في بعض الأحيان بعقود من الباطن مع الشركات الكبيرة .

كما يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة من حيث المجال أو الهدف أو نظم الإنتاج أو الشكل القانوني.

وهنا تجد الباحثة أن أبسط تصنيف لأنواع المشروعات الصغيرة من حيث المجال وقد يكون الأكثر تعبيراً عن واقع الحال بما يتقاطع مع واقع الاقتصاد الفلسطيني وخبرة المهنيين في مجال تنمية المشروعات الصغيرة لدى وزارة الاقتصاد الوطني والمؤسسات الأخرى على النحو التالي:

1. مشاريع زراعية وتربية الحيوان
2. مشاريع صناعية وحرفية
3. مشاريع تجارية (سلع أو خدمات)

### 5.2 أهمية المشروعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية:

تجمع الآراء على الأهمية الكبيرة للمشروعات الصغيرة وعلى الدور الهام الذي تؤديه في الاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، **كما** تشير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب التنموية في العديد من دول العالم إلى أن "بعض الدول الآسيوية قد حققت انجازات كبيرة خلال العقدين السابقين، وتحولت من قوى استهلاكية إلى قوى إنتاجية خلاقة بفضل اللجوء إلى المشروعات والصناعات الصغيرة" (Gebru, 2009, P32).

كما تشير بعض الإحصائيات إلى أن" المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتسهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج

المحلى العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلى للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85% ، 51% من إجمالي الناتج المحلى في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب وهذا خلال عام 2007" (Gebru,2009, P33).

وإن دولة مثل الولايات المتحدة "يوجد بها أكثر من 24 مليون مشروع صغير يساهم في توليد حوالي 52% من فرص العمل لدى القطاع الخاص وأكثر من نصف الدخل القومي، كما تمثل 80% من كل الإبداعات والابتكارات الجديدة في السوق الأمريكي، وتمد 67% من العاملين بفرص العمل و التدريب الأولى لهم وهذا يعنى أن معدل توفير فرص العمل وتدريب العاملين أعلى من معدل توليد فرصة العمل ذاتها بنسبة 14% ، وهذا يدل على قدرة تلك المشروعات على توفير أكبر قدر من فرص العمل والحد من معدلات البطالة" (عبد الكريم، 2005، ص1).

وفي اليابان تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أساس الاقتصاد الياباني حيث "تمثل حوالي 99.4% من عدد المشروعات بها، وتستخدم أكثر من 84.4% من إجمالي العمالة في اليابان" (JICA, 2006).

والجدير بالذكر أن ننوه إلى أن الميثاق الأوروبي للمشروعات الصغيرة الصادر في حزيران- يونيو عام 2000 والذي حدد ستة مبادئ رئيسية للوصول إلى هدف أساسي وهو أن يصبح الاقتصاد الأوروبي أهم قدرة تنافسية وديناميكية تعتمد على المعلومات من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتوفير المزيد من فرص العمل كماً ونوعاً و توفير قدر أكبر من التماسك الاجتماعي . قد ركز على المشروعات الصغيرة بشكل ملفت بحيث نصت تلك المبادئ على (الميثاق الأوروبي للمشروعات الصغيرة، 2000):

- التنويه إلى القدرة الديناميكية للمشروعات الصغيرة في التجاوب مع الاحتياجات الحديثة للسوق وعن قدرتها في تحقيق فرص عمل مناسبة .
- التأكيد على أهمية المشروعات الصغيرة في دعم التنمية الإقليمية والاجتماعية مع التزامها بأن تشكل مثالاً للمبادرة والالتزام.
- الإشادة بالمشروعات والمبادرات الناجحة التي تستحق أن تحصل على العائد والمردود العادل.
- اعتبار بعض الفشل الذي يمكن أن يتواكب مع المبادرات المسؤولة والمخاطر المحسوبة هو بمثابة فرصة للتعلم من التجربة.

وهكذا فإن المشروعات الصغيرة "يمكن أن تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي، الاستهلاك، العمالة، الادخار والاستثمار والصادرات.إضافة إلى مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية والإقليمية. لقد أصبحت المشروعات الصغيرة علماً قائماً يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية، وقد أفردت لها المقررات الخاصة بها" (هيكل، 2003، ص10-12)، هذا ويتبدى دور المشروعات الصغيرة وأهميتها في عملية التنمية من خلال **عدة نقاط أهمها :**

1. **المساهمة في زيادة الناتج القومي :**

وعلى وجه الخصوص في الدول النامية، حيث تؤدي المشروعات الصغيرة إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الادخار والاستثمار. وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات وبالتالي زيادة الناتج القومي، إلى جانب مساهمتها بنصيب كبير في إجمالي القيمة المضافة سيما الصناعات الغذائية والنسيجية وغيرها.

2. **المساهمة في الحد من مشكلة البطالة:**

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء المصدر الرئيس لتأمين فرص العمل عموماً في الاقتصاديات المتقدمة والنامية " ورغم التفاوت في تعريف هذه المشروعات من بلد لآخر،إلا أنه قلّما يقلق مجموع عدد العاملين فيها عن نصف مجموع القوى العاملة ، وذلك أنّ طبيعة هذه المؤسسات وحجمها ومساهمتها الكبيرة في الاقتصاديات الوطنية توّفر حافزًا قويًّا لخلق فرص العمل" (منظمة العمل العربية، 2008، ص19). **<u>وذلك من خلال</u>:**

- قدرة المشروعات الصغيرة بتنوعها وكثافتها على استيعاب العمالة غير الماهرة أو النصف ماهرة والتي تشكل النسبة الكبيرة من قوة العمل في الدول النامية، وبتكلفة منخفضة نسبياً لفرصة العمل إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة التي تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مقابل نسبة قليلة من القوى العاملة (بدوي، 2004، ص16).
- تشجيع روح المبادرة والعمل الحر لجيل الشباب ليصبحوا رواد أعمال وأصحاب مشاريع خاصة و"تجنب هدر طاقاتهم في انتظار تامين فرصة العمل لدى طابور القطاع العام أو الخاص" (هيكل، 2003 ، ص13).
- قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية، والهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق توطين اليد العاملة وتثبيت السكان في أماكن إقامتهن الأصلية (ILO, 2004, p108-112).

3. **دورها في محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية:**

إن المشروعات الصغيرة يمكن اعتبارها" آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء" (هيكل، 2003، ص14)، وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حظاً في النمو أو الأكثر احتياجاً للتنمية، الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع .

فضلاً عن احتوائها الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول "خاصة بعد أن تصدرت هذه القضية منذ بداية عقد التسعينيات سلم أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية"(هيكل، 2003، ص3).

ويعتبر شوماخر( معراج ومجدل، 2007، ص42) مؤلف كتاب "الصغير جميل" (Small is beautiful) المنشور عام 1973 أول من رسخ فكرة و أهمية المؤسسات الصغيرة والتي تتواءم أكثر مع فكرة نوعية الحياة والمحافظة على البيئة كما ظهرت في تلك الفترة .

4. **قيامها بدور الصناعات المغذية أو المكملة للصناعات الكبيرة والمتوسطة:**

عند مستويات معينة من الإنتاجية ، من خلال كونها مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها كذلك الرافد الذي تصب فيه الصناعات الكبيرة منتجاتها.

وبهذا تساعد المشروعات الصغيرة إذا تم توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة، بما يعزز حالة التكامل الصناعي أو "ما يسمى في الاقتصاد التعاقد من الباطن" بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم وتنويع وتوسيع هيكل الانتاج، فضلاً عن أن هذه المنشآت هي " عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة، مثالاً شركة بنبتون، بناسونيك"..(المحروق ومقابلة، 2006 ، ص4).

5. **وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية :**

سواء كانت خامات غير مستثمرة أو سلعاً نصف مصنعة، مما يجعلها وسيلة هامة لتشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي على حد سواء عند اعتمادها على مدخلات الإنتاج المحلية بما فيها الآلات المصنعة محلياً. فضلاً عن دورها في تنمية وحماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجاً لدى شعوب العالم المختلفة.

كذلك قدرتها على توفير السلع والخدمات بما يناسب ويلبي متطلبات السوق المحلية خصوصاً في الدول النامية التي تعاني من ضيق نطاق السوق المحلية وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد نظراً لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي. وبهذا تشكل المشروعات الصغيرة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار، " من حيث أنها تعتبر بارومتر هام لمدى ما يتسم به السوق من حيوية وحركة" (جمال، 2003 ، ص2).

6. **المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات :**

تعتبر المشروعات الصغيرة من المجالات الخصبة لتعزيز وتشجيع المواهب والأفكار الجديدة، " وفرصة للإبداع والابتكار لأصحاب المبادرات الفذة والمتميزة من رواد الأعمال ذوى الكفاءة والطموح والنشاط" (المحروق ومقابلة، 2006، ص4). خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم.

وإذ تعتبر المشروعات الصغيرة من الناحية الفنية أحد أهم مفردات التطور التكنولوجي، فذلك من حيث قدرتها الفائقة على " تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وتكلفة أقل من الشركات الكبيرة ذات الاستثمارات العالية. ومن المفيد ذكره أن المشروعات الصغيرة تمثل 80% من كل الإبداعات والابتكارات الجديدة في السوق الأمريكي" (موقع إدارة منشآت الأعمال الصغيرة الأمريكية www.sba.gov/size/section).

كما أن "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها البقاء أفضل في ظل المحيط المتغير حيث أن حجمها الصغير يسمح لها ببناء شبكة اتصالات غير رسمية وفعالة وهو ما يجعلها تستجيب بسرعة لأي تحرك في السوق فضلاً عن أن قلة البيروقراطية تمكنها من تنفيذ أي تغير داخلي بسهولة" (البندي،2010، ص28).

7. **دورها الايجابي في تنمية الصادرات :**

من حيث أن توسيع عملية تصدير المنتجات الصناعية وزيادة التدفقات الاستثمارية تتم بمشاركة شركات صغيرة ومتوسطة الحجم، "حيث تعد هذه المؤسسات الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الاقتصاد العالمي المستند استناداً رئيسياً على منتجات المشروعات الكبيرة، وتؤكد تجارب العديد من الدول التي نجحت في تنمية وتطوير اقتصادياتها مستندة بذلك على هذا النوع من المشروعات. ومن حيث المساعدة على استحداث منتجات جديدة واستيعاب النواتج العرضية للصناعات الكبيرة وبذلك تسهم في الحد من هدر تلك الموارد وتقليل الاستيراد" (تقرير البنك الدولي، 2003، ص11-12).

## 6.2 المعوقات والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة:

على الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة والمميزات التي تتوفر بها والدور الهام الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه وكما أشار " تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 أن المشروعات الصغيرة إضافة إلى المتوسطة تبدو ضعيفة وشبه مهملة وتواجه تحديات ومعوقات متعددة في كثير من الدول العربية وتواجه الباحث صعوبات كثيرة في رصد

وتحليل هذه المعوقات نسبة لقلة الدراسات وشح المعلومات والإحصاءات عنها في أغلبية الدول العربية "( العبري، 2005، ص3 ).

كما يتفق المهتمون والدارسون لهذا القطاع أن هذه المشروعات تعاني من مشاكل عديدة متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها. وهي مشاكل تختلف في طبيعتها عن تلك المشاكل التي تواجهها المنشآت الكبيرة الحجم.

ومن الملاحظ بأن هذه المشاكل قد تكون " إما داخلية تتصل بكل مشروع على حدة وتكون ناجمة في أغلب الأحيان عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمشروع، وإما خارجية خارجة عن إرادة المشروع وإدارته ومرتبطة بمناخ النشاط الاقتصادي "( العبري، 2005، ص4 ) وبالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي تعمل فيه.

في إطار ذلك، يمكن أن تصنف **المعوقات والصعوبات** التي تواجه المشروعات الصغيرة سواء كانت داخلية أو خارجية وفق نوعها إلى:

1. **معوقات تمويلية:**

وهي في مقدمة المعوقات والمشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة، والتي تتبدى في صعوبة وضعف فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب، المتمثل أهمها بصعوبة الحصول على القروض من المصارف التجارية، وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة، إما لجهة عدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، أو لجهة صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد" (الربيعي، 2006 ، ص7-8). مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع تكلفة القروض الخاصة بهذه المشروعات في غياب البنوك المتخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة أو غياب الدعم الحكومي لها. وضعف قدرات البنوك المتوفرة في مجالات التقييم والإشراف على هذه النمط من المشاريع.

فضلاً عن الصعوبات المالية الذاتية للمشروع من حيث عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة الذي يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها (قدومي، 2010، ص44).

**2. معوقات اقتصادية:**

وهي المشكلات التي تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة، وتتمثل في " حصول انكماش في النشاط الاقتصادي أو ركود في قطاع ما يكون فيه المشروع مرتبطاً به، مما يعيق تشغيل المشروع تشغيلاً اقتصادياً يضمن تحقيق أقصى معدل للربح بأقل تكلفة، وعدم اهتمام الحكومات بصغار المنتجين وتقديم الدعم اللازم الذي يحتاجونه لمواجهة حالات الخلل الاقتصادي من ركود وانكماش ويتأثرون به سلباً في إنتاجهم.

إضافة إلى " المنافسة التي تسود بين المشروعات الصغيرة أو بينها وبين المشروعات المتوسطة والكبيرة وعدم الاستفادة من حوافز الاستثمار التي تقدم للمشروعات الكبيرة، والفرص التي تضيع على المشروعات الصغيرة مقارنة بتلك التي تتمتع بها المنشآت الكبيرة من اقتصاديات ووفورات الحجم الكبير كذلك "( الربيعي، 2006 ،ص3 ).

**3. معوقات تسويقية:**

وتقسم بدورها إما **معوقات تسويقية خارجية** : "متعلقة بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمنشأة، وتتمثل في تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لتقليده للنمط الغربي في الاستهلاك، أو ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة، وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية، وإما انخفاض حجم الطلب في السوق المحلية عموماً" (الربيعي، 2006، ص4). لأن المشكلة ليست في الإنتاج وإنما في تسويق الإنتاج المنافس حتى في السوق المحلية وهذا ما يخشى على المشروعات الصغيرة منه كعامل في اختفائها تدريجياً من السوق نتيجة ضعف قدرتها على المنافسة في ظل نظام العولمة السائد حالياً.

أو **معوقات تسويقية داخلية** : ناجمة عن إهمال المشروعات الصغيرة للجانب التسويقي في نشاطها، حيث إن دراسة السوق ودراسة العوامل الأخرى التي تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل العرض من السلع والخدمات المطروحة، لا تلقى الاهتمام الذي تستحقه من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة أنفسهم وذلك نتيجةً إما" لضعف الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن السوق بشكل عام والدراسات عن الطلب المتوقع بشكل خاص، أو لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات المؤهلات لدى العاملين، أو ضعف خبرتهم ومعرفتهم بمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع" (الربيعي، 2006، ص5).

كما أن" غياب التعاقد من الباطن في مجال العقود والمناقصات وغياب التكامل بينها وبين المشروعات الكبيرة، وقصور قنوات وشبكات التسويق مع غياب الشركات المتخصصة في مجال التسويق" (هيكل، 2003، ص221-222)، فضلاً عن" ضعف القدرة التنافسية والتصديرية مع المنشآت الكبيرة فيما يخص الأسعار والنوعية والكمية يجعل المشروعات الصغيرة تواجه تحدٍ كبير في بقائها واستمرارها" (عنبة، 2003، ص38).

4. **معوقات إدارية:**

على الرغم من أن المشروعات الصغيرة تعتبر المستقطب الأساسي لرواد الأعمال، وفرصة لإظهار كفاءة صاحب المشروع كمبادر لدية مهارة وملكية الإدارة والتسويق، إلا أن هؤلاء هم قلة قياساً إلى الكم الكبير للمشروعات الصغيرة، حيث " تفتقر هذه المشروعات للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال الحسابية والتسويقية أوالأمور الفنية وغيرها" (عنبة، 2003، ص39).

وغالباً ما ينجم ضعف الكفاءة الإدارية كنتيجة لضعف المؤهلات والخبرة لأصحاب المشاريع الصغيرة، وبسبب مركزية اتخاذ القرارات واعتماد نمط "المدير المالك غير المحترف"، حيث في الغالب تعزى مسؤولية جميع المهام الإدارية إلى عهدة شخص واحد، فضلاً عن عدم وجود تنظيم إداري داخلي أو عدم نضوج السياسة الإدارية المتبعة في المشروعات الصغيرة . إضافة إلى غياب الجهات المختصة بتأهيل وتدريب هذه الكوادر( سلمان، 2009، ص50 ).

5. **معوقات فنية:**

والتي أهمها تلك التي"تبدأ بمشكلة اختيار الفكرة المناسبة لتأسيس المشروع، حيث نجدها غالباً ما تتم باختيار غير مناسب ومدروس، مما يكتب للكثير من المشاريع بعد فترة ليست بطويلة عدم الاستمرار والفشل أو محاولة التغيير إلى نشاط آخر، ثم تليها مشكلة الحصول على المساحة والموقع المناسب لإنشاء المشروع، إلى صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج لاسيما المشاريع الصناعية وعلى وجه الخصوص إذا كانت تعتمد على المواد الأولية المستوردة، (سلمان، 2009، ص51)، وتتضح هذه المشكلة بسبب ارتفاع أسعار الواردات وصعوبة الحصول على كميات قليلة نسبياً. والسبب في هذا أن موردي مدخلات الإنتاج يجدون التعامل في المنشآت الكبيرة أيسر وأرخص وأكثر أماناً من التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (غنيم، 2006، ص2-3).

إضافة إلى " صعوبة تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل الطاقة الكهربائية وخدمات المياه وقطع الغيار، فضلاً عن قلة الخبرات الفنية ونقص العمالة المؤهلة أو عدم ملائمة

خصائص العمالة المتوفرة من حيث المهارات والتعليم لاحتياجات المشروعات، إضافة إلى ضعف برامج دريب وتأهيل العمال ، وارتفاع نسبة دوران اليد العاملة" (قدومي، 2010، ص45)، ويعود سبب عدم وفرة العمالة المناسبة أيضاً إلى تحيز العمال للعمل لدى المنشآت الكبيرة سيما الحكومية بسبب عامل الأمان والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها من تقاعد وضمان اجتماعي وغيرها، وصولاً إلى ضعف ضبط الجودة والسيطرة على النوعية بسبب استعمال آلات وأجهزة بسيطة غير متطورة في الغالب في المشروعات الصغيرة.

**6. معوقات تنظيمية وتشريعية:**

بدءاً من تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية "الاقتصادية، الصحية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دوائر المواصفات والمقاييس وغير ذلك"، وانتهاءً إلى غياب التنسيق بين هذه الجهات وبين الجهات الناظمة للمشروعات الصغيرة في حال وجودها (سلمان، 2009، ص52).

ناهيك عن السياسات الحكومية المتحيزة لصالح المنشآت الكبيرة والمتمثلة بأنظمة الحوافز والتسهيلات والدعم." فنجد أن الأنظمة القائمة والقوانين واللوائح المطبقة في العديد من البلدان وخاصة في البلدان النامية تميز المنشآت الكبيرة على حساب المنشآت الصغيرة "(عبد الكريم، 2010، ص55) وقد تعمل بعض التشريعات بحرمانها للمنشآت الصغيرة من هذه الامتيازات إلى دفعها للخروج عن القانون والعمل في إطار القطاع غير المنظم بعيداً عن رقابة الأجهزة الحكومية وعن القوانين سواء تلك المتعلقة بحقوق العمال أو قوانين حماية البيئة والرقابة الصحية، مما يعني خلق مشاكل تنظيمية داخل تلك المشروعات فضلاً عن مشكلة ظاهرة عمالة الأطفال واستقدام العمالة الأجنبية.

وترى الباحثة من خلال الاستعراض السابق، أن المشروعات الصغيرة تعاني جملة من المشكلات والمعوقات وأنها كي تنجح في أداء دورها في عملية التنمية لا بد لها من العمل ضمن إطار تشريعي يحميها ووفق آلية تنفيذية تدعمها، بمعنى أنها بحاجة من أصحاب القرار إلى تبني إستراتيجية خاصة تعمل على تنمية هذه المشروعات ورعايتها، سواء من جهة الخدمات الفنية الإدارية والتسويقية التي تحتاجها أو من جهة الخدمات التمويلية الملائمة لإنشائها واستمرارها، تلك الإستراتيجية التي تعمل في الوقت ذاته ضمن إطار إستراتيجية تنموية عامة.

## 7.2 واقع المشروعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية:

نتيجة للسياسات التعسفية ضد الاقتصاد الفلسطيني فقد انحصرت معظم المشروعات الاقتصادية طول فترة الاحتلال الإسرائيلي في المشاريع الصغيرة ذات الملكية الفردية، حيث اضطرت للعمل بشكل غير رسمي وغير قانوني لتجاوز القوانين الضريبية التعسفية ورغم ذلك فإنها لعبت دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل، ومنذ تسلم السلطة لمسؤولياتها عام 1994، باشرت مهامها المدنية المختلفة ومن ضمنها بلورة رؤية تنموية فلسطينية وفقا لا إمكانيات واحتياجات المجتمع الفلسطيني وفى عام 2000 بلغت نسبة الأسر الفلسطينية في قطاع غزة التي تعتمد على المشاريع الأسرية (الصغيرة) كمصدر رئيسي للدخل حوالي 25% (الصوص،2010، ص15).

## 8.2 أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الفلسطيني:

ازدادت أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية نتيجة للتحولات الاقتصادية العالمية نحو تشجيع المبادرات الفردية ودعم المشاريع الخاصة من أجل المشاركة الواسعة للأفراد وتشجيع برامج الخصخصة وتقليص دور القطاع العام المدعومة من المؤسسات الدولية.

وتكمن أهمية المشروعات الصغيرة في تلبية رغبات الأفراد والرياديين في الاستقلالية وتحقيق طموحاتهم ورفع مستوى المعيشة، بما يساهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية – البطالة– بتوفير فرص عمل، إضافة للخدمات الإنتاجية والإدارية والاجتماعية وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات والحد من التبعية والعجز التجاري مع الاقتصاد الإسرائيلي.

**وفي ظل زيادة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة يمكن أن تحقق الأهداف التالية** (نصر الله والصوراني، 2005، ص18):

- المساهمة في استيعاب قوة العمل المتدفقة إلى سوق العمل الفلسطيني باستمرار، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة المتفاقمة في المجتمع الفلسطيني.
- زيادة القيمة المضافة المتحققة في ظل تطوير واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية المحلية في المشروعات الوطنية، مما يعزز الناتج المحلي الإجمالي.
- توفير العديد من السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع الفلسطيني وتزيد من درجة الاكتفاء الذاتي، ويحد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

- لها القدرة على التشغيل الذاتي لمحدودي الدخل وخريجي الجامعات والمعاهد وخاصة التخصصات التقنية والفنية.
- تشجع كل المبادرات الفردية الريادية باستثمارات قليلة – يغلب عليها التمويل الذاتي – من خلال القدرة على تعبئة المدخرات العائلية لذوي الدخل المحدود في الاستثمار المنتج بدلاً من تخزينها في البيوت.
- قدرتها على تشكيل نواة مغذية للصناعات الكبيرة – سواء محلية أو خارجية – من خلال التعاقد من الباطن أو تكوين عنقود صناعي.
- تطوير الإنتاجية البشرية والاجتماعية من خلال المسؤولية الفردية بما يساهم في تحقيق التنمية القطاعية والاقتصادية.
- استثمار المهارات والقدرات البشرية في الصناعات التقنية والبرمجيات التي تعتمد أساساً على المعرفة والمهارة وتساهم في تكثيف القيمة المضافة المتحققة.
- عامل أساسي للاستقرار الاجتماعي والسياسي، وخصوصا تعطي الفئات الاجتماعية المهمشة الفرصة لتفاعلهم في العملية الإنتاجية المبدعة من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة والتعبير عن ذاتهم وطموحاتهم.
- وسيلة لدمج وتفعيل دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بما يعزز دورها الريادي والاجتماعي.
- تقوية العلاقات الاجتماعية من خلال التفاعل المستمر بين أصحاب المشروعات الصغيرة وفئات المجتمع المختلفة، بحكم أن غالبية عملاء المشروعات الصغيرة محليين في كثير من الأحيان.
- تطوير إدارة المشاريع الصغيرة وتوفير القدرة على التكيف مع ظروف العمل المحيطة، مع تبني سياسات جديدة تتلاءم مع هذه الظروف على عكس المشروعات الكبيرة، وفي حالة الرغبة في الانسحاب من السوق أو التوقف عن العمل مؤقتاً يتوقف على قرار صاحب العمل ومتى يقرر وفق الظروف الذاتية والمحيطة بالعمل.

## 9.2 هيكل المشروعات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية:

تشير النتائج النهائية للتعداد أن عدد المنشآت الكلي التي تم حصرها في فلسطين خلال تعداد عام 2012 بلغ 151,066 منشأة، منها 102,344 منشأة في الضفة الغربية، و48,722 منشأة في قطاع غزة ،% من المنشآت في فلسطين هي منشآت عاملة وتتوزع المنشآت التي تم حصرها خلال التعداد **حسب الحالة العملية** بواقع 144,969 منشأة عاملة، و4,789 منشأة متوقفة، و1,308 منشآت تحت التجهيز. كما بلغ عدد المنشآت العاملة في الضفة الغربية

98,391 منشأة، و3,047 منشأة متوقفة، و906 منشآت تحت التجهيز، وفي قطاع غزة 46,578 منشأة عاملة، و1,742 منشأة متوقفة، و402 منشأة تحت التجهيز. وتشير بيانات التعداد أن ثلثي المنشآت العاملة في فلسطين تركزت في الضفة الغربية 98,391 منشأة والثلث منها في قطاع غزة 46,578 منشأة.

وأظهرت النتائج النهائية لتعداد المنشآت 2012 أن عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية 384,778 عامل، منهم 262,825 في الضفة الغربية بنسبة 68.3% من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية، و121,953 عامل في قطاع غزة بنسبة 31.7%. وقد بلغ عدد العاملين الذكور 299,804 عامل ويشكلون 81.9% من إجمالي العاملين في المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية والقطاع الأهلي في فلسطين، مقابل 66,039 عاملات إناث بنسبة 18.1%. وتتوزع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في الأراضي الفلسطينية **حسب فئات حجم العمالة** كالآتي: 89% من المنشآت هي منشآت صغيرة يعمل بها أقل من 5 عاملين، و7.6% من المنشآت العاملة يتراوح عدد العاملين بها 5-9 عاملين، و2.3% من المنشآت يعمل بها 10-19 عاملاً، بينما 1.1% من المنشآت يعمل بها 20 عاملاً أو أكثر.

وعند توزيع المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية **حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي**، أظهرت النتائج أن نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات احتل المرتبة الأولى، حيث بلغ عدد المنشآت في هذا النشاط 74,079 منشأة وهي تشكل ما نسبته 51.1% من إجمالي عدد المنشآت، فيما جاء نشاط الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية بواقع 17,917 منشأة وبما نسبته 12.4%، أما عدد المنشآت في أنشطة الخدمات الأخرى فقد بلغ 16,156 منشأة وتمثل 11.1%، وتلتها خدمات الإقامة والطعام بواقع 6,896 منشأة 4.8%، في حين بلغ عدد المنشآت العاملة في أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي 5,793 منشأة 4.0%، وتلتها المنشآت العاملة في التعليم بواقع 5,649 منشأة بنسبة 3.9%، أما بقية المنشآت 12.7% فقد توزعت على باقي الأنشطة الاقتصادية.

وعند توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين **حسب الكيان القانوني** تبين أن المنشآت الفردية (أي يملكها شخص واحد) شكلت 85.4%، بينما شركات الواقع (المحاصة) مثلت ما نسبته 6.4% من إجمالي عدد المنشآت العاملة، في حين مثلت الهيئات والجمعيات الخيرية ما نسبته 2.6%، أما الشركات العادية العامة

(التضامن)، والشركات المساهمة الخصوصية شكلت نسب متقاربة بواقع 2.1%، 2.3% على التوالي، أما النسبة المتبقية 1.2% فقد توزعت على باقي الكيانات القانونية.

وأظهرت النتائج أن المنشآت المفردة (منشآت ليس لها فروع وليست فرعاً لمركز رئيسي) تشكل الجزء الأكبر 90.9% من المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في الأراضي الفلسطينية، في حين مثلت المراكز الرئيسية ما نسبته 2.2% (1.6% مراكز رئيسية تشمل حسابات الفروع، 0.6% مراكز رئيسية لا تشمل حسابات الفروع)، مقابل 4.1% للفروع (1.0% تمسك حسابات مستقلة عن المركز الرئيسي، 3.1% لا تمسك حسابات مستقلة عن المركز الرئيسي)، و2.8% وحدة نشاط مساند.

## 10.2 أسباب فشل وتعثر المشروعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية:

وتكمن هذه الأسباب فيما يلي (نصر، 2010، ص28):

1. عدم (أو ضعف) إعداد دراسة جدوى للمشروعات الاقتصادية قبل الشروع بتنفيذها، الأمر الذي يجعلها في موقف تمويلي أو تسويقي أو إنتاجي ضعيف وغير ملائم لمتطلبات السوق أو الظروف الاقتصادية الداخلية.
2. محدودية رأس المال المستثمر وصغر حجم المشروعات في ظل ارتفاع التكاليف الإدارية والإنتاجية.
3. زيادة مخاطر الاستثمار، بسبب محدودية تحمل الخسائر في ظل تعثر الأوضاع السياسية والاقتصادية وعدم القدرة على التنبؤ للمستقبل.
4. الاعتماد على الخبرات الموروثة والعائلية بشكل رئيسي في غالبية مراحل المشروع.
5. الاعتماد على العمالة الكثيفة الغير مؤهلة والتكنولوجيا البسيطة والشائعة غالباً.
6. المنافسة الشديدة بين المنتجات الوطنية والمنتجات المستوردة ويرجع ذلك إلى الحرية شبه المطلقة للاستيراد من السوق الإسرائيلي وأحيانا بالأساليب الغير مشروعة التي تواجهها منتجات المشروعات الصغيرة مثل الإغراق والتهرب من الضرائب وتهريب المنتجات الفاسدة أو الغير مطابقة للمواصفات إلى الأراضي الفلسطينية من الأراضي الإسرائيلية والمستوطنات.
7. صعوبة الحصول على قروض ميسرة واعتماد غالبية المشروعات على التمويل الذاتي البسيط.
8. تواضع حجم الإنتاج ومحدودية الطاقة الإنتاجية المستغلة وبالتالي عدم تحقيق اية وفورات اقتصادية.

9. ضعف الخطط والرؤية المستقبلية للمالكين، إضافة لضعف المعرفة ببرامج الجودة والتنافسية والتسويق، في ظل نمطية طبيعة وطريقة الإنتاج.
10. الارتباط الوثيق بالسوق الداخلية وضعف الصادرات.
11. نقص المعلومات عن أسواق مستلزمات الإنتاج التي تستخدمها المشروعات الصغيرة والإجراءات والقوانين المتبعة لاستيرادها، مما يعرضها لاستغلال ارتفاع الأسعار وانخفاض الجودة، إضافة لنقل المعلومات عن المشروعات المنافسة في السوق المحلي.
12. ضعف الترابط بين القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعي والصناعي.
13. الاعتماد على السوق الإسرائيلي في توفير المستلزمات الإنتاجية وحتى قطع الغيار، مما يزيد من التكاليف والوقت.
14. تفضيل المستهلك الفلسطيني للمنتجات الأجنبية لدوافع عاطفية مرتبطة بقناعته لفترة زمنية طويلة بالسلع المستوردة.

## 11.2 وسائل تطوير المشروعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية:

سنقترح بعض الوسائل الفعالة لتطوير وتفعيل المشروعات الصغيرة بما يزيد من قدرتها الاستيعابية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. وتتمثل الوسائل الداعمة للمشروعات الصغيرة في الآتي:

**1. إنشاء إدارة (مركز) لدعم المشروعات الصغيرة:**

يتفاوت الشكل التنظيمي للجهة الداعمة للمشروعات الصغيرة من دولة لأخرى، فهي تتخذ شكل وزارة كما في الولايات المتحدة الأمريكية، والجزائر، أو إدارة تابعة لإحدى الوزارات كما في كندا وسنغافورة، أو هيئة عامة كما في كوريا، أو صندوق اجتماعي كما في مصر، أما في فلسطين فنقترح إنشاء إدارة مستقلة تتبع وزارة الاقتصاد الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة، وتكون جسم تنسيقي بين مؤسسات القطاع العام ذات العلاقة والقطاع الخاص، إضافة للمؤسسات الأهلية وتكون مهمتها تنفيذ استراتيجية اقتصادية وطنية تأخذ بعين الاعتبار تذليل العقبات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة وتنفيذ السياسات الداعمة لتطورها، على أن يقتصر دور الإدارة على التخطيط والإشراف والرقابة والتوجيه (تقديم الاستشارات وتذليل العقبات).

**2. إنشاء صندوق تمويل للمشروعات الصغيرة:**

تتنوع الجهات التي تقدم القروض في الأراضي الفلسطينية من بنوك وجمعيات أهلية ومؤسسات تمويلية غير حكومية، وتعكف حاليا منظمات الإقراض غير الحكومية في فلسطين على تأسيس الشبكة الفلسطينية لمؤسسات الإقراض الصغير، واقتراح مشروع قانون خاص بالتمويل

صغير الحجم – في ظل عدم معالجة القوانين النافذة هذا النوع من القروض – وتعالج مواد القانون المقترح مسألة راس المال المدفوع والإعفاء الضريبي والودائع، إضافة لتحديد أهداف الإقراض صغير الحجم وأنه يضمن مرونة عالية بخصوص الضمانات ومخصصات الديون المتعثرة والهبات الخارجية، مع العلم بان هذه المؤسسات تمنح قروضا صغيرة ومتناهية الصغر من 200 – 120000 دولار بهدف تمويل مشاريع مدرة للدخل في القطاع الرسمي وغير الرسمي (عطياني والحاج، 2009، ص34). خاصة وأن أكثر من 90% من المشروعات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة هي من المنشآت الصغيرة ولكنها لا تحصل على أكثر من 2% من التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي ليس لديها القدرة للحصول على الخدمات المالية من خدمات البنوك لعدم وجود الضمانات الكافية لديها من جهة، وبسبب ظروف عدم الاستقرار الناجمة عن الإجراءات الإسرائيلية من جهة أخرى. ويقدر إجمالي الطلب على القروض الصغيرة بأكثر من 80 مليون دولار سنويا، يتم توفير حوالي 40 مليون دولار فقط، منها حوالي 30 مليون دولار عبر منظمات أهلية غير ربحية عبر برامج ممولة من الجهات المانحة ( نصر الله والصوراني، 2005، ص28).

**3. إنشاء شركة لضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة:**

تتنوع وتتعدد أشكال مؤسسات ضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة، فهي تتخذ شكل مكتب في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا أو هيئات كما في اليابان أو شركات كما في مصر والأردن، وفي بعض التجارب يتم ضمان المخاطر من خلال تكافل المقترضين أنفسهم كما في بنجلاديش. كما تتولى الشركة عملية ضمان إقراض المشروعات الصغيرة أمام الجهات التمويلية المختلفة، وتقوم الشركة بتدريب العاملين في المصارف ومؤسسات الإقراض للتعامل مع نظام المعلومات وتوفير الكثير من البيانات التي يمكن الرجوع إليها قبل اتخاذ قرار التمويل.

**4. إنشاء حاضنات للمشروعات الصغيرة:**

هي عبارة عن (إطار متكامل من حيث المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم... ) مخصصة لمساعدة الرياديين والمشروعات الصغيرة في إنشاء وإدارة وتنمية وتطوير المشروعات الجديدة (الإنتاجية أو الخدمية أو المتخصصة في البحث والتطوير)، وحماية ورعاية ودعم هذه المشروعات لمدة محدودة "حسب طبيعة النشاط الذي تعمل فيه" (هالة، 2003، ص64)، وتركز على قضايا محددة مثل (إعادة الهيكلة الصناعية، خلق فرص عمل معينة، استيعاب العمالة الماهرة، استقطاب الاستثمارات، رعاية الأفكار الريادية...)، وتقدم الحاضنة للمشروعات المنتسبة لها خدمات (مالية وإدارية وقانونية وفنية وتمويلية...) وما توفره

لهم (من بنية تحتية ومرافق وتجهيزات وشبكات وطرق....)، إضافة لتوفير العديد من الخدمات (الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية والخدمات الأخرى غير المنظورة. وترتبط هذه الحاضنات بالعديد من المؤسسات (الغرف التجارية والصناعية، الاتحادات الصناعية، الجامعات ومراكز الأبحاث والاستشارات...).

**ويكمن دور حاضنات الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة** بالإضافة إلى المرافق والتجهيزات التي توفرها، والخدمات التي تقدمها، والممارسات الجيدة التي تتبعها، فإن لحاضنات الأعمال دور إضافي في دعم المنشآت الصغيرة المنتسبة لها وذلك عن طريق (نصر، 2010، ص30):

- التنسيق بين الجهات (الأشخاص والمجموعات والهيئات والمنظمات) المعنية بدعم المشروعات الصغيرة، والمشاركة مع هذه الجهات في المتابعة مع القطاعين الحكومي والخاص، لتوفير سبل الدعم المختلفة اللازمة لنجاح هذه المشروعات (خاصة ما يتعلق منها بالتمويل، مثل إنشاء صناديق لتمويل المشروعات الصغيرة بشروط ميسرة، وإيجاد نظام لضمان قروض البنوك التجارية لها...).
- التنسيق بين الجهات (الأشخاص والمجموعات والهيئات والمنظمات) المعنية بدعم المشروعات الصغيرة، لتقديم مجموعة متكاملة من برامج التدريب والندوات وورش العمل، في المجالات المختلفة المتعلقة بإدارة وتطوير المشروعات الصغيرة حسب النشاط الاقتصادي، بما يضمن تقليل التكلفة.
- تكوين لجان استشارية (من الخبراء ورجال الأعمال والباحثين والأكاديميين والمتخصصين في التمويل...)، تقوم بمساعدة المشروعات الصغيرة وأصحابها من رواد الأعمال في مجالات تخصص هؤلاء الخبراء (مثل وضع خطط العمل والميزانيات والدراسات المتعلقة بالتمويل والإنتاج والتسويق والترويج والحماية الفكرية...)، مع إتباع آلية واضحة تسهل استفادة المشروعات الصغيرة من هذه اللجان.
- تطوير قاعدة معلومات متخصصة في المجالات التي تحتاجها المشروعات الصغيرة بصفة خاصة (مثل التقنيات المستجدة والأسواق المستهدفة ومصادر التمويل وفرص المشاركة واستقطاب الاستثمارات وتنظيم وإدارة وتطوير المشروعات الصغيرة)، مع تسهيل الوصول إلى المكتبات ومصادر المعلومات الأخرى (خارج الحاضنات) ذات العلاقة.

مع العلم بوجود الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات (بيكتي) ومقرها القدس ويتمثل دور الحاضنة في التغلب على المصاعب التي تواجه رواد الأعمال التقنيين، إضافة لمساعدتها في

التغلب على نقاط الضعف في الخبرة ومعايير الجودة والمواصفات العالمية والتسويق، إضافة لذلك تعكف الجامعات الفلسطينية على إقامة حاضنات متخصصة برعاية من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (نصر الله والصوراني، 2005، ص32).

وتعتبر حاضنات الأعمال ضرورية لتشجيع ورعاية الابتكارات والأفكار الريادية ودعم التخصص التقني في المشروعات الصغيرة في فلسطين، وتوفير الدعم اللازم لتطويرها بشكل تستطيع تمويل نفسها وتستقل عن خدمات الحاضنة، وتحتضن الحاضنة مشروعات أخرى.

**5. المجمعات الصناعية الداخلية:**

تحتاج غالبية المنشآت الاقتصادية لمقومات البنية التحتية والتأهيل والرعاية من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية، حيث يتم فرز مساحات كبيرة من الأراضي وتجهيزها بالبنية التحتية اللازمة لإقامة صناعات متعددة ومختلفة الأحجام والتخصصات بدل تبعثرها داخل المناطق السكنية بدون رعاية وذلك حسب النشاط الاقتصادي لتوفير الإمكانيات الملائمة حسب طبيعة النشاط، وعكفت السلطة الوطنية منذ إنشائها على إعداد المخططات لإقامة هذه التجمعات في مراكز المدن الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن العقبات الإسرائيلية وقلة التمويل أوقف تنفيذ هذه التجمعات، مع العلم بأنه يتوفر في بعض المحافظات الفلسطينية تجمعات قائمة ولكن بحاجة لإعادة تأهيل وتطوير.

**6. إنشاء شركة لتسويق منتجات وخدمات المشروعات الصغيرة:**

إن المنشآت الصغيرة لها نمطها التسويقي البسيط غير المخطط مسبقاً بما يتلاءم مع احتياجاتها الذاتية، ولكن لا يتلاءم مع المتطلبات الوطنية والدولية في ظل عدم توفر المؤسسات التسويقية المتخصصة سوى مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد)، لذلك توجد ضرورة لقيام شركات تسويق تساهم في ترويج وتحسين القدرة التسويقية لمنتجات وخدمات المنشآت الصغيرة. وتتولى توفير المعلومات والفرص التسويقية المتاحة وإعداد دراسات عن الأسواق الدولية ومتطلبات التسويق لها كالمواصفات وطبيعة التعبئة والتغليف والإجراءات المطلوبة والمساعدة على إبرام الصفقات والتعاقدات المحلية والإقليمية بين المنشات الصغيرة والكبيرة، إضافة لتنظيم المعارض المحلية والمشاركة في المعارض الدولية.

## 12.2 استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة:

بداية إننا ندرك تماماً أن **مفهوم التنمية عموماً مفهوماً واسعاً وشمولياً**، " ومهما جرت محاولات لوضعها في إطار محدد والخروج بتعريف – جامع مانع – فإن النتيجة غير موفقة حتماً، ولكن يمكن أن يلاحظ أنها جميعاً تتفق على اعتبار التنمية **مدخلاً ومنهجاً ووسيلة وأداة للتغيير الاجتماعي الإرادي الواعي المنظم الموجب والموجه**، وأنها تتطلب اختيار إستراتيجية ملائمة أو تخطيط مناسب إذا أريد لها أن تكون تنمية حقيقية، حيث الهدف العام لهذه الإستراتيجية **إحداث التغيير الإيجابي الحقيقي في المجتمع**، والذي يتم عن طريق التخلي عن ممارسات وسياسات وسلوكيات واتجاهات ومستويات أداء اقتصادي وفني واجتماعي غير فعالة، وتطويرها إلى الأفضل والأحدث والأكثر إنتاجية وكفاءة وفاعلية تتفق والبعد الحضاري لهذا المجتمع"(الجوهري وآخرون، 2001، ص9-12).

والجدير بالذكر أنه لكي تتحقق الإستراتيجية الرئيسية، لابد أن تغذيها أو تصب فيها مجموعة من مجموعة من الاستراتيجيات الفرعية والتي يجب أن تعمل بشكل متناسق ومتناغم.

من هذا المنطلق فقد أصبحت المشروعات الصغيرة أحد أهم عناصر استراتيجيات التنمية والتطوير الاقتصادي في معظم دول العالم، نظراً للطبيعة المرنة لهذه المشروعات الأكثر استعداداً للتواؤم مع الوضع العالمي الجديد الذي يتطلب سرعة الاستجابة لمتطلبات السوق والتطور المواكب لحركة العرض والطلب وباتت فرصة هذه المشروعات في البقاء أكبر بكثير من المشروعات الكبيرة والمؤسسات ذات الهياكل الضخمة قليلة المرونة أمام متغيرات السوق (الأسرج، 2006، ص22).

وتؤكد الباحثة على أن استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة تعني أول ما تعني وضع خطة وطنية لدعم وتشجيع ورعاية هذه المشروعات، بحيث تتضح بها الأهداف وتتحدد بموجبها الآليات والأدوات والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة ضمن جدول زمني واضح، وذلك انسجاماً مع إستراتيجية التنمية من جهة، وإمكانية المشاركة والتنسيق فيما بين الأطراف المعنية في الدولة من جهة أخرى.

وعليه فإن تحقيق استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة يعني جملة من السياسات المتكاملة في المجالات المختلفة سواء:

1. **في مجال سياسة التشريع والتنظيم:**

من حيث وضع إطار قانوني محدد للمشروعات الصغيرة متفق عليه من قبل الجهات العاملة في مجال تنمية المشروعات، مما يسهل من عملية التنسيق بين الجهود المبذولة بين مختلف الأطراف المعنية، ويساعد على إيجاد سياسة واضحة ومشجعة لتنمية هذا القطاع".

ومن حيث اختصار وتسهيل الإجراءات الإدارية من منح التراخيص وغيرها لدى الدوائر الرسمية ذات الصلة، إلى العمل على إحداث وتنظيم المناطق الصناعية والإنتاجية من أجل حل إشكالية القطاع غير المنظم (عبد الكريم، 2010، ص68).

**2. في مجال سياسة التمويل:**

وذلك عبر مؤسسات تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة سواء المؤسسات الدولية أو المؤسسات الحكومية والبنوك الوطنية أو حتى المنظمات الأهلية، ولعل أهم ما يرد في هذا المجال هو ضرورة تأمين التمويل اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة وفق جملة من المحفزات كتقديم قروض بشروط ميسرة من حيث فترات السماح والسداد المناسبة وأسعار الفائدة المشجعة.

إضافة إلى تصميم وتنفيذ آليات خاصة بتأمين وضمان مخاطر الائتمان في المشروعات الصغيرة حيث أن " سياسة تأمين الضمان والرهون تمنع المقترضين الصغار من أصحاب المشروعات الناجحة من الاقتراض" (عبد الكريم، 2010، ص69)، كذلك تقديم الحوافز الضريبية والإعفاءات منها، إلى إمكانية إنشاء بنوك متخصصة بتمويل المشروعات الصغيرة.

**3. في مجال سياسة الدعم الفني:**

والتي تتم من خلال دعم المشروعات الصغيرة بالخدمات الفنية المختلفة التي تحتاجها بدءاً من التدريب والتأهيل سواء الإداري والفني، الذي يسبق المشروع والذي في بالدراسات التسويقية الاستشارية، وإنشاء شركات متخصصة لتسويق منتجات هذه المشروعات، إلى إقامة المعارض الدائمة للمشروعات الصغيرة داخلياً والتشجيع للمشاركة في المعارض الخارجية، كذلك التعريف بهذه المشروعات ومنتجاتها القابلة للتصدير عبر كافة وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة"، إضافة إلى تشجيع التعاقد من الباطن بين المشروعات الصغيرة والكبيرة. وصولاً إلى أهمية تنشيط التسويق عبر الانترنت في ظل التطور الهائل لاستخدام التكنولوجيا (المحروق، 2006، ص38).

### 1.12.2 استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة في قطاع غزة :

ولعل من المناسب هنا أن نبرز الأهمية التي توليها استراتيجيات وسياسات التنمية في قطاع غزة لتقوية الصلة بين النمو الاقتصادي من جهة والتنمية البشرية من جهة أخرى، "والتي تعبر عن الاهتمام بمكافحة الفقر وتوفير فرص العمل للفئات الحساسة في عملية التنمية، من خلال تبني تقنيات إنتاج أقرب إلى النمط كثيف العمل. وبذلك يكون النمط الاقتصادي هو النوع المولد للعمالة أي لفرص كسب الدخل". إذ يعتبر العمل من أهم مصادر تكوين الدخل مما يعبر

بدوره عن علاقة قوية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية (نصر الله والصوراني،2005، ص65).

وفي هذا السياق فلقد تبنت وزارة الاقتصاد الوطني استراتيجية خاصة لتنمية المشروعات الصغيرة علماً أن الوزارة باشرت مهامها من خلال الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار في تنفيذ برنامج تمويل المشاريع الصغيرة "وهو برنامج حكومي يمول المشروعات الإنتاجية الصغيرة بنظام القرض الحسن" منذ تأسيسه في فبراير لعام 2008 بقرار من مجلس الوزراء[1]، ويسعي هذا البرنامج إلى تحقيق عدة أهداف تصب في إطار تعزيز صمود المواطن الفلسطيني وتوفير فرص عمل محلية. وتتلخص هذه الأهداف في التالي (التقرير السنوي للهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، 2013، ص12):

1. تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة بغرض زيادة إنتاجيتها واستمراريتها وزيادة قدرتها على توفير فرص عمل جديدة.
2. العمل على إنشاء مشروعات صغيرة جديدة توفر بدورها فرص عمل جديدة للمساهمة في الحد من البطالة السائدة في المجتمع الفلسطيني.
3. الحد من حالات الفقر المدقع السائدة لدى الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني خاصة في ضوء الظروف السياسية السائدة والحصار المفروض على قطاع غزة.
4. تحويل ما أمكن من الفقراء من فئة تعتمد على الغير إلى فئة تعتمد على الذات وتساهم في تنمية المجتمع المحلي وتطوير الاقتصاد الفلسطيني.
5. دعم الصناعات والنشاطات الاقتصادية غير المستفيدة من البرنامج بشكل مباشر من خلال توفير مدخلات لها من المشاريع الممولة.
6. تشجيع النشاطات المدرة للدخل والتي توفر فرص عمل إضافية وجديدة.
7. تشجيع روح المبادرة لدى الفئات المستهدفة للمشاركة في النشاط الاقتصادي الفلسطيني.

## 13.2 تجارب بعض البلدان في مجال تنمية المشروعات الصغيرة:

اتجهت الكثير من الدول النامية والمتقدمة نحو إقامة قاعدة عريضة من المشروعات الصغيرة ودعمها وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي نظراً لأهميتها. وفيما يأتي استعراض موجز لبعض تلك التجارب ذات الملامح الخاصة.

---

[1] مقابلة مع السيد/ علام غباين، مدير برنامج تمويل المشروعات الصغيرة بوزارة الاقتصاد الوطني يوم الأربعاء الموافق 2014/3/5.

### 1.13.2 التجربة التونسية:

تعد التجربة التونسية في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التجارب الهامة والرائدة على مستوى الوطن العربي، إذ تعتبر مشروع وطني كبير تضافرت جهود كثيرة لتنفيذه، من أجل تنمية قطاعات اقتصادية مختلفة من جهة، ومن جهة أخرى لتوفير فرص عمل لائقة ومستديمة بغية توطين العمالة، وذلك عبر آليات كثيرة وأدوات تمت عن طريقها عملية التنفيذ والمتابعة نستعرض من أهمها[1]:

1. إنشاء البنك التونسي للتضامن عام 1997 كبنك مختص في تمويل المشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية برأس مال مساهم طرحت أسهمه للاكتتاب على الشكل الآتي:
   - 46% لدى القطاع الخاص و المواطنين عامة .
   - 54% بعض المؤسسات الحكومية

وذلك كأحد سبل المساهمة في معالجة إشكالية البطالة والحد من العمالة المهاجرة لأصحاب المبادرات الذين ينقصهم التمويل لمشروعاتهم الصغيرة، من أصحاب المهن والحرف وحاملي شهادات التعليم المهني والتعليم العالي بغية إدماجهم في النسيج الاقتصادي الوطني عن طريق منحهم قروض قصيرة أو متوسطة المدى ، بشروط ميسرة يصل الحد الأقصى للقرض (10,000) دينار للعاديين و(33,000) دينار للجامعيين. وبفائدة بسيطة لا تتجاوز 5% سنوياً، وبفترات استرداد تتراوح بين ستة أشهر وسبع سنوات، ومدة إمهال تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة.

2. إحداث الصندوق الوطني للتشغيل عام 2000 مهمته تكوين " تدريب وتأهيل" الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة أو أولئك الباحثين عن عمل، من خلال تمويله دورات تدريبية تخصصية موجهة لرفع مستوى مؤهلاتهم وقدراتهم في مجالات تتلاءم مع احتياجاتهم التدريبية.
3. إنشاء الصندوق الوطني لضمان الإقراض عام 2003، مهمتها ضمان الأشخاص غير قادرين على تأمين ضمانة لقروضهم عند تمويل مشاريعهم.

---

[1] اعتمد في صياغة ملخص التجربة التونسية على المراجع التالية:

- منشورات البنك التونسي للتضامن، تونس: 2003
- www.26-26.org
- contact@solidarity-fund.org

4. إنشاء حاضنات المشاريع مهمتها استضافة أصحاب المشاريع الصغيرة، بغية مساعدتهم في تأمين المكان والمستلزمات والخدمات لفترة معينة لديها، من أجل تمكينهم من متابعة مشروعاتهم بمفردهم بعد انتهاء الفترة المحددة لهم.
5. الاعتماد على جهات رديفة من المجتمع المدني سواء أفراد لهم سمعتهم الاجتماعية أو لجان استشارية معتمدة في الولاية أو جمعيات أهلية مهمتها المساندة والدعم في تنفيذ هذا المشروع الوطني.
6. تقديم الخدمات التسويقية كإقامة المعارض السنوية من قبل بنك التونسي للتضامن، من أجل عرض منتجات المشروعات الصغيرة الممولة من قبله بصورة مجانية حيث يتحمل على عاتقه كافة الأتعاب والنفقات.
7. اعتماد نظام وشبكة معلوماتية متطورة وذكية تساعد في اتخاذ القرارات وتبسط عملية الإقراض أقرب ما يمكن، بغية الحصول على أفضل النتائج بأقل الأخطاء.
8. إنشاء بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2006 من أجل دعم المشاريع الصناعية والتكنولوجية الرائدة والمشاريع التي تعمل في مجال الطاقة والطاقة المتجددة، تلك التي تحتاج لرؤوس أموال تفوق سقوف ما يقدمه بنك التونسي للتضامن.

**ولعل أهم ما يميز هذه التجربة هو تضافر الجهود جميعاً والعمل التضامني المميز والشراكة الحقيقية التي تلاحظ بين كافة القطاعات سواء العام والخاص أو الأهلي من أجل تحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني عموماً، كما تتميز بحيويتها وتطورها الدائم بما يلاءم تطور الاحتياجات والمتطلبات، إضافة إلى الاهتمام البالغ بالعنصر البشري من خلال الأهمية الكبيرة المولاة للتدريب والتأهيل.**

إلا أن ما يؤخذ على التجربة هو أنه على الرغم من الدعم والمساندة الكبيرين اللذين يحيطان بالتجربة إلا أن النتائج ذات كمية ونوعية متواضعة إذا ما قيست بالمقدمات، وهذا قد يكون بسبب ضعف المتابعة أو ضعف المعايير المتبناة عند إنشاء المشاريع أو بسبب أن ثقافة العمالة المهاجرة مازالت سائدة ومحبذة في سوق العمل.

### 2.13.2 التجربة الماليزية:

على الرغم من **قصر عمر التجربة الماليزية نسبياً** في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها **أثبتت تميزاً ملفتاً بين الدول الناجحة** في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عموماً، بسبب إدراكها أهمية هذه المشروعات في التنمية الشاملة ودورها في تعزيز

النهوض بالصناعة الوطنية الماليزية، حيث تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90% من إجمالي المشاريع الصناعية الماليزية لعام 2005 .

وقد تميزت هذه التجربة **بحجم المساندة والدعم والكبيرين** اللذين تقدمهما الحكومة الماليزية في سبيل تنمية هذه المشروعات وذلك عبر سلسلة من الإجراءات والسياسات الداعمة وتقديم الكثير من التسهيلات والمزايا، كما تشترط في جميع التسهيلات ألا تقل نسبة الملكية الماليزية عن 60% بهدف دعم الصناعة الوطنية المحلية ولعل من أهمها[1]:

1. أنها **أسست هيئة متخصصة بتنمية هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة** عام 1996، تسعى من خلالها لخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تتمتع بالكفاءة والمرونة وقادرة على المنافسة في سوق حرة، ولجعلها متكاملة في التنمية الصناعية الماليزية وقادرة على إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية.
2. **إنشاء بنك متخصص لتقديم قروض ميسرة** للمنشآت الصغيرة والمتوسطة القائمة والجديدة، وبشروط مشجعة من سقوف تمويل عالية تصل إلى 5 مليون رينجت، ومعدلات فائدة متدنية بحد أعلى 4% وفترة سداد من 10 – 15 سنة للأصول الثابتة بما فيها فترة سماح حتى سنتين وحتى ثلاث سنوات بالنسبة لرأس المال العامل.
3. **تقديم التسهيلات المالية والضريبية** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ شكل إعفاءات ضريبية والتسهيلات المالية غالباً ما تكون على شكل منح من الحكومة الماليزية بما لا تقل عن 50% من كلفة المشروع تقدمها عن طريق هيئة تنمية المشروعات ، وهذه المنح تقدم إما:
   - لتطوير المنتج وصناعته
   - للحصول على شهادات وأنظمة إدارة الجودة
   - لتطبيق معايير Rosseta Net([2])
   - لمساعدة رواد الأعمال النساء

---

[1] اعتمد في صياغة ملخص التجربة الماليزية على المراجع التالية:
- منشورات هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الماليزية.
- دراسة عن هيئة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الماليزية.

[2] (ROSSETA NET) : هي منظمة عالمية غير ربحية تضع قواعد للتجارة الدولية غير الربحية عبر الانترنت لتضمن تطبيق ممارسات رشيدة موحدة عالمياً لتسهيل التجارة الالكترونية.

4. **تقديم برامج تدريبية داعمة** لأداء هذه المنشآت تنفذ من قبل مؤسسة الإنتاجية الوطنية(NPC) ([1]) مثل برامج إدارة الجودة، وبرامج إدارة الإنتاجية، وبرامج الإدارة المتميزة وغيرها.
5. **تقديم المنح والحوافز النوعية لبعض الأنشطة المستهدفة** بهدف دعم قطاعات معينة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – المنتجات للنساء) أو بهدف تطوير أنشطة معينة خاصة بالمنشآت (التسويق – التعبئة والتغليف ...) سواء من قبل هيئة التنمية الصناعية الماليزية كحوافز الاستثمار لشركات التكنولوجيا، حوافز تعزيز العلاقات الترابطية الصناعية، وحوافز إنتاج الآلات والمعدات المتخصصة وغيرها. أومن قبل **هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية** كمنحة تنمية الأسواق ومنحة ترويج الاسم التجاري .

### 3.13.2 التجربة اليابانية:

لا يخفى ما للتجربة اليابانية من أهمية بالغة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاسيما الصناعية منها، كما لا يخفى مدى تأثر كثير من التجارب العالمية بالتجربة اليابانية، نظراً لمـــا اعتمدته اليابان من خطة واضحة المعالم لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة باعتبارها ركيزة النمو الاقتصادي، حيث انتهجت في ذلك عدة سياسات واعتمدت جملة من النظم والبرامج منها([2]):

1. **إنشاء نظام خاص لإرشاد المنشآت الصغيرة،** يقوم من خلاله الأخصائيون بتقديم الخدمات الإرشادية ومن أهمها:

- خدمات استشارية علاوة على الرد على استفسارات أصحاب المنشآت وطلباتهم.
- دراسة الوضع القائم للمنشآت الصغيرة والتغلب على العقبات القائمة بها.
- دراسة المواقع اللازمة لإنشاء المشروعات الصغيرة وتقديم الإرشادات الخاصة بذلك.

---

(1) (NPC) : مؤسسة الإنتاجية الوطنية: مؤسسة حكومية تتبع لوزارة الصناعة تعنى بتقديم وتنفيذ برامج تحسين الأداء والإنتاجية لدى المؤسسات الماليزية عموماً.وهي نظير منظمة الإنتاجية الآسيوية APO .

(2) اعتمد في صياغة ملخص التجربة اليابانية على المراجع التالية:

- عنبة، هالة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2003، ص215-225.
- منشورات هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان، برنامج التعاون الفني الياباني ، جايكا: 2006

2. **اتباع سياسة تجارية خاصة لحماية الصناعات الصغيرة،** بحيث وضعت اليابان نظم الحماية وتقييد الاستيراد وبعض الإجراءات الخاصة بإعانة الصادرات، وقد اتبعت نظام الحواجز الجمركية واعتبرتها الوسيلة الأساسية لحماية المستهلك المحلي خاصة سوق الالكترونيات، حتى تقدمت الصناعات الالكترونية واكتسبت ميزة تنافسية في الأسواق الدولية، وأصبحت سلعا صناعية قادرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.
3. وضعت اليابان **قانوناً يشجع على تحديث الصناعات الصغيرة** بهدف مسايرتها لحالات التطور في البيئة الاقتصادية، من خلال إنشاء نظام للتنمية التكنولوجية وتحديث المعدات وتم تخصيص أشكال متنوعة من المساعدات لتحديث الصناعات الصغيرة بحيث تتكامل مع الصناعات الكبيرة.
4. وضعت الحكومة اليابانية **برامج للتدريب خاصة بالمشروعات الصغيرة** وأهمها:

- **برامج التدريب الفني والتقني:** تلك البرامج الخاصة والمتخصصة بالنواحي الفنية والتقنية بما يحقق رفع مستوى مهارة العمال في العمل ويعيد تأهيلهم بما يناسب متطلبات العمل، لاسيما في مجالات الهندسة الآلية والهندسة الكهربائية.
- **البرنامج الموسع لتحسين الإدارة:** نظراً لانخفاض مستوى المديرين الإداري في الصناعات الصغيرة، فقد عمدت اليابان من خلال هذا البرنامج إلى إيجاد مناخ صحي لنمو المنشآت الصغيرة عن طريق تحسين مجالات الإدارة، وتقديم التكنولوجيات الحديثة في هذا المجال، كذلك مدها بالمعلومات المتعلقة بالإجراءات والقوانين التي تحتاجها.
- اتخذت اليابان إجراءات مالية عديدة **وأنظمة ضريبية داعمة** لتشجيع الصناعات الصغيرة كتقديم الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية المتنوعة، كوضع نظام ضريبي خاص يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية، والتخفيض الضريبي على تأجير الآلات، أو عند ترخيص وتسجيل المباني الخاصة بالصناعات الصغيرة، كذلك الإعفاء الخاص على استهلاك الآلات والمعدات، والإعفاء من ضريبة حيازة ملكية الوحدة الصناعية الصغيرة وغير ذلك الكثير.

5. **تعدد جهات التمويل وتنوع أشكال المؤسسات** التي تهتم بتمويل المنشآت الصغيرة في اليابان، حيث توجد جهات تمويل حكومية وجهات تمويل خاصة بالإضافة إلى جهات التمويل المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص لتقديم القروض اللازمة للصناعات الصغيرة بشروط مشجعة.

6. التشجيع على **التعاقدات الفرعية من الباطن** في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان، وقد تبين حتى الآن أن نحو 75% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الصناعة التحويلية هي عبارة عن منشآت متعاقدة من الباطن مع المنشآت الكبيرة، وأن نحو 60% من المشروعات الصغيرة هي جزء مكمل لبعض الصناعات الكبيرة، من خلال التخصص في إنتاج الأجزاء والمكونات حيث تقوم بتجميع أجزاء السفن والسيارات ومهمات السكك الحديدة والآلات الالكترونية، إلى غير ذلك.

**من الملاحظ أن اليابان عمدت إلى دعم المنشآت الصغيرة من خلال سياسات الاقتصاد الكلي التي تتمثل في برامج الحماية والإرشاد والضرائب، كما قامت بصياغة القوانين التي تدعم المنشآت الصغيرة، وإنشاء جهات متعددة تقدم الدعم الاستشاري والتدريبي وكذلك تقديم التمويل اللازم وبشروط داعمة ومشجعة.**

هذا بشكل عام عرض مختصر لبعض التجارب الهامة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بهدف الإطلاع عليها وإمكانية الاستفادة منها لتطوير التجربة الوطنية في قطاع غزة، سواء بميزاتها أو نقاط ضعفها، وهنا نود أن ننوه أن هذه التجارب هي على سبيل المثال لا الحصر، مثلت تجارب لبلدان نامية وأكثر نمواً ومتطورة، كما أنها دعوة ألا تفوت فلسطين فرصة الاستفادة من أية تجربة هامة في هذا المجال من أجل تحسين تجربتها وتفعيلها، لاسيما تجارب تلك الدول التي تشبه أو كانت تشبه إلى حد ما طبيعة المناخ الاقتصادي فلسطين حيث أنها دولة نامية تعيش مرحلة تحول اقتصادي وتملك إمكانيات كامنة وتتطلع بشكل استراتيجي إلى سبل التطوير والتحديث.

## 14.2 خاتمة:

إن تشجيع المشروعات الصغيرة إضافة إلى المتوسطة لاسيما في الدول النامية، أصبح ضرورة حتمية نظراُ لما تتسم به المشروعات الصغيرة من خصائص أهمها أنها: كثيفة العمالة، منخفضة التكاليف الرأسمالية نسبياً، إضافة إلى دورها الحيوي والفعال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. خصوصا لواقع الاقتصاد الفلسطيني على الرغم من عدم وجود مفهوم فلسطيني وطني لتعريف المشروع الصغير، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن معظم دول العالم تواجه صعوبة في وضع تعريف موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فإن تحديد الحجم بغض النظر عن طبيعة المعيار المستخدم يعتبر مقياسا نسبي يختلف باختلاف الدولة والنشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه تلك المنشآت، بهدف توجيه سياسات وبرامج الدول لتنمية المشروعات الصغيرة. وازدادت أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية نتيجة للتحولات الاقتصادية العالمية نحو تشجيع المبادرات الفردية ودعم المشاريع الخاصة من أجل المشاركة الواسعة للأفراد وتشجيع برامج الخصخصة وتقليص دور القطاع العام المدعومة من المؤسسات الدولية.

وتكمن أهمية المشروعات الصغيرة في تلبية رغبات الأفراد والرياديين في الاستقلالية وتحقيق طموحاتهم ورفع مستوى المعيشة، بما يساهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية- البطالة- بتوفير فرص عمل، إضافة للخدمات الإنتاجية والإدارية والاجتماعية وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات والحد من التبعية والعجز التجاري مع الاقتصاد الإسرائيلي.

# الفصل الثالث

# البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية

1.3 مقدمة

2.3 البطالة في العالم العربي

1.2.3 مفهوم البطالة

2.2.3 قياس البطالة

3.2.3 أنواع البطالة

4.2.3 أسباب البطالة

5.2.3 تكلفة ومخاطر البطالة

6.2.3 آليات الحد من البطالة

7.2.3 معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية

8.2.3 الحد من البطالة في المجتمع الفلسطيني

3.3 الفقر ومستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية

1.3.3 مفهوم االفقر

2.3.3 خط الفقر الفلسطيني

3.3.3 أسباب الفقر في الأراضي الفلسطينية

4.3.3 أهم خصائص ومظاهر الفقر في الاراضي الفلسطينية

4.3 خاتمة

## 1.3 مقدمة:

تعتبر مشكلة البطالة من المشكلات المركبة حيث أنها مشكلة اقتصادية وسياسية واجتماعية لها تأثير قوي على الفرد قبل المجتمع الذي ينتمي له، والبطالة من التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية على مر العصور، ولا يكاد يوجد مجتمع إلا ويعاني من هذه المشكلة سواء أكان مجتمع من المجتمعات المتقدمة أو النامية، فضلاً عن المجتمعات التي تعيش تحت احتلال دولة أخرى كالمجتمع الفلسطيني.

تدل الإحصائيات عن الدول الأقل نمواً على أن من 47% إلى 65% من العاطلين عن العمل يتمركزون في أقل فئات الدخل، بمعنى أن 40% من نسبة البطالة في المستويات الدنيا في الدخول يقابلها 15% من البطالة في المستويات المرتفعة من الدخول، بمعني أنه توجد علاقة قوية بين معدلات البطالة والفقر وتوزيع الدخول في المجتمع بحيث إذا ارتفعت معدلات البطالة والفقر تنخفض مستويات الدخول والعكس صحيح. (تودارو:2009، ص330)

## 2.3 البطالة في العالم العربي:

البطالة مشكلة اقتصادية اجتماعية يعاني منها الأفراد في كافة المجتمعات النامية والمتقدمة على حدٍ سواء ولكن بدرجات متفاوتة، " كما تعد البطالة ظاهرة طبيعية في الوضع الاقتصادي، إذ من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوة العاملة في أي اقتصاد ، ذلك أن التوظيف الكامل يمثل وضعاً أمثل بعيد المنال "(عجمية وآخرون، 2006، ص36).

وتعتبر البطالة من أكثر الظواهر خطورة، فكلما زاد عدد العاطلين عن العمل زادت خسائر الاقتصاد الوطني لأي دولة، وتزداد أهمية هذه الظاهرة في الدول النامية. حيث يوجد هناك 65 مليون شاب عربي عاطل عن العمل في المجتمعات العربية حسب مؤتمر دافوس الاقتصادي العالمي 2013 (www.arabia-edition.blogspot.com).

حيث أن نسبة البطالة في العالم العربي لعام 2013 حسب ما ورد في هذا المؤتمر وصلت إلى 18% وهو أكثر من ضعف معدل البطالة في العالم، ونسبة بطالة الشباب في نفس العام بلغت 35%. وجدول (1.2.3) يوضح معدلات البطالة في الدول العربية حسب آخر بيانات متوفرة عن كل دولة.

## جدول (1.2.3)

## معدلات البطالة في الدول العربية

| الدولـــــــــة | السنة | عـــــدد البطـــــالة (المتعطلون) | معدل البطالة % |
|---|---|---|---|
| المملكة الاردنية الهاشمية | 2008 | 190,500 | 12.70 |
| دولة الامارات العربية المتحدة | 2006 | 85,000 | 3.12 |
| مملكه البحرين | 2007 | 7,810 | 4.00 |
| الجمهورية التونسية | 2007 | 508,100 | 14.10 |
| الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | 2007 | 1,375,722 | 13.80 |
| جمهورية جيبوتى | 2007 | 168,635 | 35.24 |
| المملكة العربية السعودية | 2007 | 463,313 | 5.63 |
| جمهورية السودان | 2006 | 2,079,806 | 17.30 |
| الجمهورية العربية السورية | 2007 | 454,800 | 8.42 |
| جمهورية الصومال الديمقراطية | 2007 | 1,727,568 | 34.70 |
| جمهورية العراق | 2006 | 1,610,297 | 17.50 |
| سلطنة عمان | 2007 | 70,668 | 6.70 |
| دولة فلسطين | 2007 | 183,000 | 21.50 |
| دولة قطر | 2007 | 13,200 | 2.40 |
| دولة الكويت | 2006 | 25,000 | 1.33 |
| الجمهورية اللبنانية | 2007 | 187,000 | 15.00 |
| الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى | 2007 | 298,500 | 18.15 |
| جمهورية مصر العربية | 2008 | 2,188,000 | 9.04 |
| المملكة المغربية | 2008 | 1,092,000 | 9.60 |
| الجمهورية الاسلامية الموريتانية | 2007 | 421,909 | 33.20 |
| الجمهورية اليمنية | 2007 | 855,000 | 18.46 |
| **المجموع** | | **14,005,828** | **14.37** |

* **المصدر:** 1. منظمة العمل العربية، التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية،2008 .
2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مايو 2008 .

**ويلاحظ من هذا الجدول ما يلي:**

- يقدر متوسط معدل البطالة في تلك الدول كمجموعة في سنة 2008 بحوالي 14.37%، وهو الأعلى بين مناطق وأقاليم العالم الأخرى باستثناء تلك التي تعاني من اضطرابات سياسية، ويقدر عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية في نفس العام بحوالي 14,005,828عاطل عن العمل.

- ارتفاع معدلات البطالة في الدول الأقل دخلا مثل : موريتانيا، والسودان، واليمن وجيبوتي، وفي الدول التي تشهد حالة من عدم الاستقرار، مثل العراق وفلسطين والصومال.
- سجلت الكويت أقل معدل للبطالة (1.33%)، بينما سجلت جيبوتي المعدل الأعلى 35.24%.
- سجلت أدنى معدلات البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعليه يمكن القول أن دول الخليج لا تعاني من مشكلة بطالة حقيقية لا سيما إذا ما أتمت خططها الرامية إلى إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة – العربية وغير العربية – مع مراعاة مستوى الإنتاجية والأداء والمهارات.

## 1.2.3 مفهوم البطالة:

هي عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه. (الرماني، 1999، ص11). أي أنها الحالة التي يكون فيها المرء قادر على العمل وراغب فيه ولكنه لا يجد العمل والأجر المناسبين. (الشمري، 2005، ص5) وهي تعطل غير إرادي عن العمل، بالنسبة للشخص القادر على العمل، ولا يجد عملا مناسبا. فإذا كان الشخص غير قادر على العمل بسبب العجز والشيخوخة أو المرض فلا يعتبر ضمن حدود البطالة. (عبيد، 1997، ص77). وهناك من رأى أنها الفجوة بين النشاط الاقتصادي والعمالة (صالح، 1999، ص22).

وحسب ما يعرفه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فهي عبارة عن جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد[1] في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق.

وتتفق الباحثة أنه يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن.

(1) المقصود بفترة الإسناد هو فترة الإتاحة ووفقا للمعايير الدولية صيغت الإتاحة أثناء الفترة المرجعية المحددة عادة بأسبوع أو يوم واحد، لكن في الحقيقة كثير من الدول تفضل زيادة 15 يوم أو الأسبوعين التاليين، لأن كل الأشخاص ليسوا قادرين على البدء في العمل فور عرضه عليهم.

### 1.1.2.3 التعريف الموسع للبطالة:

لقد تم احتساب عدد العاطلين عن العمل في التعريف الموسع بإضافة الأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من البحث عن عمل إلى العاطلين عن العمل حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية، وهذا التعريف يؤثر فقط على مؤشر المشاركة في القوى العاملة والبطالة (مكتب العمل الدولي، 1996، ص95).

### 2.1.2.3 التعريف القياسي للبطالة ومعايير قياسها:

في عام 1919 تأسست منظمة العمل الدولية وتم تحديد معايير البطالة سنة 1925 المتمثلة في التالي:

1. عدد العمال المؤمنين ضد البطالة.
2. عدد الأشخاص الذين يتلقون إعانة عن البطالة.
3. جملة الإعانات المدفوعة خلال السنة.

وبعد الكساد الذي حصل في الثلاثينات من القرن الماضي، انتقل التركيز من البطالة كمشكلة اجتماعية إلى خلق فرص عمل كمهمة اقتصادية. وكان الشاغل الرئيسي للولايات المتحدة هو قياس عدد الأشخاص الباحثين عن العمل، وذلك للحصول على بيانات حديثة، وأدى ذلك إلى وضع ما يعرف بإطار قوة العمل وإلى القياس المشترك للعمالة والبطالة (مكتب العمل الدولي، 1996، ص97).

وبعد المؤتمر السادس لإحصائي العمل لـــمنظمة العمل الدولية 1983، أدخل قياس العمالة والبطالة بناء على إطار قوة العمل.

ومنذ ذلك التاريخ أدخلت بعض التعديلات على المعايير الدولية واستمرت حتى سنة 1982، حيث اعتمدت المعايير السارية في الوقت الحالي.

**و**حسب منظمة العمل الدولية (1983) تم التعريف القياسي للبطالة وفقا لثلاثة معايير لا بد من توفرها في وقت واحد هي: بدون عمل، ومتاح في الوقت الراهن للعمل ويبحثون عن عمل، خلال فترة مرجعية محددة (مكتب العمل الدولي: 1996، ص100-110).

**أولا: معيار بدون عمل:**

ويعني انعدام تام للعمل أثناء الفترة المرجعية. ولم يكن غائبا عن العمل بصفة مؤقتة، وهذا المعيار يضمن الفصل بين حالة العمالة وحالة البطالة. وبالتالي لا يمكن تصنيف الشخص الذي يقوم بعمل عارض في الوقت الذي كان يبحث فيه عن عمل بأنه بطال.

**ثانيا: معيار يبحث عن عمل:**

ويعني اتخاذ خطوات محددة في فترة قريبة محددة أيضا للبحث عن عمالة بأجر أو عمالة للحساب الخاص، هذا المعيار لا يأخذ مدة العمالة ونوعها بعين الاعتبار، ويشمل هذا المعيار البحث عن عمالة للحساب الخاص، أو عمالة بدوام جزئي، أو مؤقت أو موسمي أو عمل وقتي ويشمل عموما أي نوع من العمل تعتبره المعايير الدولية نشاطا اقتصاديا.

مفهوم **النشاط الاقتصادي** المعتمد من طرف المؤتمر الدولي لـــ (منظمة العمل الدولية 1982) لقياس السكان الناشطين اقتصاديا، يعرف بدلالة إنتاج السلع والخدمات وفق نظام الحسابات الوطنية التابع للأمم المتحدة.

**ثالثا: معيار الإتاحة:**

لكي يصنف كعاطل يجب أن يكون متاحا للعمل يعني قادرا أو مستعدا للعمل إذ توفرت له الفرصة، ويستبعد الذين لا يستطيعون البدء في العمل في تاريخ لاحق بسبب بعض العراقيل، لأن ضم غير المتاحين يؤدي إلى رفع معدل البطالة.

## 2.2.3 قياس البطالة:

إنّ الهدف الرئيسي من قياس البطالة هو الحصول على مؤشر شامل عن الأداء الاقتصادي وأوضاع السوق، ويدل ارتفاع مستوى البطالة على انخفاض عرض العمل أي أن الاقتصاد بكامله لا يعمل كما يجب، ومعدل البطالة هو عبارة عن نسبة الأشخاص الذين لا يعملون إلى مجموع قوة العمل وحجم قوة العمل يساوي عدد العاملين + عدد العاطلين.

ولحساب نسبة البطالة في أي مجتمع يتم الاستناد إلى القانون الآتي: (حشاد، 1996، ص52)

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

**القوى العاملة:** يقصد بها جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة. (http://www.pcbs.gov.ps)

ومن خلال ما سبق يكون معدل البطالة واتجاهه عبر الزمن هو مؤشر على قدرة الاقتصاد على توفير العمل لقوة العمل.

### 1.2.2.3 المعدل الطبيعي للبطالة:

هو معدل البطالة التي تحدث بشكل طبيعي نتيجة سير الاقتصاد داخل الدولة، ويشمل هذا المعدل مجموع معدلي البطالة الاحتكاكية والهيكلية( تودارو، 2009، ص335-338).

المعدل الطبيعي للبطالة داخل أي اقتصاد = معدل البطالة الاحتكاكية + معدل البطالة الهيكلية

- ❖ عندما يكون الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل فإن معدل البطالة يساوي المعدل الطبيعي للبطالة وفي هذه الحالة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يساوي إجمالي الناتج المحلي المتوقع.
- ❖ عندما يكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي للبطالة، في هذه الحالة يكون إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أقل من إجمالي الناتج المحلي المتوقع.

عندما يكون معدل البطالة أقل من المعدل الطبيعي للبطالة، في هذه الحالة يكون إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أعلى من إجمالي الناتج المحلي المتوقع.

## 3.2.3 أنواع البطالة:

توجد هناك العديد من أنواع البطالة التي تواجه الاقتصاد ومن هذه الأنواع:

**1. البطالة الاحتكاكية:**

وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الإنتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا (عبد العال، 1994، ص116).

**2. البطالة الهيكلية:**

وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. فتحول الاقتصاد الكويتي مثلاً إلى اقتصاد نفطي أدى إلى فقدان الكثير من البحارة الكويتيون لوظائفهم البسيطة وبصورة شبه دائمة. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد (حشاد،1996، ص 56).

**3. البطالة الدورية:**

وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالإنخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً (عبد العال، 1994، ص117).

**4. البطالة الموسمية:**

وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً وهذا ما يسمى بـــ "التوظيف الناقص". ويوجد هذا النوع من البطالة في فلسطين "موسم قطف الزيتون والحمضيات"،

حيث أن العمال الذين يعملون في إنتاج المحاصيل الزراعية وبعد انتهاء المحاصيل لا يجدون عملاً (الرماني، 1999، ص12).

**5. البطالة المقنعة:**

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية وهذا ما يسمى بـــ "التوظيف الظاهري مع عدم الاستغلال"، ويعتبر هذا النوع من أكثر الأنواع شيوعاً في الدول النامية ومنها فلسطين ( الأغا وأبو مدللة، 2011، ص855).

**6. البطالة السلوكية:**

وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف (الرماني،1999، ص14).

**7. البطالة المستوردة:**

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة (الشمري:2005، ص5).

**8. البطالة السافرة:**

والمقصود بها وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، ولكنهم لا يجدون عملاً، (www.mady19.nireblog.com)، وتشمل البطالة الإجبارية والاختيارية معاً وهذا النوع يعتبر من أكثر الأنواع التي تحظى باهتمام الجهات المعنية في قطاع غزة والضفة الغربية.

## 4.2.3 أسباب البطالة:

تعتبر البطالة من أهم العوامل التي تهدد مستوى الاستقرار الاقتصادي وتماسك المجتمعات العربية ويمكن أن نعزي البطالة في الدول العربية إلى أسباب اقتصادية، واجتماعية وأخرى سياسية ، كما يمكن أن تعزى لأسباب داخلية وأخرى خارجية في بعض الأحيان، وقد تختلف أسباب البطالة من بلد إلى آخر، وذلك وفقاً للهيكل الاقتصادي والتركيب السكاني في كل بلد، ويمكن تلخيص أهم أسباب البطالة في الدول العربية فيما يلي ( الأسكوا، 2010، ص 37):

1. ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول العربية.

2. إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في الدول العربية، ومن أبرز مظاهر إخفاق خطط التنمية الاقتصادية وقوع معظم الدول العربية تحت وطأة المديونية الخارجية، وفي المقابل هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج.

3. ارتفاع معدل نمو العمالة العربية مقارنة مع معدل نمو الناتج الوطني( تقرير البنك الدولي، 2009، ص23).

4. غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي؛ حيث لا يوجد تواؤم وتطابق بين برامج التعليم في معظم الدول العربية.

5. تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي في العديد من الدول العربية وما صاحبها من تطبيق لبرامج الخصصة التي أدت في بعض الدول إلى التخلي عن أعداد كبيرة من العاملين في شركات ومؤسسات القطاع العام بعد تخصيصها.

6. إخفاق معظم برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في أحداث أي نمو اقتصادي حقيقي ( تقرير البنك الدولي، 2009، ص25).

7. التوزيع غير الأمثل للموارد المحلية :حيث استنزفت معظم الموارد العربية خلال حقبة ازدهار أسعار النفط في الإنفاق لغايات غير إنتاجية مع وجود توزيع غير متوازن جغرافيا لهذه الموارد.

8. نقص الاستثمارات الموجَّهة لتنمية الاقتصاديات العربية سواءً على المستوى الدولي أو الداخلي.

9. تذبذب معدلات النمو الاقتصادي: وهذا أدى إلى تراجع قدرة القطاع العام على توفير فرص عمل حكومية كافية وانخفاض طاقة التشغيل في القطاع الخاص بسبب تواضع بيئة الأعمال في عدد من الدول العربية (صندوق النقد العربي وآخرون، 2009).

10. تراجع الدور الحكومي كموظف رئيسي ومباشر :أصبحت الحكومات العربية غير قادرة على التوسع في التشغيل في مؤسساتها غير الإنتاجية بحيث توقفت عن لعب دور الموظف الرئيسي للأيدي العاملة.

11.عدم فاعلية السياسة المالية والنقدية وذلك لأن شروط نجاح هذه السياسات غير متوفرة.

12. انتشار ظاهرة البطالة الموسمية وذلك بسبب موسمية عملية الإنتاج في بعض القطاعات (صندوق النقد العربي وآخرون،2009).

وترى الباحثة أن معظم هذه الأسباب قد تكون من أسباب البطالة في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى التبعية السياسية والاقتصادية لإسرائيل والحصار الاقتصادي وإغلاق المعابر والحدود ومنع دخول مواد البناء من إسرائيل بالإضافة إلى إغلاق الأنفاق على الحدود المصرية.

### 5.2.3 تكلفة ومخاطر البطالة:

إن للموارد البشرية العاطلة عن العمل تكلفة لا يمكن تجاهلها تتمثل كماً بأعداد العاطلين عن العمل ونوعاً بالقدرات والكفاءات الفنية المعطلة، وكذلك هدر الوقت لدى تلك الموارد بكونها طاقات غير مستغلة.

**وتنقسم تكاليف البطالة إلى تكاليف ظاهرة وأخرى ضمنية، فالتكاليف الظاهرة تتمثل في:**

1. تكلفة العناصر المعطلة من الموارد البشرية.
2. تكلفة الإنفاق الخاص على تلك العناصر لتتمكن من العيش بكرامة.
3. تكلفة الإنفاق العام على الخدمات العامة التي تستفيد منها تلك العناصر مثل الإنفاق على التعليم والمرافق العامة من صحية وغيرها (عمران، 2010، ص10).

**أما التكاليف الضمنية فتتمثل في:**

1. التكلفة الاجتماعية للانحراف الذي قد يسببه وجود تلك العناصر.
2. التضحيات التي تقدمها تلك الأسر بتكافلها مع أفرادها العاطلين عن العمل وذلك بتخليها عن جزء من إيراداتها لتأمين احتياجاتهم.
3. الأمراض النفسية التي يسببها الفراغ الناجم عن انعدام العمل " كاليأس والانطواء وغيرها " وقد تدفع هذه الأمراض بالشخص العاطل إلى الانتحار.

وفي النهاية تشكل التكاليف التي تنجم عن تفشي البطالة نزيفاً للاقتصاد الكلي، وتعمل على ابتلاع أية نسبة تنمية يحققها هذا الاقتصاد. (عمران، 2010، ص10-12)

### 6.2.3 آليات الحد من البطالة:

في الوقت الذي رأى فيه الكلاسيك أن حالة التشغيل الكامل هي الحالة السائدة وان الاقتصاد يستقر عندها، رأى "كينز" عكس ذلك؛ إذ وجد أن التشغيل الكامل هي حالة شاذة معتبراً أن توازن سوق العمل يحدث عند مستوى أقل من التشغيل الكامل وأن التلقائية في حدوث التوازن مسألة غير صحيحة وهذا يدعو إلى قدر من التدخل في السياسة الاقتصادية للحد من البطالة (النجفي، ص216).

من هذا المنطلق تعتمد الدول أساليب وسياسات مختلفة في التعامل مع مشكلة البطالة للحد منها بل وللسعي من أجل جعلها أقرب ما تكون من الصفر، وذلك انطلاقاً من الأسباب التي أدت إلى ظهورها إضافة إلى إمكانات الدولة المتاحة للتعامل مع هذه المشكلة.

وقد عمل الكثير من الاقتصاديين على إبراز آراء تشتمل على السياسات والإجراءات التي يمكن اتباعها في سبيل كبح جماح مشكلة البطالة المتنامية يوم بعد يوم وبوتيرة موازية للنمو السكاني في دول العالم، وخاصة النامية منها.

**وعلى الرغم من وجود خصوصيات لكل مجتمع حيال هذه المشكلة، يمكن تلخيص آليات الحد من البطالة بالأساليب التالية** (جوارتيني واستروب، 2010، ص202-205):

**أولا: الطرق المباشرة:**

1. إقامة مشاريع كبيرة بهدف استقطاب الأيدي العاملة واستثمارها، وغالبا ما تكون هذه المبادرة حكومية إلا أنها تنتهي بالبطالة المقنعة بسبب سوء الإدارة الحكومية وسرعة انتشار الفساد فيها رغم كل الضوابط.
2. تحفيز المستثمرين لإقامة مشاريع صغيرة أو متوسطة الحجم SME's بتقديم الدعم التمويلي بهدف توجيه العاطلين عن العمل من ذوي المهن والحرف. وغالبا ما تكون القروض بفوائد ربوية بنسب اقل من نسب السوق المالية.

**ثانيا: الطرق غير المباشرة:**

وتكون من خلال التحكم بالسياسات الاقتصادية العامة مثل:

1. تحريك عجلة التنمية بحيث تفوق الزيادة في معدل النمو الاقتصادي للقطاعات أو الأنشطة الاقتصادية الزيادة في عدد السكان.
2. زيادة الكتلة النقدية في السوق.
3. زيادة الصادرات.
4. التوجه نحو التعليم المهني.
5. تقديم الإعانات لمن لا يستطيع الحصول على فرصة عمل.

والذي يزيد الأمر سوءاً فساد تطبيق هذه الحلول،(عبد الرحمن وعريقات، ص137-138).

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن حل مشكلة البطالة لا يكون بتقليل الزيادة السكانية أو بإهمال المشكلة لما تحتاجه من عبء مادي في القضاء عليها، ولكن سنرى كيف تناولت بعض الدول حل مشكلة البطالة (http://kenanaonline.com/users/princess/posts/92647) .

**أولا: اليابان:**

ركزت على المشروعات الصغيرة لإنتاج سلع بسيطة لحل مشكلة البطالة التي توفر فرص عمل للكثير من الشباب وفتحوا مكاتب استشارية ومراكز تدريب لإكساب هؤلاء الشباب الخبرة والتنبيه لدور المشاريع الصغيرة، أما تمويل المشاريع فكان من خلال صناديق إقراض لتلك المشاريع وبذلوا جهود كبيرة في المشروعات الصغيرة حتى انخفضت نسبة البطالة بدرجة كبيرة حتى أن 84% من العمالة الصناعية اليابانية هي مشاريع صغيرة و52% من الإنتاج الصناعي من المشاريع الصغيرة.

**ثانيا: إيطاليا:**

أما في إيطاليا حوالي مليونان وثلاثمائة ألف مشروع صغير حتى أن العائلة أجمع تشترك في تلك المشاريع وتسوق المنتجات من خلال المكتب الاستشاري.

**ثالثا: أمريكا:**

وأمريكا كذلك فقد استخدمت إستراتيجية المشاريع الصغيرة لحل البطالة فيها حيث أتاحت فرص عمل لخمسة عشر مليون عاطل عن العمل.

أما دول الاتحاد الأوروبي ففيها 70% من المشروعات الصناعية هي مشروعات صغيرة.

وهناك من فكر بذلك في الوطن العربي كالصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر وصندوق الائتمان الجزائري ولكن جميع الجهود باءت بالفشل، وترجع الباحثة السبب في ذلك إلى عدم توفر البيئة المناسبة لإنشاء مثل هذه الصناديق من حيث عدم توفر الإدارة السليمة ورأس المال.

وتشير الإحصاءات أن دور المشروعات الصغيرة في القضاء على البطالة عالية جداً في العالم كشرق آسيا والدول الصناعية على عكس ذلك في الوطن العربي بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت فقد فشلت المشاريع الصغيرة.

(http://kenanaonline.com/users/princess/posts/92647)

## 7.2.3 معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية:

إذا كانت مشكله البطالة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة والدول النامية، فإن الأراضي الفلسطينية المتمثلة في قطاع غزة والضفة الغربية تعاني من هذه المشكلة ولكن بشكل يختلف عن باقي دول العالم وذلك لوجود الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1948 واستيلائه على باقي أرض فلسطين في العام 1967، وما يتبع ذلك من سيطرة الاحتلال على الموارد الطبيعية لفلسطين وعلى

الحدود وحركة الصادرات والواردات في البلد خاصة بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية؛ حيث أنها لم تتجاوز قبل قدوم السلطة الوطنية (5%) من مجموع القوى العاملة في فلسطين.

ولكن بعد قدوم السلطة الوطنية في العام 1994م واتباع إسرائيل لسياسة الإغلاق الشامل فقد كثير من العمال الفلسطينيين أماكن عملهم في الأراضي الفلسطينية التي احتلت في العام 1948م حيث تتجاوز في حالة الإغلاق الشامل (50%) (الميزان، 2002، ص19).

وحسب النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة "دورة الربع الثاني 2014"، بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية 46.4% مقابل 44.7% في قطاع غزة، ومن الواضح أن الفجوة بين الذكور والإناث ما زالت كبيرة في المشاركة في القوى العاملة حيث بلغت 71.7% للذكور مقابل 19.4% للإناث في فلسطين.

**شكل (1.2.3)**
**نسبة المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس،**
**الربع الثاني 2012- الربع الثاني 2014**

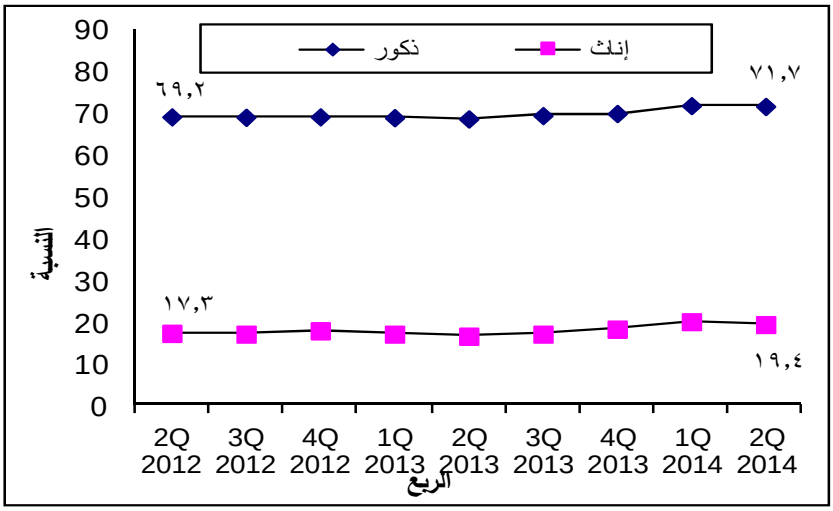


***المصدر**: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة "دورة الربع الثاني 2014"

وبلغ معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة 26.3%، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية في فلسطين 328,800 شخص في الربع الثاني 2014 مقابل 328,000 في الربع الأول 2014، بواقع 200,400 في قطاع غزة، و128,400 في الضفة الغربية.

وما يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث ارتفع المعدل في قطاع غزة من 40.8% في الربع الأول 2014 إلى 45.1% في الربع الثاني 2014 في حين انخفض المعدل في الضفة الغربية من 18.2% الى 16.0% خلال نفس الفترة والسبب في ذلك إغلاق الأنفاق في يونيو 2013 حيث تم تعطيل 15 ألف عامل، أما على مستوى الجنس فقد بلغ المعدل 22.8% للذكور مقابل 39.6% للإناث في فلسطين خلال الربع الثاني 2014.

**شكل(2.2.3)**

**معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة حسب المنطقة،**

**الربع الثاني 2012- الربع الثاني 2014**

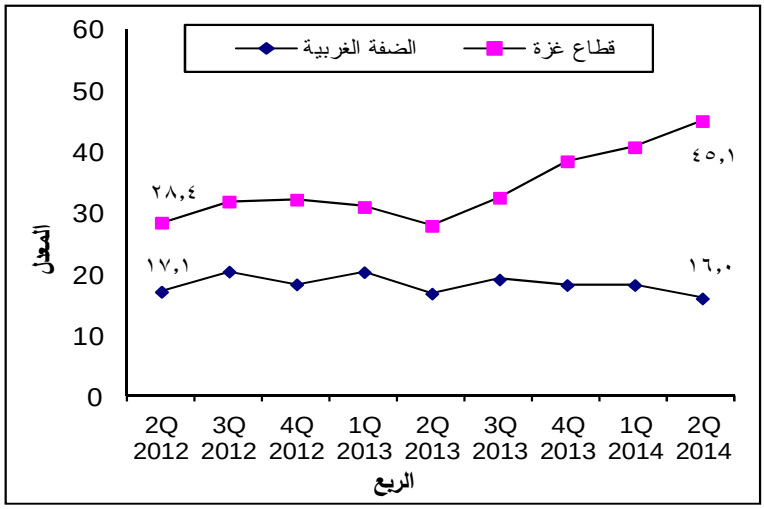


***المصدر**: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة "دورة الربع الثاني 2014"

حيث أعلى معدلات بطالة سُجلت للفئة العمرية 20- 24 سنة حيث بلغت 43.1% في الربع الثاني 2014. أما على مستوى السنوات الدراسية، فقد سجلت الإناث اللواتي أنهين 13 سنة دراسية فأكثر أعلى معدلات بطالة حيث بلغت 53.1% من إجمالي الإناث المشاركات في القوى العاملة لهذه الفئة. وسجلت محافظة بيت لحم أعلى معدلات بطالة في الضفة الغربية حيث بلغت 19.4%، بينما سجلت محافظة دير البلح أعلى معدلات بطالة في قطاع غزة بمعدل 55.8%.

وحسب التعريف الموسع للبطالة فقد انخفض معدل البطالة في فلسطين من 29.3% في الربع الأول 2014 إلى 28.9% في الربع الثاني2014.

**جدول (2.2.3)**

**معدلات البطالة في المجتمع الفلسطيني منذ العام 1998 وحتى العام 2014**

| السنة | الضفة الغربية | قطاع غزة | الأراضي الفلسطينية |
|---|---|---|---|
| 1998 | %13.9 | % 29.4 | %18.2 |
| 1999 | %19.6 | %32.5 | % 23.8 |
| 2000 | %17.3 | %26.8 | %20.3 |
| 2001 | %11.5 | %20.9 | %14.4 |
| 2002 | %9.5 | %16.9 | %11.8 |
| 2003 | % 12.1 | %18.7 | %14.1 |
| 2004 | % 21.5 | %34.2 | %25.2 |
| 2005 | % 28.2 | %38 | %31.3 |
| 2006 | % 23.8 | % 29.2 | %25.6 |
| 2007 | % 22.9 | %35.4 | %26.8 |
| 2008 | % 21.3 | %28 | %23.5 |
| 2009 | % 18.6 | % 34.8 | % 23.6 |
| 2010 | % 24.5 | % 35.2 | % 27.9 |
| 2011 | % 19 | % 40.6 | % 26 |
| 2012 | % 21.2 | % 42.1 | % 28 |
| 2013 | %18.2 | %38.5 | %25.2 |
| 2014 | %16 | %45.1 | %28.9 |

* **المصدر:** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الثاني 2014 (نيسان- حزيران) 2014.

من الجدول السابق يتضح أن نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة آخذة بالارتفاع عام بعد عام مع ملاحظة انخفاضها في العام 2006، وأن قطاع غزة كان ولا يزال أسوأ حالاً من الضفة الغربية من ناحية البطالة. وبعد أن بلغت مستويات البطالة ذروتها في 2012 في قمة عمليات الحصار الاقتصادي والإغلاقات الإسرائيلية وبعدها بدأ سوق العمل بالتكيف تدريجياً مع الوضع. ومع ذلك تبقى مستويات البطالة العامة مرتفعة إذ وصلت إلى 28.9% في الربع الثاني من عام 2014 بواقع 16% في الضفة الغربية و45.1% في قطاع غزة.

إن معدلات البطالة هذه تعتبر مرتفعة إذا قورنت بالبلدان الأخرى في الإقليم ففي عام 2010 على سبيل المثال عندما بلغ معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية 27.9% كان يقف هذا المعدل عند 8.4% في إسرائيل و10.8% في الأردن في نفس العام.( برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:2011، ص4-5)

### 8.2.3 الحد من البطالة في المجتمع الفلسطيني:

يمكن الحد من مشكلة البطالة في فلسطين بالطرق التالية :

1. تنمية فرص العمل من خلال إنشاء صندوق يخصص لإعادة إعمار المشاريع الإنتاجية التي تم تدميرها من قبل الاحتلال الإسرائيلي ( الأغا وأبو مدللة، 2010، ص32).
2. تدعيم دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية باعتباره المدخل الاستراتيجي للعمل وتخفيض حدة البطالة، وزيادة فرص العمل ( الجعفري، 2011، ص18).
3. وضع آلية للقضاء على ظاهرة التسرب من المدارس، ما يقلل من تدفق الأفراد نحو سوق العمل ( عمران، 2010، ص16).
4. إحلال سياسة المنتج المحلي بدلاً من سياسة الاستيراد، واعتماد المنتج المحلي في مشتريات القطاع العام، مما يزيد من فرص العمل، ويشجع على الاستثمار والتوظيف (الوزني والرفاعي، 2000، ص266).
5. إيجاد قاعدة بيانات حقيقية للعمل وكذلك العاطلين عنه ( الفليت، 2011، ص25).
6. الالتزام بالسن القانوني للتقاعد، وعدم السماح بالتمديد لسنوات إضافية، وتشجيع التقاعد المبكر، ما يتيح الفرصة للشباب لكسب الوظائف (رجب،2006، ص15).

وترى الباحثة أن الطرق السابقة لو طبقت في المجتمع الفلسطيني سواء جميعها أو بعض منها، تكون جديرة في الحد من البطالة أو تقليل معدلاتها إلى أدنى حدودها.

## 3.3 الفقر ومستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية:

### 1.3.3 مفهوم الفقر:

يدلّ مفهوم الفقر على وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، وهي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة، غير أنه تسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الحديثة ذات العلاقة بموضوع الفقر، وعلى سبيل المثال فقد ورد تعريف للفقر، ضمن تقرير صادر عن هيئة الفقر

الوطنية في العام 1998م، يصف الفقراء بأنهم أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم (مجموعة البنك الدولي، 2000).

وتشير مفاهيم أخرى متعلقة بالفقر وبرامج وسياسات مكافحته إلى الفقر المطلق، والفقر النسبي، حيث يعطي المفهوم الأول حداً معيناً من الدخل، وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قلّ دخلها عن هذا الحد، في حين يشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة. (ماس،2001، ص12).

من جهة أخرى تركز بعض مفاهيم الفقر على أشكال مختلفة من الحرمان، وتشمل أشكال الحرمان الفسيولوجية والاجتماعية، أما الأولى فتتمثل في انخفاض الدخل (أو انعدامه) والغذاء والملبس والمسكن، ومن هنا فهي تشمل فقراء الدخل وفقراء الحاجات الأساسية. أما الحرمان الاجتماعي فهو مرتبط بالتباينات الهيكلية المختلفة كالائتمان، الأرض، والبنى التحتية المختلفة، وحتى الأملاك العامة (المشتركة)، إضافة إلى عدم تمكن "الفقراء" من الاستفادة من الأصول الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليمية.

وترى الباحثة أنه من المهم الإشارة إلى مفهوم الفقر من وجهة نظر الفقراء أنفسهم، حيث يرونه نتيجة لعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والأسرة والمتمثلة في توفير المأكل والملبس والمسكن الملائم وضمان العلاج، وتوفير المستلزمات التعليمية لأفراد الأسرة، وتسديد فواتير الماء والكهرباء، وتلبية الواجبات الاجتماعية.

### 2.3.3 خط الفقر الفلسطيني:

تستند إحصاءات الفقر إلى التعريف الرسمي للفقر الذي تم وضعه في العام 1997. ويضم التعريف ملامح مطلقة ونسبية تستند إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة تتألف من خمس أفراد (بالغين اثنين وثلاثة أطفال)، هذا وقد تم إعداد خطي فقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية للأسر. لقد تم احتساب خط الفقر الأول (الذي يشار إليه بـــ "خط الفقر المدقع")، بشكل يعكس الحاجات الأساسية من ميزانية المأكل والملبس والمسكن.

أما خط الفقر الثاني (الذي يشار له بـــ "خط الفقر")، فقد تم إعداده بطريقة تعكس ميزانية الحاجات الأساسية بالإضافة إلى احتياجات أخرى كالرعاية الصحية والتعليم والنقل والمواصلات والرعاية الشخصية والآنية والمفروشات وغير ذلك من مستلزمات المنزل.

وقد تم تعديل خطي الفقر بشكل يعكس مختلف الاحتياجات الاستهلاكية للأسر استناداً إلى تركيبة الأسرة (حجم الأسرة وعدد الأطفال).

### 3.3.3 أسباب الفقر في الأراضي الفلسطينية:

تربط معظم الدراسات التي تتناول ظاهرة الفقر في فلسطين بين هذه الظاهرة وبين ما تعرض له الشعب الفلسطيني من تهجير وتشريد واحتلال عسكري واستيطان على حساب أصحاب الأراضي الفلسطينية منذ العام 1948، فقد مُنع الشعب الفلسطيني من التحكم بموارده الطبيعية والبشرية ومن تشكيل كيانه المستقل، ثم جاء احتلال باقي الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، حيث سيطرت إسرائيل بذلك على أراضي فلسطين بكاملها، مما أدّى إلى نتائج عدة كان من أهمها على هذا الصعيد ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وتوظيفه لخدمته، فقد تحولت مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مخزن للأيدي العاملة الرخيصة وسوق مفتوحة للمنتجات الإسرائيلية، إضافة إلى الإجراءات العديدة الهادفة إلى عدم خلق قاعدة إنتاجية فلسطينية تكون نواة لاقتصاد فلسطيني قوي مما ترك أثره على مجمل النواحي المعيشية للفلسطينيين (عبد الرازق وآخرون،2001، ص25).

إن الأخطر في هذا السياق، بحسب رؤية العديد من المحللين والمراقبين لظاهرة الفقر في فلسطين، هو تجذر هذه الظاهرة في الاقتصاد الفلسطيني، بحيث أصبحت تشكل مشكلة حقيقية حتى في ظل تحرر الاقتصاد الفلسطيني من التبعية لإسرائيل، كما أن الخلل الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني الذي أحدثه الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي يحتاج علاجه إلى استراتيجيات بعيدة المدى بعد التحرر من هذه التبعية ( عبد الرازق وآخرون، 2001).

### 4.3.3 أهم خصائص ومظاهر الفقر في الأراضي الفلسطينية:

بحسب المعطيات الحديثة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد تبين أن 25.8% من الأفراد في الأراضي الفلسطينية عانوا من الفقر خلال العام 2011، (بواقع 17.8% في الضفة الغربية و38.8% في قطاع غزة). كما تبين أن حوالي 12.9% من الأفراد في الأراضي الفلسطينية يعانون من الفقر المدقع وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقة للأسرة، (بواقع 7.8% في الضفة الغربية و21.1% في قطاع غزة).

قدر خط الفقر للأسرة المرجعية المكونة من خمس أفراد (بالغين اثنين وثلاثة أطفال) في الأراضي الفلسطينية 2.293 شيكلاً إسرائيلياً جديداً خلال عام 2011 (حوالي 637 دولار أمريكي)، بينما بلغ خط الفقر المدقع لنفس الأسرة المرجعية 1.832 شيكلاً إسرائيلياً جديداً (حوالي 509 دولار أمريكي) بمعدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل 3.59 خلال عام 2011.

بلغ معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية خلال عام 2011 وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقية 25.7% (بواقع 18.3% في الضفة الغربية و38.0% في قطاع غزة. كما تبين أن حوالي 14.1% من الأفراد في الأراضي الفلسطينية يعانون من الفقر المدقع وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقة للأسرة ( بواقع 8.8% في الضفة الغربية و23.0% في قطاع غزة ).

وفي عام 2010 بلغت نسبة الأفراد الفقراء 26.2% ( بواقع 19.4% في الضفة الغربية و38.3% في قطاع غزة). وتبين أن المساعدات المقدمة للأسر خلال عام 2011 خفضت معدلات الفقر للأفراد بنسبة مقدارها 16.8% على مستوى الأراضي الفلسطينية ( بواقع 10.7% في الضفة الغربية و21.2% في قطاع غزة).

وفي عام 2010، خفضت المساعدات المقدمة للأسر الفلسطينية معدلات الفقر للأفراد بنسبة مقدارها 17.9% على مستوى الأراضي الفلسطينية (12.6% في الضفة الغربية و22.1% في قطاع غزة). وأظهرت النتائج التي تم التوصل لها من خلال مقياس فجوة الفقر أن الأسر الفقيرة في قطاع غزة أكثر فقراً من أسر الضفة الغربية، وتجدر الإشارة إلى أن فجوة الفقر هي مقياس حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين استهلاك الفقراء وخط الفقر (خط الفقر العادي)، أي إجمالي المبالغ المطلوبة لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى خط الفقر.

وترى الباحثة أن اختلاف التقديرات في تحديد نسبة الفقر وفق المفهوم المعتمد والمقاييس المستخدمة وفرضيات ودقة البيانات التي يعتمدها الباحث، غير أنه أياً كان المفهوم أو المقياس لظاهرة الفقر، فإنه من الملاحظ بوضوح ازدياد هامش الفئات التي تعيش تحت خط الفقر خلال السنوات الأخيرة، وذلك بسبب ازدياد معدلات البطالة حيث تصل إلى أرقام قياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. إضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية الأخرى والتي تهدم جميع الفرص التي قد تؤدي إلى تنشيط الحركة الاقتصادية داخل أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية كالحصار الاقتصادي وإغلاق المعابر والحدود و...

## 5.3 خاتمة:

إن استمرار مشكلة البطالة وما يرتبط بها من انقطاع الدخل لآلاف الأسر الفلسطينية سوف يؤدي إلى اتساع دائرة الفقر لتشمل نسبة كبيرة من السكان الفلسطينيين، وهذا يتطلب وضع الخطط الكفيلة بتخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

ورغم الإيجابيات التي تقدمها البرامج والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في إمداد الفقراء والمعوزين بالمعونة، فإنه من الضروري وضع خطط إستراتيجية تهدف على المدى البعيد، وعلى أهمية ممارسة العمل الإغاثي فإن الأهم من ذلك إيجاد فرص العمل لهؤلاء الفقراء من خلال خطة إستراتيجية تنموية متوسطة الأجل، وبالتالي فإن ذلك ما يمثل أحد أهم وأخطر المسؤوليات الملقاة على عاتق المسؤولين والرسميين بالدرجة الأولى في السلطة الوطنية الفلسطينية.

# الفصل الرابع

# إجراءات الدراسة ونتائجها

1.4 مقدمة

2.4 منهج الدراسة

3.4 مجتمع الدراسة

4.4 عينة الدراسة

5.4 أداة الدراسة

6.4 خطوات بناء الاستبانة

7.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة

8.4 الاعتبارات الأخلاقية في الدراسة

9.4 تحليل أسئلة الاستبانة

10.4 اختبار فرضيات الدراسة

## 1.4 مقدمة

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

حيث تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. والمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج كما يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبيانات الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

## 2.4 منهج الدارسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

ويعرف (الحمداني، 2006، ص100) المنهج الوصفي التحليلي بأنه: "المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الراهنة فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدارسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات".

**استخدمت الباحثة مصدرين أساسين للبيانات:**

1. **المصادر الثانوية:** حيث اتجهت الباحثة في معالجة الإطار النظري للدراسة إلي مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم جمع البيانات الأولية من خلال المقابلات مع بعض المسئولين في وزارة الاقتصاد الوطني، وأصحاب المشروعات

الصغيرة في قطاع غزة والتي تمثل عينة الدراسة، والاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

## 3.4 مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناءا على مشكلة الدراسة وأهدافها فان المجتمع المستهدف يتكون من المشروعات الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني– قطاع غزة نموذجاً– خلال الفترة الممتدة (2008–2013) والبالغ عددهم (315) مشروعاً صغيراً.

## 4.4 عينة الدراسة

قامت الباحثة باستخدام طريقة العينة الطبقية العشوائية حسب نوع المشروع، حيث تم توزيع 180 استبانة على مجتمع الدراسة وقد تم استرداد 175 استبانة بنسبة استرداد 97.2%، وتم اختيار حجم العينة بناءاً على المعادلة التالية (البلواوي، 2007، ص52):

حيث أن مجتمع الدراسة N = 315، فإن تصحيح حجم العينة من المعادلة:

$$n_{\text{المُعدّل}} = \frac{nN}{N+n-1}$$

$$n_{\text{المُعدّل}} = \frac{384\times315}{315+384-1} \cong 173$$

وبذلك فإن حجم العينة المناسب في هذه الحالة يساوي 173على الأقل.

## 5.4 أداة الدراسة

تعد الاستبانة من أكثر وسائل الحصول على البيانات من الأفراد استخداماً و انتشاراً، وتعرف الاستبانة بأنها : " أداة ذات أبعاد وبنود تستخدم للحصول على معلومات أو آراء يقوم بالاستجابة لها المفحوص نفسه، وهي كتابية تحريرية" (الأغا والأستاذ، 2004، ص116).

حيث تم إعداد استبانة حول " **الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني** "

**تتكون استبانة الدارسة من سبعة أقسام رئيسة:**

**القسم الأول:** وهو عبارة عن البيانات العامة للمشروع.

**القسم الثاني:** وهو عبارة عن البيانات المتعلقة باستثمارات المشروع.

**القسم الثالث:** وهو عبارة عن البيانات المتعلقة بالعمال.

**القسم الرابع:** وهو عبارة عن البيانات المتعلقة بدخل المشروع.

**القسم الخامس:** وهو عبارة عن البيانات المتعلقة بالمواد الخام والآلات المستخدمة والإنتاج.
**القسم السادس:** وهو عبارة عن البيانات المتعلقة بدور وزارة الاقتصاد الوطني في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة.
**القسم السابع:** وهو عبارة عن البيانات المتعلقة بالمشاكل والمعوقات.

## 6.4 خطوات بناء الاستبانة

قامت الباحثة بإعداد أداة الدراسة- الاستبانة- للتعرف على "الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني"، واتبعت الباحثة الخطوات التالية لبناء الاستبانة:

1. الإطلاع على الأدب الاقتصادي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
2. استشارت الباحثة عدداً من أساتذة الجامعات والمشرفين والخبراء في تحديد أبعاد الاستبانة وأسئلتها.
3. تحديد الأقسام الرئيسة التي شملتها الاستبانة.
4. تحديد الأسئلة التي تقع تحت كل قسم.
5. تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية.
6. تم عرض الاستبانة على (8) من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في كل من الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر وأشخاص مهنيين ومتخصصين في مجال موضوع الدراسة في بعض المؤسسات الحكومية، والملحق (1) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم.
7. في ضوء أراء المحكمين تم تعديل بعض أسئلة الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية- كما في ملحق (2).

### صدق الاستبانة

صدق الاستبانة يعني" أن تقيس الاستبانة ما وضعت لقياسه" (الجرجاوي،2010، ص105)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001). وقد تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال صدق المحكمين وهو الصدق الظاهري للاستبانة وهو أن يختار الباحث عددًا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة (الجرجاوي، 2010، ص107) حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة

من المحكمين من ذوي الاختصاص موزعين بين الأكاديمي والمهني، وأسماء المحكمين بالملحق (1)، وقد استجابت الباحثة لآراء المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية – انظر الملحق (2).

## 7.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد إجراء عملية حوسبة وتدقيق البيانات تأتي مرحلة تحليلها واستنتاج المؤشرات والنتائج الأساسية، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ومؤشرات الدراسة وذلك من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وكذلك استخدام برنامج EViews لتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة، ومن الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها ما يلي:

1. العرض الجدولي والرسم البياني.
2. النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages).
3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (Means & Stander Deviations).
4. اختبار كاي تربيع (Chi - Square).
5. اختبار سكون السلاسل الزمنية (Unit rat tests).
6. تحليل الانحدار البسيط والمتعدد (Simple and multiple regression analysis).
7. اختبار ديربن– واتسون(Durbin-Watson).
8. اختبار تجانس التباين (White Test).
9. اختبار التداخل الخطي المتعدد (Multicollinearity).
10. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي ( Jarque-Bera).
11. اختبار العلاقة بين البواقي والمتغيرات المستقلة (Relationship between the residuals and independent variables).

### 8.4 الاعتبارات الأخلاقية في الدراسة

تم الأخذ بعين الاعتبار كافة الأمور الأخلاقية لهذه الدراسة حيث تم مراعـــاة خـــصوصية أصحاب المشاريع الصغيرة، وقد تم إعلامهم بمواعيد ووقت الزيارة لتعبئة الاستبيانات، وتم توضيح أهداف الدراسة وسرية المعلومات التي تم الحصول عليها منهم، كما تم التأكيد أن الاستبيانات التي يتم تعبئتها دون أسماء أو أي إشارة لشخصية المبحوثين.

## 9.4 تحليل أسئلة الاستبانة:

**أولاً: البيانات العامة للمشروع:**

**المحور الأول: البيانات الشخصية**

- **توزيع عينة الدراسة حسب جنس صاحب المشروع**

**جدول (1.9.4)**

**توزيع عينة الدراسة حسب جنس صاحب المشروع**

| جنس صاحب المشروع | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| ذكر | 149 | 85.1 |
| أنثى | 26 | 14.9 |
| **المجموع** | 175 | 100.0 |

يتضح من الجدول (1.9.4) أن معظم أصحاب المشروعات من الذكور حيث بلغت نسبتهم 85.1%، بينما الباقي 14.9% إناث، هذا ربما يعكس واقع المشروعات في فلسطين من حيث أن غالبيتها مملوكة للذكور، كما أن المرأة في مجتمعنا الفلسطيني لا تستطيع القيام بتأسيس وتمويل مشروع لوحدها بسبب صغر حجم المدخرات التي تمتلكها ومحدودية البدائل المتاحة أمامها نظراً لطبيعة المجتمع الفلسطيني المحافظ.

- **توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الدراسة**

**جدول (2.9.4)**

**توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الدراسة**

| عدد سنوات الدراسة | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| أقل من 10 سنوات | 65 | 37.1 |
| 10 إلى أقل من 15 سنة | 93 | 53.1 |
| 15 سنة فأكثر | 17 | 9.7 |
| **المجموع** | 175 | 100.0 |

يتضح من الجدول (2.9.4) أن ما نسبته 37.1% من عينة الدراسة عدد سنوات دراستهم أقل من 10 سنوات أي أن المستوى التعليمي لديهم أساسي، 53.1% عدد سنوات دراستهم من 10 إلى أقل من 15 سنة أي أن المستوى التعليمي لديهم ثانوي أو دبلوم وهذه النسبة تمثل معظم أفراد

العينة، بينما 9.7% عدد سنوات دراستهم 15 سنة فأكثر أي أن المستوى التعليمي لديهم بكالوريوس.

- **عدد سنوات الخبرة لصاحب المشروع**

**جدول (3.9.4)**

**العلاقة بين عدد سنوات الخبرة ونوع النشاط الرئيسي للمشروع**

| عدد سنوات الخبرة | | نوع النشاط الرئيسي للمشروع | | | | المجموع | قيمة كاي تربيع | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | زراعي | صناعي | تجاري | خدماتي | | | |
| أقل من 5 سنوات | العدد | 10 | 17 | 3 | 31 | 61 | 23.467 | *0.005 |
| | % | 5.7 | 9.7 | 1.7 | 17.7 | 34.9 | | |
| 5 إلى أقل من 10 سنوات | العدد | 7 | 21 | 0 | 19 | 47 | | |
| | % | 4.0 | 12.0 | 0.0 | 10.9 | 26.9 | | |
| 10 إلى أقل من 15 سنة | العدد | 4 | 23 | 1 | 9 | 37 | | |
| | % | 2.3 | 13.1 | 0.6 | 5.1 | 21.1 | | |
| 15 سنة فأكثر | العدد | 1 | 22 | 1 | 6 | 30 | | |
| | % | 0.6 | 12.6 | 0.6 | 3.4 | 17.1 | | |
| **المجموع** | العدد | 22 | 83 | 5 | 65 | 175 | | |
| | % | 12.6 | 47.4 | 2.9 | 37.1 | 100.0 | | |

*توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$

يوضح الجدول (3.9.4) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار" كا2" أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$، وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات الخبرة ونوع النشاط الرئيسي للمشروع، حيث تزداد العلاقة بينهما في المشروعات الصناعية يليها بعد ذلك المشروعات الخدماتية وذلك لأن هذه المشروعات " الصناعية والتجارية تحتاج بالفعل إلى سنوات خبرة لتتمكن من الاستمرار والنجاح" وتزداد قوة العلاقة بين سنوات الخبرة ونوع النشاط الرئيسي للمشروع كلما زادت عدد سنوات الخبرة لصاحب المشروع.

**المحور الثاني: البيانات المتعلقة بالمشروع**

- **العمر الزمني للمشروع**

**جدول (4.9.4)**

**توزيع عينة الدراسة حسب العمر الزمني للمشروع**

| العمر الزمني للمشروع | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| أقل من 3 سنوات | 15 | 8.6 |
| 3 إلى أقل من 6 سنوات | 102 | 58.3 |
| 6 سنوات فأكثر | 58 | 33.1 |
| **المجموع** | 175 | 100.0 |

يتضح من الجدول (4.9.4) أن ما نسبته 8.6% من عينة الدراسة أجابوا أن العمر الزمني لمشروعاتهم أقل من 3 سنوات، والغالبية أجابوا أن العمر الزمني لمشروعاتهم يتراوح من 3 إلى أقل من 6 سنوات حيث بلغت النسبة 58.3%، بينما 33.1% أجابوا أن العمر الزمني لمشاريعهم 6 سنوات فأكثر. وتفسر الباحثة ذلك بأن المشروعات التي يقل عمرها الزمني عن 6 سنوات هي مشروعات حديثة النشأة وحصلت على التمويل من أجل إنشاء المشروع، أما التي يزيد عمرها الزمني عن 6 سنوات هي مشروعات قائمة بالأصل وحصلت على التمويل من أجل التوسع في المشروع.

- **عنوان المشروع حسب المحافظة**

**جدول (5.9.4)**

**توزيع عينة الدراسة حسب عنوان المشروع حسب المحافظة**

| عنوان المشروع حسب المحافظة | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| محافظة غزة | 95 | 54.3 |
| محافظة شمال غزة | 36 | 20.6 |
| محافظة الوسطى | 17 | 9.7 |
| محافظة خانيونس | 15 | 8.5 |
| محافظة رفح | 12 | 6.9 |
| **المجموع** | 175 | 100.0 |

يتضح من الجدول (5.9.4) أن غالبية المشروعات في محافظة غزة حيث بلغت نسبتهم 54.3%، 20.6% في محافظة شمال غزة، 9.7% في محافظة الوسطى، 8.6% في محافظة خانيونس، بينما 6.9% في محافظة رفح. وربما يعود تركيز أغلب المشروعات الاقتصادية في محافظة غزة إلى دور المدينة كمركز اقتصادي هام مقارنة بباقي المناطق، بالإضافة إلى سهولة توفير الامكانات اللازمة لهذه المشروعات.

- **نوع النشاط الرئيسي للمشروع**

**جدول (6.9.4)**

**توزيع عينة الدراسة حسب نوع النشاط الرئيسي للمشروع**

| نوع النشاط الرئيسي للمشروع | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| زراعي | 22 | 12.6 |
| صناعي | 83 | 47.4 |
| تجاري | 5 | 2.9 |
| خدماتي | 65 | 37.1 |
| **المجموع** | 175 | 100.0 |

يتضح من الجدول (6.9.4) أن ما نسبته 12.6% من المشروعات نوعها زراعي، 47.4% نوعها صناعي، 2.9% نوعها تجاري، بينما 37.1% نوعها خدماتي، وهذا التوزيع يقارب التوزيع النسبي العام للمشروعات الإجمالية التي تم تمويلها من قبل وزارة الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة. وترجع الباحثة السبب أن المشروعات الصناعية تحتل النسبة الأعلى في التوزيع إلى أن معظم هذه المشروعات عبارة عن مصانع قائمة بالأصل وليست حديثة النشأة حصلت على التمويل من الوزارة من أجل التوسع في نشاط المشروع. وهذه النتيجة على عكس الواقع حيث أن طبيعة الاقتصاد الفلسطيني يتركز على قطاع الخدمات أكثر من غيره من القطاعات الاقتصادية.

- **نوع النشاط الفرعي للمشروع**

نتائج التحليل في ملحق (3) جدول (7.9.4) الذي يوضح توزيع العينة حسب النشاط الفرعي للمشروع.

- أسباب تأسيس المشروع

**جدول (8.9.4)**

**توزيع عينة الدراسة حسب أسباب تأسيس المشروع**

| أسباب تأسيس المشروع | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| الرغبة في العمل الحر | 115 | 65.7 |
| عدم وجود فرصة عمل | 63 | 36.0 |
| الرغبة في تحسين الوضع المادي | 140 | 80.0 |
| تنمية موهبة ذاتية | 52 | 29.7 |
| أخرى | 21 | 12.0 |

يتضح من الجدول (8.9.4) أن غالبية أصحاب المشروعات أجابوا أن من أسباب تأسيس مشروعاتهم هو الرغبة في العمل الحر حيث بلغت نسبتهم 65.7%، 36.0% بسبب عدم وجود فرص عمل، 80.0% بسبب الرغبة في تحسين الوضع المادي، 29.7% بسبب تنمية موهبة ذاتية، بينما 12.0% تأسست مشروعاتهم لأسباب أخرى. ترى الباحثة السبب في ارتفاع نسبة إجابة أصحاب المشروعات الصغيرة على سبب الرغبة في تحسين الوضع المادي هو أن دخل أصحاب هذه المشروعات قبل البدء بمشروعهم لم يكن كافياً ومستوفياً لمتطلبات العيش من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاهمية باتجاه تحسين الوضع المادي كانت الأعلى في سلم الأولويات لدى أصحاب المشروعات، ومن جهة ثالثة إلى ثقة أصحاب المشروعات أنفسهم بأن المشروعات الخاصة بهم في ظروف داعمة وميسرة قد تكون الفرصة الأفضل لتحسين مستوى الدخل وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم.

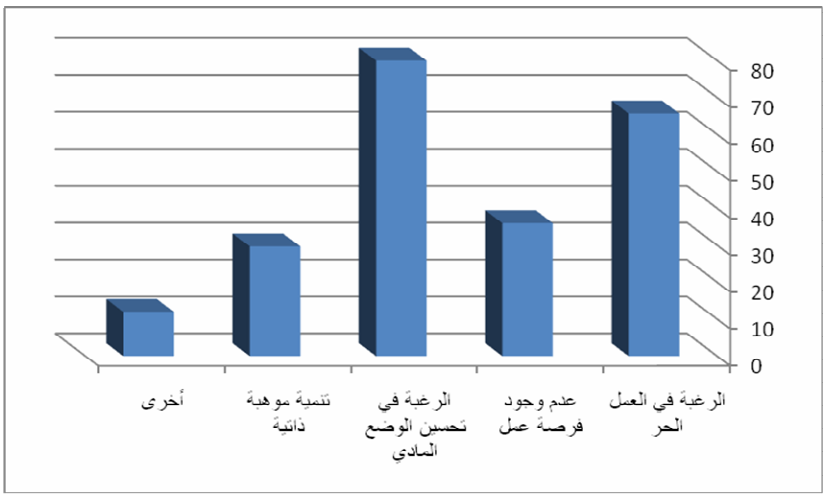


* المصدر: إعداد الباحثة.

**شكل (1.9.4): توزيع عينة الدراسة حسب أسباب تأسيس المشروع**

**ثانياً: البيانات المتعلقة باستثمارات المشروع:**

- **قيمة الاستثمارات عند بداية المشروع**

**جدول (9.9.4)**

**قيمة الاستثمارات عند بداية المشروع**

| قيمة الاستثمارات عند بداية المشروع | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| أقل من 4000 $ | 37 | 21.1 |
| 4000$ إلى أقل من 8000$ | 102 | 58.3 |
| 8000$ فأكثر | 36 | 20.6 |
| **المجموع** | 175 | 100.0 |

يتضح من الجدول (9.9.4) أن ما نسبته 21.1% من عينة الدراسة أجابوا أن قيمة الاستثمارات في مشروعاتهم عند بدايتها أقل من 4000 $، وأن غالبية العينة أجابوا أن قيمة الاستثمارات تتراوح بين 4000$ إلى أقل من 8000$ حيث بلغت نسبتهم 58.3% ، بينما 20.6% أجابوا أن قيمة الاستثمارات 8000$ فأكثر. وترى الباحثة أن هذا يتفق مع الحد الأدنى لتمويل المشروع من قبل وزارة الاقتصاد الوطني وهو 1000$، والحد الأقصى للتمويل وهو 10000$.

- **قيمة الاستثمارات حالياً**

من نتائج التحليل الإحصائي تبين أن قيمة الاستثمارات حاليا تتراوح بين 5000 دولار إلى 16800 دولار بمتوسط حسابي 7720 دولار وانحراف معياري 2523 دولار. وتؤكد الباحثة من خلال ذلك على مدى نجاح تلك المشروعات وبالتالي ازدادت قيمة الاستثمارات الحالية عما كانت عليه في بداية المشروع.

- **طريقة تمويل المشروع**

**جدول (10.9.4)**

**توزيع عينة الدراسة حسب طريقة تمويل المشروع**

| طريقة تمويل المشروع | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| تمويل ذاتي بحت | 129 | 73.7 |
| تمويل بالمشاركة عائلي | 30 | 17.1 |
| تمويل بالمشاركة غير عائلي | 10 | 5.7 |
| قروض من وزارة الاقتصاد الوطني | 175 | 100.0 |
| قروض من مؤسسات غير حكومية | 22 | 12.6 |

يتضح من الجدول (10.9.4) أن ما نسبته 73.7% من المشاريع طريقة تمويلها ذاتي بحت، 17.1% طريقة تمويلها بالمشاركة عائلي، 5.7% طريقة تمويلها بالمشاركة غير العائلي، 100.0% طريقة تمويلها قروض من وزارة الاقتصاد الوطني، بينما 12.6% طريقة تمويلها قروض من مؤسسات غير حكومية. ويمكن ارجاع ذلك برأي الباحثة إلى ازدياد الوازع الديني عند الأفراد وتخوفهم من التعامل مع البنوك التجارية، وأن هذه المشروعات ليس لديها القدرة على دفع الفوائد المستحقة على القروض، كما لوحظ كذلك انخفاض الاعتماد على القروض من المؤسسات غير الحكومية بشكل كبير وهذا يدل على ضعف دور هذه المؤسسات في دعم المشروعات الصغيرة.

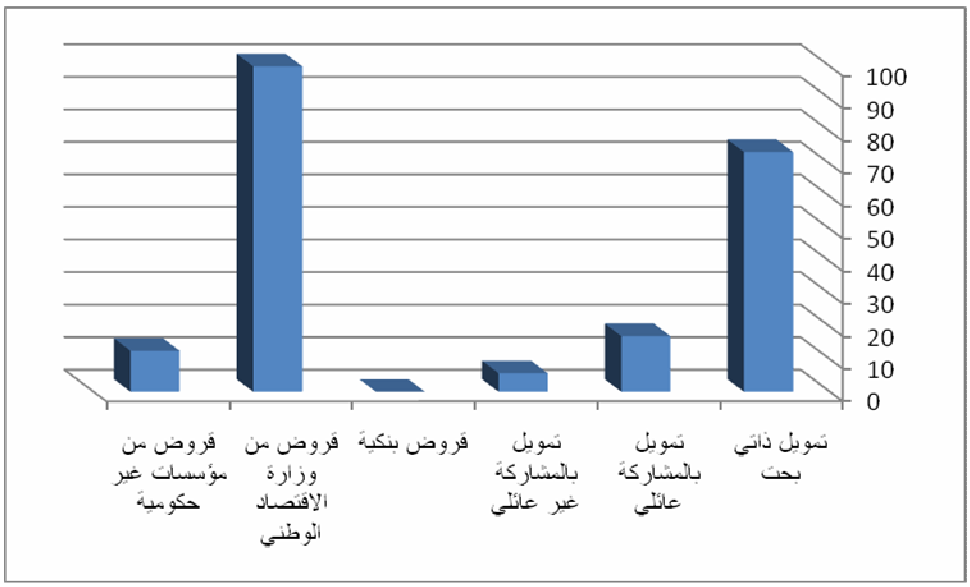


* المصدر: إعداد الباحثة.

**شكل (2.9.4): توزيع عينة الدراسة حسب طريقة تمويل المشروع**

- **معاناة المشروع من ضعف التسهيلات المصرفية أو الخدمات المالية من مؤسسات التمويل**

**جدول (11.9.4)**

**توزيع العينة حسب معاناة المشروع من ضعف التسهيلات المصرفية أو الخدمات المالية من مؤسسات التمويل**

| معاناة المشروع من ضعف التسهيلات المصرفية أو الخدمات المالية من مؤسسات التمويل | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| نعم | 38 | 21.7 |
| لا | 137 | 78.3 |
| **المجموع** | 175 | 100.0 |

يتضح من الجدول (11.9.4) أن معظم المشروعات لا تعاني من ضعف التسهيلات المصرفية أو الخدمات المالية من مؤسسات التمويل حيث بلغت نسبتهم 78.3%. ويرجع السبب في ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى اعتماد هذه المشروعات على التمويل من قروض وزارة الاقتصاد الوطني سواء كانت للتوسع في نشاط المشروع أو إنشاء مشروع جديد بالإضافة إلى التمويل الذاتى (بحت أو بالمشاركة "عائلي- غير عائلي")، وعدم اعتماد هذه المشروعات في التمويل على القروض البنكية أو قروض المؤسسات غير الحكومية.

**ثالثاً: البيانات المتعلقة بالعمال:**

- **متوسط عدد العمال في المشروع**

من نتائج التحليل الإحصائي تبين أن متوسط عدد العمال في المشاريع يتراوح بين عامل واحد إلى 8 عمال بمتوسط حسابي 4 عمال وانحراف معياري 3.2 عامل والوسيط 3 عمال.

- **المستوى التعليمي للعمال**

**جدول (12.9.4)**

**توزيع عدد عمال المشروع حسب المستوى التعليمي**

| المستوى التعليمي للعمال | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| أساسي | 201 | 28.8 |
| ثانوي | 354 | 50.7 |
| دبلوم | 106 | 15.2 |
| بكالوريوس | 37 | 5.3 |
| **المجموع** | 698 | 100.0 |

يتضح من الجدول (12.9.4) أن نصف حجم عينة الدراسة مستواهم التعليمي ثانوي، و28.8% من العينة مستواهم التعليمي أساسي. وترى الباحثة أن الشهادة العلمية ليست مقياسا للعمل في المشروعات الصغيرة، بل هناك عوامل أخرى تدخل في اختيار الأيدي العاملة.

- **الأساس المعتمد في تشغيل العمال في المشروع وقت الحاجة**

**جدول (13.9.4)**

**توزيع العينة حسب الأساس المعتمد في تشغيل العمال في المشروع وقت الحاجة**

| الأساس المعتمد في تشغيل العمال في المشروع وقت الحاجة | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| الكفاءة | 72 | 41.1 |
| القرابة | 80 | 45.7 |
| الراتب المنخفض | 23 | 13.1 |
| **المجموع** | 175 | 100.0 |

يتضح من الجدول (13.9.4) أن ما نسبته 41.1% من أصحاب المشروعات أجابوا أن الأساس المعتمد في تشغيل العمال في مشاريعهم وقت الحاجة هو الكفاءة، 45.7% القرابة، بينما 13.1% أجابوا أن الأساس المعتمد في تشغيل العمال في مشروعاتهم وقت الحاجة هو الراتب المنخفض.

وترى الباحثة أن الأساس المعتمد في تشغيل العمال في المشروع هو نفس الأساس المعتمد في تشغيل معظم العاملين والموظفين في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي تشمل المقاييس السابقة، إلا أنة الجدير بالذكر أن معظم المشروعات الصغيرة هي مشروعات فردية أو عائلية لذلك كانت نسبة الاعتماد في تشغيل العمال على أساس القرابة هي أعلى نسبة، أما ارتفاع النسبة المتعلقة بأساس الكفاءة والخبرة فهذا لا يتعارض في كثير من الأحيان مع أساس صلة القرابة لأن الاقارب يمكنهم اكتساب الخبرة والكفاءة من خلال الممارسة العملية والعلمية في مشروعاتهم.

- **متوسط رواتب العاملين في المشروع شهرياً**

**جدول (14.9.4)**

**يوضح متوسط رواتب العاملين في المشروع شهرياً**

| نوع العامل | | أقل قيمة | أعلى قيمة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|
| **العامل الفني** | **العدد** | 1.0 | 5.0 | 2.9 | 2.7 |
| | **متوسط الراتب $** | 120.0 | 280.0 | 192.4 | 47.1 |
| **العامل غير الفني** | **العدد** | 1.0 | 8.0 | 1.7 | 1.0 |
| | **متوسط الراتب $** | 100.0 | 350.0 | 198.2 | 54.3 |

**يتضح من الجدول (14.9.4) ما يلي:**

- يتراوح عدد العمال الفنيين في المشروعات بين عامل واحد إلى 5 عمال بمتوسط حسابي 2.9 عامل وانحراف معياري 2.7 عامل، بينما متوسط رواتبهم تتراوح بين 120 إلى 280 دولار بمتوسط حسابي 192.4 دولار وانحراف معياري 47.1 دولار.
- يتراوح عدد العمال غير الفنيين في المشروعات بين عامل واحد إلى 8 عمال بمتوسط حسابي 1.7 عامل وانحراف معياري 1.0 عامل، بينما متوسط رواتبهم تتراوح بين 100 إلى 350 دولار بمتوسط حسابي 198.2 دولار وانحراف معياري 54.3 دولار.
- انخفاض متوسط الأجور في المشروعات الصغيرة وذلك بسبب الهبوط الاقتصادي بشكل عام، ووجود نسبة بطالة مرتفعة الأمر الذي يدفع العمال إلى قبول أي فرصة عمل تتوفر لديهم ولو بأجر منخفض

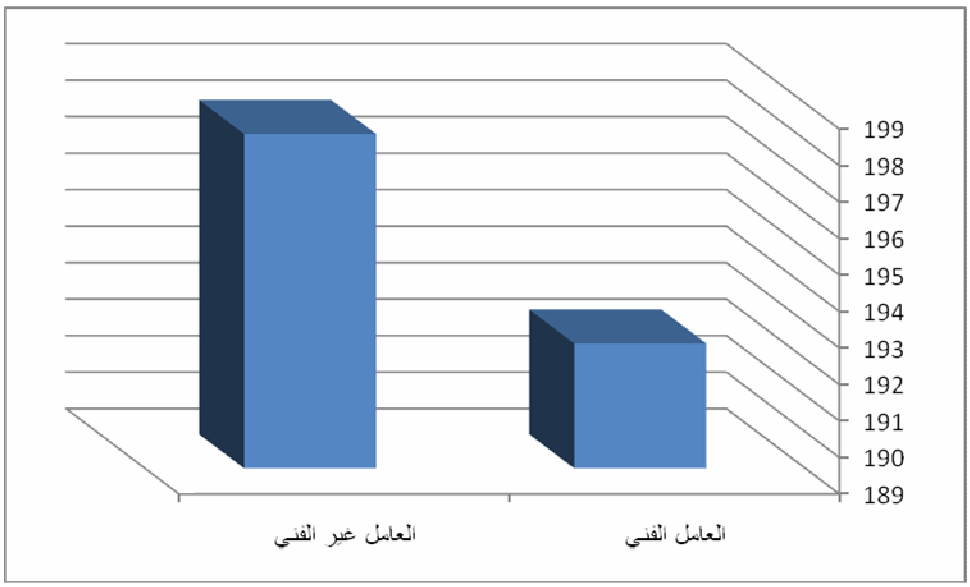


* المصدر: إعداد الباحثة.

شكل (3.9.4) : يوضح المقارنة بين متوسطي الراتب للعامل الفني وغير الفني

- **المزايا المقدمة للعمال**

**جدول (15.9.4)**

**توزيع عينة الدراسة حسب المزايا المقدمة للعمال**

| المزايا المقدمة للعمال | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| مواصلات | 4 | 2.3 |
| وجبات طعام | 48 | 27.4 |
| دورات تدريبية | 30 | 17.1 |
| حوافز وهدايا | 4 | 2.3 |
| لا يوجد مزايا مما سبق | 89 | 50.9 |
| **المجموع** | 175 | 100.0 |

يتضح من الجدول (15.9.4) أن غالبية أصحاب المشروعات الصغيرة أجابوا أنه لا يوجد مزايا مقدمة للعمال لديهم حيث بلغت نسبتهم 50.9%، 27.4% أجابوا أنهم يقدموا وجبات طعام للعمال ويرجع ذلك أن المشروعات الصغيرة هي مشروعات فردية أو عائلية، 17.1% يقدموا دورات تدريبية، بينما 2.3% يقدموا مواصلات وحوافز وهدايا للعمال الذين يعملون لديهم.

- **محاولة إدارة المشروع الحصول على تمويل أو خدمات تمويلية لتدريب عمال المشروع**

**جدول (16.9.4)**

**يوضح محاولة إدارة المشروع الحصول على تمويل أو خدمات تمويلية لتدريب عمال المشروع**

| محاولة إدارة المشروع الحصول على تمويل أو خدمات تمويلية لتدريب عمال المشروع | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| نعم | 29 | 16.6 |
| لا | 146 | 83.4 |
| **المجموع** | 175 | 100.0 |

يتضح من الجدول (16.9.4) أن معظم إدارات المشروعات الصغيرة لا تحاول الحصول على تمويل أو خدمات تمويلية لتدريب عمالهم حيث بلغت نسبتهم 83.4%. والجدير بالذكر أن هذه المشروعات تتحمل تكلفة هذا التدريب أو تحصل على دعم وتمويل لهذه الدورات التدريبية من مؤسسات أهلية.

**رابعاً: البيانات المتعلقة بدخل المشروع:**

- **مصادر الدخل لصاحب المشروع قبل البدء بالمشروع:**

**جدول (17.9.4)**

**يوضح مصادر الدخل لصاحب المشروع قبل البدء بالمشروع**

| مصادر الدخل لصاحب المشروع قبل البدء بالمشروع | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| عمل بأجر | 70 | 40.0 |
| عمل مستقل | 43 | 24.6 |
| ريع عقارات أو أراضي | 14 | 8.0 |
| لا يوجد دخل سابق | 41 | 23.4 |
| أخرى | 7 | 4.0 |
| **المجموع** | 175 | 100.0 |

يتضح من الجدول (17.9.4) أن ما نسبته 40.0% من أصحاب المشروعات أجابوا أن مصدر دخلهم قبل البدء بالمشروع هو عمل بأجر، 24.6% عمل مستقل، 8.0% ريع عقارات أو أراضي، 23.4% أجابوا أنه لا يوجد لديهم مصدر دخل سابق " هؤلاء أغلبهم من القادمين الجدد لسوق العمل، بينما 4.0% مصادر أخرى "شئون اجتماعية" ، ولكنه بالتقاطع مع جدول (8.4.9) والخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب أسباب تأسيس المشروع والذي يدرج أولويات تأسيس المشروع لأصحاب المشروعات أن أولى وأهم هذه الأسباب كانت الرغبة في تحسين الوضع المادي، حيث أن معظم الذين أقاموا مشروعاتهم بتكرار(140) مانسبته 80% كان الرغبة في تحسين الوضع المادي وبالطبع تحسين مستوى معيشتهم.

- **الدخل لصاحب المشروع قبل المشروع وبعد المشروع شهرياً**

**جدول (18.9.4)**

**نتائج اختبار" T – لعينتين مرتبطتين "**

**الفرق بين متوسطات دخول أصحاب المشروعات قبل وبعد المشروع**

| الدخل | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| قبل المشروع | 175 | 345.8 | 51.4 | -8.342 | *0.000 |
| بعد المشروع | 175 | 674.2 | 94.5 | | |

* الفرق بين المتوسطين دال إحصائيا.

**من نتائج التحليل الإحصائي تبين أن:**

1. الدخل لصاحب المشروع قبل المشروع شهريا يتراوح بين 0 إلى 600 دولار بمتوسط حسابي 345.8 دولار وانحراف معياري 51.4 دولار.
2. الدخل لصاحب المشروع بعد المشروع شهريا يتراوح بين 540 إلى 900 دولار بمتوسط حسابي 674.2 دولار وانحراف معياري 94.5 دولار.
3. من النتائج الموضحة في جدول (18.9.4) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" T – لعينتين مرتبطتين " أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات دخول أصحاب المشروعات قبل وبعد المشروع لصالح الدخول بعد المشروع، أي أن المشروعات أدت إلى زيادة الدخول لأصحاب المشروعات ويدل ذلك على نجاح المشروعات في زيادة دخول أصحابها وبالتالي تحقيق الهدف المنشود من وراء إقامتها.

- **تقييم معدل ربح المشروع**

من نتائج التحليل الإحصائي تبين أن تقييم أصحاب المشروعات لمعدل ربحهم يتراوح بين 40% إلى 90% بمتوسط حسابي 71.6% وانحراف معياري 9.5%. وقد ترى الباحثة أن يكون هذا التقييم غير منطقي، لأن تقييم أصحاب هذه المشروعات لمعدل ربحهم قد يكون من خلال العائدات المالية المتحققة للمشروع وليس من خلال صافي دخل المشروع وهذا هو "المقياس الأدق والأفضل لتقييم ربح المشروع".

- **أثر المشروع على وضع صاحبه المادي**

من نتائج التحليل الإحصائي تبين أن كافة أصحاب المشروعات أجابوا أن المشروع أدى إلى تحسن وضعهم المادي، وهذا يرجع أن أصحاب المشروعات الصغيرة قيموا نجاح مشروعاتهم من حيث عائداتهم المالية من المشروع وهذا تقييم منطقي.

- **أثر دخل المشروع على تحسن إنفاق صاحبه على بنود الإنفاق الأساسية**

**جدول (19.9.4)**

**يوضح أثر دخل المشروع على تحسن إنفاق صاحبه على بنود الإنفاق**

| بنود الإنفاق | المتوسط الحسابي | الترتيب |
|---|---|---|
| الغذاء | 16.2 | 4 |
| اللباس | 18.0 | 1 |
| الصحة | 15.8 | 6 |
| التعليم | 16.0 | 5 |
| السكن | 16.6 | 3 |
| الرفاهية | 17.8 | 2 |

يتضح من الجدول (19.9.4) أن أكثر البنود التي تحسن الإنفاق عليها هي اللباس بمتوسط حسابي 18.0%، ومن ثم الرفاهية بمتوسط حسابي 17.8%، ومن ثم السكن بمتوسط حسابي 16.6%، ومن ثم الغذاء بمتوسط حسابي 16.2%، ومن ثم التعليم بمتوسط حسابي 16.0% وأخيرا الصحة بمتوسط حسابي 15.8%.

مما تقدم يتضح أنه وعلى الرغم من أن مستوى الدخل مؤشر نسبي غير مطلق لقياس مستوى المعيشة، إلا أنه تبين أن المشروعات الصغيرة قد أدت إلى تحسين مستوى الدخل بالنسبة لأصحاب المشروعات في عينة البحث، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة، من خلال التحسين في الإنفاق على أهم محددات واتجاهات الإنفاق الحيوية التي لاحظناها سواء على الغذاء أو اللباس أو السكن أو غيرها، والتي تباينت بشكل نسبي ومتفاوت من فرد لآخر وفق عادات الاستهلاك واحتياجاته.

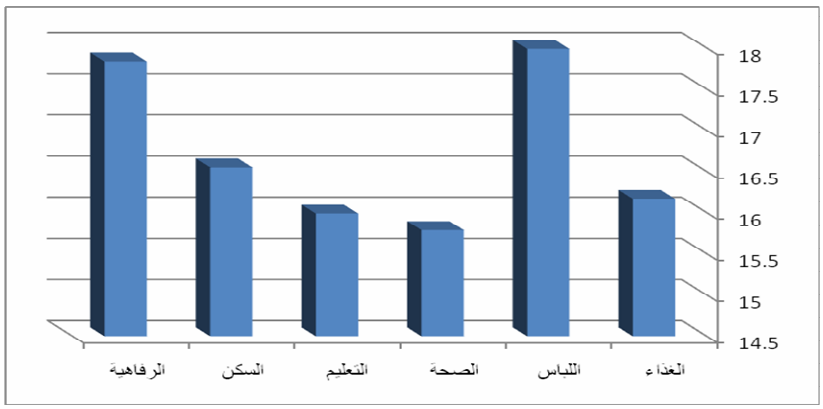


* المصدر: إعداد الباحثة.

شكل (4.9.4) : يوضح مدى تحسن الإنفاق على بنود الإنفاق الأساسية

- **نسبة الاستهلاك والادخار من دخل المشروع**

من نتائج التحليل الإحصائي تبين أن:

1. نسبة الاستهلاك من دخل المشروع تتراوح بين 60% إلى 90% بمتوسط حسابي 75.2% وانحراف معياري 7.9%.
2. نسبة الادخار من دخل المشروع تتراوح بين 10% إلى 40% بمتوسط حسابي 25.1% وانحراف معياري 7.8%.

وترى الباحثة أن هذه النتائج تتفق مع نظريات الاستهلاك الاقتصادية لأن دخل الفرد معظمه استهلاك والباقي ادخار.

**خامساً: البيانات المتعلقة بالمواد الخام والآلات المستخدمة والانتاج:**

- **مدى توفر المواد الخام والآلات المستخدمة في المشروع على مدار السنة**

**جدول (20.9.4)**

**يوضح مدى توفر المواد الخام والآلات المستخدمة في المشروع على مدار السنة**

| المواد الخام والآلات المستخدمة في المشروع متوفرة على مدار السنة | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| نعم | 142 | 81.1 |
| لا | 33 | 18.9 |
| **المجموع** | 175 | 100.0 |

يتضح من الجدول (20.9.4) أن معظم أصحاب المشروعات أجابوا أن المواد الخام والآلات المستخدمة في المشروع متوفرة على مدار السنة حيث بلغت نسبتهم 81.1% وتبين الباحثة سبب ارتفاع هذه النسبة أن هذه المشروعات تعتمد في إنتاجها على السوق المحلي وما يتوفر بداخله من مواد خام وآلات، بينما الباقي 18.9% أجابوا أن المواد الخام والآلات المستخدمة في المشروع غير متوفرة على مدار السنة، لأن هذه المشروعات تعتمد على السوق الخارجي في توفير المواد الخام والآلات.

- **السوق التي توفر المواد الخام والآلات**

**جدول (21.9.4)**

**يوضح سوق توفير المواد الخام والآلات**

| سوق المواد الخام والآلات المتوفر | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| قطاع غزة | 170 | 98.3 |
| الضفة الغربية | 42 | 24.3 |
| إسرائيل | 113 | 65.3 |
| الدول العربية | 71 | 41.0 |
| الدول الأجنبية | 33 | 19.1 |

يتضح من الجدول (21.9.4) أن معظم أصحاب المشروعات أجابوا أنه يتم توفير المواد الخام والآلات من سوق قطاع غزة بنسبة 98.3%، 65.3% من إسرائيل، 41.0% من الدول العربية، 24.3% من الضفة الغربية، بينما 19.1% من الدول الأجنبية. وترجع الباحثة سبب ارتفاع نسبة سوق قطاع غزة في توفير المواد الخام أن المشروعات الصغيرة تستخدم معظم مواد الخام والآلات من إنتاج محلي، بينما بعض هذه المشروعات تحتاج إلى مواد خام وآلات من إنتاج مستورد من خلال سوق " إسرائيل أو الضفة الغربية أو الدول العربية أو الدول الأجنبية".

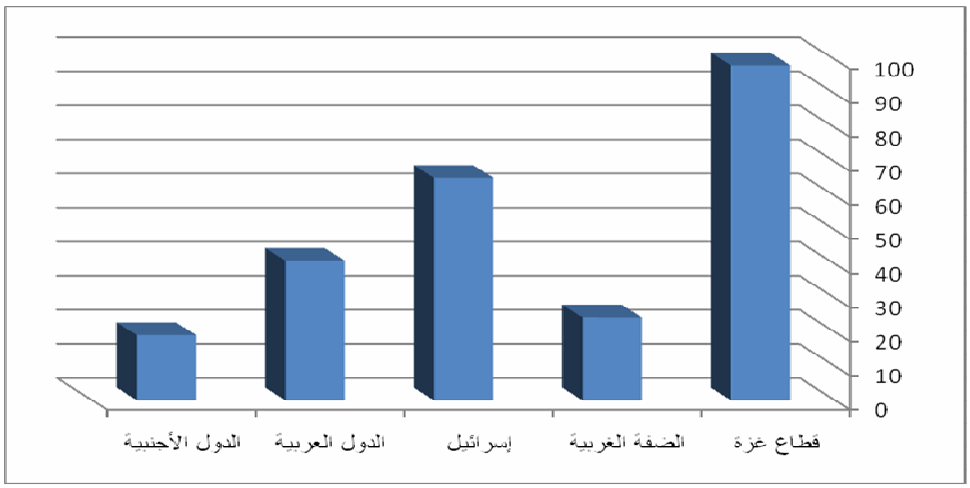


* المصدر: إعداد الباحثة.

شكل (4.9.4) : يوضح سوق توفير المواد الخام والآلات المستخدمة

- **نسبة مدخلات الإنتاج المحلية من السلعة النهائية**

من نتائج التحليل الإحصائي تبين أن نسبة مدخلات الإنتاج المحلية من السلعة النهائية يتراوح بين 18% إلى 85% بمتوسط حسابي 58.8% وانحراف معياري 18.5%. وترجع

الباحثة السبب في ذلك أن هذه المشروعات تعتمد على السوق المحلي في توفير المواد الخام والآلات من أجل إنتاج منتجاتها.

- **طبيعة السلعة المنتجة نهائية أم وسيطة**

**جدول (22.9.4)**

**يوضح طبيعة السلعة المنتجة نهائية أم وسيطة**

| طبيعة السلعة المنتجة نهائية أم وسيطة | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| نهائية | 151 | 86.3 |
| وسيطة | 24 | 13.7 |
| **المجموع** | 175 | 100.0 |

يتضح من الجدول (22.9.4) أن معظم أصحاب المشروعات أجابوا أن السلعة المنتجة سلعة نهائية" جاهزة للاستهلاك أو الاستعمال" حيث بلغت نسبتهم 86.3%، بينما الباقي 13.7% أجابوا أن السلعة المنتجة هي سلعة وسيطة تدخل في إنتاج سلع أخرى مصنعة محلياً بالتالي تكون بمثابة مواد خام تحتاجها مشروعات أخرى وهذا بدوره يشجع فكرة التعاقد بالباطن بين المشروعات والتكامل الصناعي بينها هذا حسب ما تراه الباحثة.

- **القيمة المضافة للمشروع سنوياً**

من نتائج التحليل الإحصائي تبين أن القيمة المضافة للمشروعات سنوياً تتراوح بين 200$ إلى 5600$ بمتوسط حسابي 2447.9$ وانحراف معياري 1085.6$ والوسيط 2300$.

**جدول (23.9.4)**

**يوضح متوسط القيمة المضافة للمشروع حسب نوع النشاط**

| نوع النشاط | متوسط القيمة المضافة | النسبة المئوية % | النسبة من إجمالي القيمة المضافة- قطاع غزة |
|---|---|---|---|
| زراعي | 2,571 | 26.6 | %0.5 |
| صناعي | 2,615 | 27.0 | %0.1 |
| تجاري | 2,240 | 23.2 | %0.9 |
| خدماتي | 2,248 | 23.2 | %0.01 |
| **المجموع** | 9,673 | 100.0 | %1.51 |

***المصدر**: تم احتساب النسب بواسطة الباحثة بناءاً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014.

يتضح من الجدول (23.9.4) أن نسبة القيمة المضافة للمشروعات حسب نوع النشاط بلغت 26.6% زراعي، و27% صناعي، و23.2% تجاري و23.2% خدماتي. وترجع الباحثة السبب أن متوسط القيمة المضافة للمشروعات الصناعية تحتل النسبة الأعلى في التوزيع إلى طبيعة الاقتصاد الفلسطيني لأنه يتركز على قطاع الصناعة أكثر من غيره من القطاعات الاقتصادية. والجدير بالذكر أن هذه المشروعات الصغيرة بمختلف أنشطتها تساهم بنسبة 1.51% من إجمالي القيمة المضافة لقطاع غزة كما موضح في الجدول أعلاه، وترى الباحثة أن مثل هذه النسبة تعتبر مؤشراً جيداً لدور هذه المشروعات في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين وتتناسب أيضاً مع طبيعة الاقتصاد الفلسطيني كونه اقتصاد يعاني من الاختلالات الهيكلية والتبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي.

**سادساً: البيانات المتعلقة بدور وزارة الاقتصاد الوطني في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة:**

- **قيام وزارة الاقتصاد الوطني بدورها في دعم المشروعات الصغيرة**

من نتائج التحليل الإحصائي تبين أن كافة المستفيدين أجابوا أن وزارة الاقتصاد الوطني تقوم بدورها في دعم المشروعات الصغيرة، وترجع الباحثة السبب إلى أنه بالفعل بدأت الوزارة بالقيام بدورها الحقيقي تجاه هذه المشروعات الصغيرة بعد إحجامها عن هذا الدور لفترة زمنية تزيد عن اربع سنوات ولذلك وضعت برنامجاً حكومياً لتمويل ودعم هذه المشروعات الصغيرة.

- **وجود شروط لتمويل المشروعات الصغيرة من قبل الوزارة**

من نتائج التحليل الإحصائي تبين أن كافة أصحاب المشروعات أجابوا أنه توجد شروط لتمويل المشروعات الصغيرة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني، وترجع الباحثة السبب لمعرفة جدوى المشروع الاقتصادية وضمان تنفيذ المشروع وبالتالي إمكانية تسديد دفعات القرض.

- **إجراءات التمويل من قبل الوزارة ميسرة أم معقدة**

**جدول (24.9.4)**

**توزيع العينة حسب إجراءات التمويل من قبل الوزارة**

| إجراءات التمويل من قبل الوزارة | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| ميسرة | 162 | 92.6 |
| معقدة | 13 | 7.4 |
| **المجموع** | 175 | 100.0 |

يتضح من الجدول (24.9.4) أن معظم أصحاب المشروعات أجابوا أن إجراءات التمويل من قبل وزارة الاقتصاد الوطني ميسرة حيث بلغت نسبتهم 92.6%، بينما الباقي 7.4% أجابوا أن إجراءات التمويل من قبل وزارة الاقتصاد الوطني معقدة.

- **قيام الوزارة بتقديم أي نوع من التسهيلات للمشروع**

**جدول (25.9.4)**

**توزيع العينة حسب قيام الوزارة بتقديم أي نوع من التسهيلات للمشروع**

| قيام الوزارة بتقديم أي نوع من التسهيلات للمشروع | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| نعم | 24 | 13.7 |
| لا | 151 | 86.3 |
| **المجموع** | 175 | 100.0 |

يتضح من الجدول (25.9.4) أن معظم أصحاب المشروعات أجابوا أن الوزارة لم تقم بأي نوع من التسهيلات لمشروعاتهم حيث بلغت نسبتهم 86.3%، بينما الباقي 13.7% أجابوا أن الوزارة قامت بتقديم التسهيلات لمشروعاتهم تتمثل في " المساعدة في إعداد دراسة جدوى اقتصادية مبسطة للمشروع، تقديم تسهيلات في إجراءات الحصول على التراخيص من الجهات المعنية، وتقديم تسهيلات في إجراءات تسجيل المشروع في السجل التجاري لدى وزارة الاقتصاد الوطني".

- **قيام الوزارة بزيارة ميدانية للمشروع**

**جدول (26.9.4)**

**توزيع العينة حسب قيام الوزارة بزيارة ميدانية للمشروع**

| قيام الوزارة بزيارة ميدانية للمشروع | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| نعم | 45 | 25.7 |
| لا | 130 | 74.3 |
| **المجموع** | 175 | 100.0 |

يتضح من الجدول (26.9.4) أن معظم المستفيدين أجابوا أن الوزارة لم تقم بزيارة ميدانية لمشروعاتهم حيث بلغت نسبتهم 74.3%، بينما الباقي 25.7% أجابوا أن الوزارة قامت بزيارة ميدانية لمشروعاتهم. وترجع الباحثة السبب في ذلك أن وزارة الاقتصاد الوطني مازالت تحجم عن دورها كمراقب على معظم هذه المشروعات.

- **قيام صاحب المشروع بنصيحة غيره من أصحاب المشروعات الصغيرة والتي بحاجة إلى تمويل بالاقتراض من الوزارة**

**جدول (27.9.4)**

**توزيع العينة حسب قيام صاحب المشروع بنصيحة غيره من أصحاب المشروعات الصغيرة والتي بحاجة إلى تمويل بالاقتراض من الوزارة**

| قيام صاحب المشروع بنصيحة غيره من أصحاب المشروعات الصغيرة والتي بحاجة إلى تمويل بالاقتراض من الوزارة | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| نعم | 172 | 98.3 |
| لا | 3 | 1.7 |
| **المجموع** | 175 | 100.0 |

يتضح من الجدول (27.9.4) أن معظم أصحاب المشروعات أجابوا أنهم قاموا بنصيحة غيرهم من أصحاب المشروعات الصغيرة والتي بحاجة إلى تمويل بالاقتراض من الوزارة حيث بلغت نسبتهم 98.3% وترجع الباحثة السبب في ذلك أن قروض وزارة الاقتصاد الوطني ساهمت في إنشاء ودعم معظم المشروعات الصغيرة الحديثة وتوسيع المشروعات القائمة ، بينما الباقي 1.7% أجابوا أنهم لم يقوموا بنصيحة غيرهم.

**سابعاً: البيانات المتعلقة بالمشاكل والمعوقات:**

- **ما هي الصعوبات التي واجهتك أثناء تقديم طلب الحصول على القرض من وزارة الاقتصاد الوطني؟**

من نتائج التحليل الإحصائي تبين أن معظم أصحاب المشروعات أجابوا بخصوص هذه الصعوبات أنها تكمن في:

1. صعوبة الاجراءات الإدارية من أجل الحصول على القرض.
2. طول مدة الانتظار للحصول على القرض.
3. كثرة المستندات المطلوبة لإرفاقها في طلب الحصول على القرض.

- **المشاكل التي تواجه المشروع**

**جدول (28.9.4)**

**يوضح المشاكل التي تواجه المشروع**

| المشاكل التي تواجه المشروع | المتوسط الحسابي | الوزن النسبي % | الترتيب |
|---|---|---|---|
| عدم توفر التمويل المناسب | 6.8 | 85.1 | 1 |
| قلة الخبرة في مجال المشروع | 2.6 | 32.3 | 6 |
| عدم توفر العمالة المناسبة | 3.1 | 38.4 | 4 |
| إغلاق المعابر | 2.6 | 32.6 | 5 |
| صعوبة الإجراءات الإدارية | 5.0 | 62.6 | 3 |
| عدم وجود استقرار سياسي واقتصادي | 2.1 | 26.0 | 7 |
| ضعف التيار الكهربائي وانقطاعه المتكرر | 5.8 | 72.2 | 2 |
| مشاكل أخرى | 0.1 | 1.8 | 8 |

يتضح من الجدول (28.9.4) أن أكثر المشاكل التي تواجه المشروعات هي: عدم توفر التمويل المناسب بنسبة 85.1%، ومن ثم ضعف التيار الكهربائي وانقطاعه المتكرر بنسبة 72.2%، ومن ثم صعوبة الإجراءات الإدارية بنسبة 62.6%، وهكذا.....

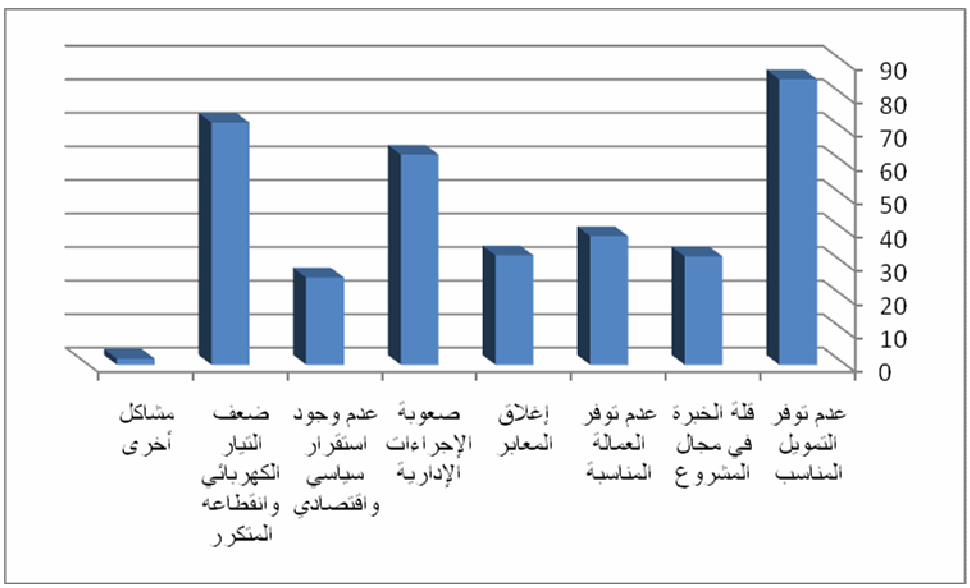


* المصدر: إعداد الباحثة.

شكل (6.9.4) : يوضح المشاكل التي تواجه المشروع

- **ما هي اقتراحاتك لتطوير برنامج تمويل المشروعات الصغيرة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني من أجل الارتقاء بالاقتصاد الفلسطيني؟**

من نتائج التحليل الإحصائي تبين أن أهم اقتراحات أصحاب المشروعات الصغيرة لتطوير برنامج تمويل المشروعات الصغيرة وهي:

1. دعم وتمويل المشروعات الصغيرة بالكامل.
2. استلام مبلغ القرض دفعة واحدة وليس على دفعات.
3. تسهيل الإجراءات الإدارية وقصر مدتها.
4. دعم وتمويل المشروعات النسائية ومشروعات الخريجين الجامعيين.
5. تشجيع ريادة المشروعات الصغيرة في قطاع غزة وتقديم التسهيلات اللازمة لها.

## 10.4 اختبار فرضيات الدراسة:

### 1.10.4 اختبار الفرضية الأولى

**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين مساهمة المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة والحد من معدل البطالة.**

على المستوى الكلي تدرك الباحثة أن المشروعات الصغيرة تخلق فرص عمل جديدة وبالتالي يمكنها أن تساهم في الحد من معدل البطالة في قطاع غزة.

أما على المستوى التفصيلي وعند التحقق من عينة البحث تبين أن المشروعات الصغيرة في العينة قد أدت بشكل عام إلى توفير (698) فرصة عمل مباشرة، توزعت حسب الجنس ما بين (548 ذكور– 150 إناث ) وذلك حسب الجدول (29.9.4).

**جدول (29.9.4)**

**يوضح إجمالي عدد العمال حسب الجنس**

| الجنس | عدد العمال | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| ذكر | 548 | 78.5 |
| أنثى | 150 | 21.5 |
| **المجموع** | 698 | 100.0 |

وقد ساهمت مختلف أنماط المشاريع بتوفير **إجمالي فرص عمل مباشرة** والبالغة (698) فرصة عمل، توزعت على الشكل الآتي (59 للزراعي – 418 للصناعي – 15 للتجاري – 206 للخدماتي)، كما نجد أن أعلى مساهمة لتوفير فرص العمل المباشرة بشكل عام كانت من

خلال المشاريع الصناعية التي شكلت حوالي (59.9%) ثم يليها المشاريع الخدماتية بنسبة (29.5%) والمشاريع الزراعية بنسبة (8.5%)، بينما أدنى نسبة مساهمة لتوفير فرص العمل المباشرة كانت من خلال المشاريع التجارية التي شكلت حوالي (2.1%) وذلك حسب الجدول (30.9.4).

ويمكن تفسير ذلك من وجهة نظر الباحثة أن المشاريع الصناعية تحتل النسبة الأعلى في حجم العينة بما يتناسب مع طبيعة الاقتصاد الفلسطيني لأنه يعتمد بشكل كبير على قطاع الصناعة أكثر من غيره من القطاعات الأخرى، وبالتالي يكون له أعلى مساهمة لتوفير فرص العمل المباشرة لأن طبيعة المشاريع الصناعية لا تحتاج إلى درجة عالية من الكفاءة والخبرة عند العمال ومن ثم سهولة الحصول على العمالة المناسبة، لذلك يتوقع منها أن توفر فرص عمل أكثر من غيرها.

**جدول (30.9.4)**

**يوضح إجمالي عدد العمال حسب نوع النشاط**

| نوع النشاط | عدد العمال | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| زراعي | 59 | 8.5 |
| صناعي | 418 | 59.9 |
| تجاري | 15 | 2.1 |
| خدماتي | 206 | 29.5 |
| **المجموع** | 698 | 100.0 |

أما بالنسبة **لتكلفة فرصة العمل الدائمة** ، وسنبدأ من قيمة الاستثمارات للمشروع عند بداية تأسيسه وحسب طبيعته، حيث جاءت نتيجة الإجابة على سؤال في الاستبانة وبعد استخراج المتوسط الحسابي لقيمة الاستثمارات لكافة أنشطة المشاريع في العينة مقرباً إلى أقرب ألف دولار أمريكي، تبين أن المشاريع الصناعية كانت الأعلى تكلفة بين متوسطات قيمة الاستثمارات للمشاريع، وهذه واقعي ومنطقي نظراً لتكلفة مستلزمات الإنتاج المرتفعة للمشاريع الصناعية، ثم تليها المشاريع الخدماتية ثم المشاريع الزراعية وأخيراً المشاريع التجارية. كما هو مبين في الجدول (31.9.4).

**جدول (31.9.4)**

**يوضح متوسط قيمة الاستثمارات عند بداية المشروع حسب النشاط**

| نوع النشاط | متوسط قيمة الاستثمارات عند بداية المشروع |
|---|---|
| زراعي | 4,911 |
| صناعي | 6,484 |
| تجاري | 4,740 |
| خدماتي | 6,179 |
| **المجموع** | 22314 |

وبالتقاطع مع الجدول (32.9.4) المبين أدناه، الذي يظهر إجمالي فرص العمل ومعدل إحداث وتوليد هذه الفرص من قبل المشاريع الصغيرة عموماً كل منها حسب نشاطها، فإن المشاريع الصناعية قد أحدثت أعلى معدل من فرص العمل الدائمة بواقع معدل بلغ (5.0) فرصة عمل دائمة لكل مشروع صناعي، يليها المشاريع الخدماتية حيث حققت معدلاً (3.2) فرصة عمل لكل مشروع خدماتي، بينما حققت المشاريع التجارية معدلاً بلغ (3) فرصة عمل لكل مشروع، وأخيراً حققت المشاريع الزراعية معدلاً (2.7) فرصة عمل لكل مشروع.

مما يعني أن المشاريع الصغيرة عموماً قد أحدثت (698) فرصة عمل دائمة، وذلك بمعدل توليد بلغ حوالي (3.9) لكل مشروع صغير بغض النظر عن نشاط المشروع.

**جدول (32.9.4)**

**يوضح فرص العمل الدائمة ومعدل التوليد حسب نشاط المشروع**

| نوع النشاط | عدد المشاريع | فرص العمل الدائمة | معدل توليد فرصة العمل |
|---|---|---|---|
| زراعي | 22 | 59 | 2.7 |
| صناعي | 83 | 418 | 5.0 |
| تجاري | 5 | 15 | 3.0 |
| خدماتي | 65 | 206 | 3.2 |
| **المجموع** | 175 | 698 | 3.9 |

ونتيجة تقاطع كلٍ من الجدول (31.9.4) والجدول (32.9.4) أعلاه، نستنتج أخيراً الجدول (33.9.4) الذي يظهر تكلفة فرصة العمل الدائمة، حيث يتضح أن تكلفة فرصة العمل في المشاريع الخدماتية هي الأعلى بين باقي المشاريع حيث بلغت بشكل تقريبي (1949.6) دولار أمريكي، ثم جاءت المشاريع الزراعية في المرتبة الثانية بما يقارب (1831.2) دولار أمريكي، بينما جاءت المشاريع التجارية في المرتبة الثالثة حيث بلغت (1580.0) دولار أمريكي، وأخيراً تكلفة فرصة العمل في المشاريع الصناعية بما يعادل تقريباً (1287.4) دولار أمريكي. وبالتالي فإن متوسط تكلفة فرصة العمل الدائمة بالنسبة لإجمالي المشاريع الصغيرة في العينة بلغ حوالي (5594.4) دولار أمريكي.

**جدول (33.9.4)**

**يوضح تكلفة فرصة العمل الدائمة حسب النشاط**

| نوع النشاط | متوسط قيمة الاستثمارات عند بداية المشروع | معدل توليد فرصة العمل | متوسط تكلفة فرصة العمل |
|---|---|---|---|
| زراعي | 4,911 | 2.7 | 1831.2 |
| صناعي | 6,484 | 5.0 | 1287.4 |
| تجاري | 4,740 | 3.0 | 1580.0 |
| خدماتي | 6,179 | 3.2 | 1949.6 |
| **المجموع** | 22314 | 3.9 | 5594.4 |

ومن المفترض حسب ما تتوقع الباحثة أن يكون عدد فرص العمل التي تم توفيرها من خلال هذه المشاريع هو أكبر من الرقم الذي تحقق على أرض الواقع. وبالتالي فإن المعدل سيكون أعلى وبالتالي تكلفة فرصة العمل ستكون أقل على وجه العموم.

و مما سبق تأكد للباحثة أن المشروعات الصغيرة باختلاف نشاطها قد حققت فرص عمل مباشرة بغض النظر عن تكلفة هذه الفرص، وبالتالي استنتاج أن الفرضية صحيحة عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$. أي أن المشروعات الصغيرة تساهم في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً في الحد من نسبة البطالة في قطاع غزة.

**2.10.4 اختبار الفرضية الثانية:**

**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين مساهمة المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى الدخل والمعيشة والتخفيف من الفقر.**

بالإطلاع على الجدول (8.9.4) والذي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب أسباب تأسيس المشروع والجدول (17.9.4) والذي يوضح مصادر الدخل لصاحب المشروع قبل البدء بالمشروع فإن أهم ما يستدل به هو: أن دخل أصحاب المشروعات الصغيرة قبل البدء بمشروعهم الخاص لم يكن كافياً ومستوفياً لمتطلبات العيش من جهة، ومن جهة أخرى فإن الأهمية باتجاه تحسين الوضع المادي كانت الأعلى في سلم الأوليات لدى أصحاب المشروعات، ومن جهة ثالثة إلى ثقة أصحاب المشاريع أنفسهم بأن المشروعات الخاصة بهم ضمن ظروف داعمة وميسرة قد تكون الفرصة الأفضل لتحسين مستوى الدخل وبالتالي فرصة لتحسين مستوى معيشتهم .

كما تبين لنا أيضا مثلما يشير جدول (34.9.4) والذي يوضح متوسط دخل أصحاب المشروعات قبل البدء بالمشروع وبعده، أن هناك زيادة مطلقة لدخول أصحاب المشروعات الصغيرة في العينة، بمعنى أن جميع أصحاب المشروعات في العينة قد ارتفع متوسط دخلهم بعد المشروع عما كان عليه قبل المشروع ، حيث بلغ معدل التغير **بالمتوسط** حوالي (2.1%).

**جدول (34.9.4)**

**يوضح متوسط الدخل الشهري لصاحب المشروع قبل المشروع وبعده حسب نشاط المشروع**

| نوع النشاط | متوسط الدخل قبل المشروع | متوسط الدخل بعد المشروع | الفرق بين المتوسطين | معدل التغير |
|---|---|---|---|---|
| زراعي | 141 | 646 | 505 | 3.6 |
| صناعي | 481 | 1166 | 685 | 1.4 |
| تجاري | 204 | 660 | 456 | 2.2 |
| خدماتي | 253 | 900 | 646 | 2.6 |
| **المجموع** | 1080 | 3372 | 2292 | 2.1 |

كذلك يتبين أن معدل التغير في الدخل لأصحاب المشروعات الزراعية كان الأعلى بين النسب المتبقية ،حيث بلغ (3.6%)، وذلك بسبب الطبيعة المؤقتة للمشروعات الزراعية التي تجعل عوائدها متأرجحة ويمكن اعتبار هذه النتيجة جيدة نسبياً، يليها المشروعات الخدماتية حيث بلغ معدل التغير في الدخل (2.6%) وقد تكون هذه النتيجة عائدةً إلى طبيعة المنافسة الشديدة فيما بين

المشروعات التجارية والخدمية بشكل عام من جهة، ومن جهة أخرى إلى ارتفاع نفقاتها الإدارية عموماً من إيجارات وأجور لاسيما في مدينة غزة والمناطق الأخرى بشكل خاص. ثم تلاها في المرتبة الثالثة معدل التغير في الدخل لأصحاب المشروعات التجارية حيث بلغ (2.2%). وأخيراً معدل التغير في الدخل لأصحاب المشروعات الصناعية حيث بلغ (1.4%) وهذا يعود بطبيعة الحال إلى طول دورة رأس المال المشروعات الصناعية عن باقي المشروعات.

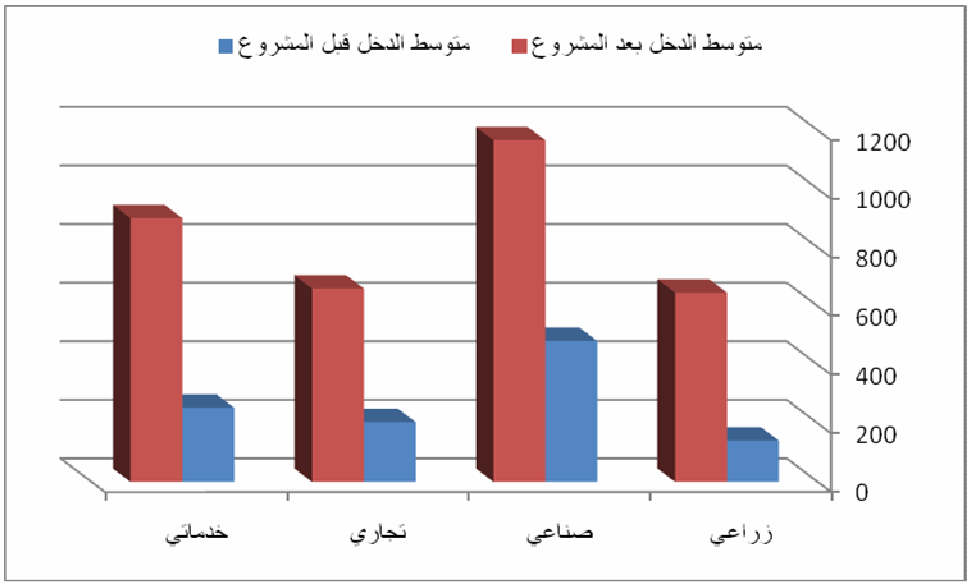


* المصدر: إعداد الباحثة.

شكل (7.9.4): يوضح المقارنة بين متوسط الدخل قبل وبعد المشروع حسب نوع نشاط المشروع

ومن خلال ملاحظة جدول (34.9.4)، يتضح الارتفاع المطلق بشكل عام في مستوى دخول أصحاب المشروعات الصغيرة في العينة بعد إقامة مشروعاتهم، كذلك يلاحظ أن متوسط الدخل لأصحاب المشروعات الصناعية بعد إقامة مشروعاتهم، كان الأعلى كزيادة مطلقة في مستوى متوسطات الدخول بين المشروعات حيث بلغ (1166) دولار أمريكي شهرياً، ثم تلتها المشروعات الخدماتية هنا في المرتبة الثانية حيث بلغ متوسط الدخل (900) دولار أمريكي شهرياً، أما المشاريع التجارية فكانت في المرتبة الثالثة وبلغ متوسط دخلها الشهري (660) دولار أمريكي، في حين كانت المشروعات الزراعية صاحبة متوسط الدخل الأدنى لأصحابها بين باقي المشروعات حيث بلغ (646) دولار أمريكي شهرياً.

وهنا يظهر دور دراسة الجدوى الاقتصادية وأثرها الإيجابي في تقديرات أصحاب المشروعات، وذلك عندما أنجزوا دراسات الجدوى لمشاريعهم بأنفسهم وبمساعدة الجهة الراعية (وزارة الاقتصاد الوطني) حيث جهدوا على أن تكون تقديراتهم منطقية وواقعية قدر الإمكان، آخذين بعين الاعتبار كل المقدمات التي من شأنها أن تؤدي إلى نتائج إيجابية وتحقق بالنهاية مشروعاً مربحاً وناجحاً وذو جدوى اقتصادية من إقامته.

كذلك ترى الباحثة تميز معظم أصحاب المشروعات في العينة بخبرتهم السابقة في مجال عملهم، أمراً كان له أثرٌ إيجابيٌ في تحقيق هذه النتيجة على وجه العموم، وبالمقابل أن أصحاب المشروعات الذين لم يمتلكوا الخبرة الكافية في مجال عملهم ولم يتلقوا أي نوع من التدريب خلال فترة إدارتهم للمشروع قد يكون له الأثر السلبي على نتائج زيادة متوسط الدخل لكل نشاط، الأمر الذي يعني أنه كان من الممكن أن تتحقق نتائج أفضل مما تحققت فيما لو تحقق التدريب وأولي الأهمية التي يستحق من حيث كونه مطلباً أساسياً لتطوير العمل وتحسين الإنتاج.

ولكن ما نريد التحقق منه هنا، هو أن هل الزيادة لحاصلة في متوسط الدخل بالنسبة لجميع أصحاب المشروعات قد أدت فعلاً إلى تحسن مستوى معيشتهم أم لا ؟ وذلك باستخدام استهلاك الفرد كمقياس لمستوى معيشته وقد تم اختيار بعض المحددات الأساسية للإنفاق، كالإنفاق على الغذاء واللباس والصحة والتعليم والسكن والرفاهية، وهنا نشير أن كافة أصحاب المشروعات في العينة أجابوا أن مشروعاتهم أدت إلى تحسن وضعهم المادي.

وإذا أردنا التحليل أكثر في طبيعة التحسن وأين كان ملحوظاً في أوجه الإنفاق المختلفة من خلال بعض المحددات وبالرجوع إلى الجدول (19.9.4)، فنجد أن التحسن في الإنفاق على اللباس كان في المرتبة الأولى ضمن سلسلة الإنفاقات الحيوية بمتوسط حسابي (18.0%)، والتحسن في الإنفاق على الرفاهية كان في المرتبة الثانية بمتوسط حسابى (17.8%)، أما المرتبة الثالثة فكانت للسكن بمتوسط حسابي (16.6%)، والمرتبة الرابعة فكانت للغذاء بمتوسط حسابي (16.2%)، والمرتبة الخامسة فكانت للتعليم بمتوسط حسابي (16.0%)، أما المرتبة السادسة والأخيرة فكانت للصحة بمتوسط حسابي (15.8%). وهنا نشير إلى أن الإنفاق يشمل أصحاب المشروعات أنفسهم ومن يعيلون من إيرادات مشروعهم.

مما تقدم يتضح أنه وعلى الرغم من أن مستوى الدخل مؤشر نسبي غير مطلق لقياس مستوى المعيشة، بمعنى أنه مرتبط بمستوى الأسعار العام ولا يعني بالضرورة أن تحسين الدخل يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة إذا لم يرافقه استقرار في الأسعار أو زيادة متناسبة مع زيادة الدخل، إلا أنه تبين بالنتيجة أن المشروعات الصغيرة قد أدت بالمطلق إلى تحسين مستوى الدخل بالنسبة لأصحاب المشروعات في عينة البحث، ولكنها بالمقابل أدت بشكل كبير وبنسبة مرتفعة إلى تحسين مستوى المعيشة، من خلال تحسن الإنفاق على أهم محددات واتجاهات الإنفاق الحيوية التي لاحظناها سواء على الغذاء أو اللباس أو السكن أو غيرها، والتي تباينت بشكل نسبي ومتفاوت من فرد لآخر وفق عادات الاستهلاك واحتياجاته، حيث أنها تعتبر مؤشرات ذات دلالة اقتصادية يستدل بها لتقييم المستوى المعيشي.

ومما سبق تأكد للباحثة أن المشروعات الصغيرة تساهم في تحسين مستوى الدخل والمعيشة، وبالتالي استنتاج أن الفرضية الثانية صحيحة عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$. وهي بدورها تشكل أداة اقتصادية حيوية وفعالة للمساهمة في تحسين ورفع مستوى الدخل والمعيشة والتخفيف من الفقر في قطاع غزة.

### 3.10.4 نتائج تحليل الانحدار البسيط والمتعدد للفرضية الأولى:

### 1.3.10.4 تحليل الانحدار البسيط:

يستخدم تحليل الانحدار البسيط لمعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة كلاً على حده على المتغير التابع وهل هذا التأثير معنوي لا يمكن إهماله أم لا؟ وسيتضح ذلك من خلال النتائج التالية:

**1. نموذج انحدار عدد سنوات الخبرة لصاحب المشروع $X_1$ على متوسط عدد العمال Y هو:**

$$Y = 1.773 * X1^{0.315}$$

T = (8.625) (5.749)

Sig = (<0.001) (<0.001)

ويعد النموذج السابق أفضل نموذج انحدار من بين النماذج غير الخطية التي تم اختيارها ليمثل العلاقة بين المتغيرين وذلك بناءاً على قيمة معامل التحديد $R^2$ حيث كانت أعلى قيمة في كافة النماذج غير الخطية التي قد تكون بين المتغيرين والموجودة في البرنامج الإحصائي SPSS .

1. معامل الارتباط R = 0.400 وهذا يدل على وجود ارتباط طردي بين عدد سنوات الخبرة لصاحب المشروع $X_1$ ومتوسط عدد العمال Y.

2. معامل التحديد $R^2$= 0.160 وهذا يعني أن 16% من التغيرات الحادثة في المتغير التابع (متوسط عدد العمال) تم تفسيرها من خلال المتغير المستقل (عدد سنوات الخبرة لصاحب المشروع) تفسيراً معنوياً و84% من هذه التغيرات يمكن تفسيرها من خلال عوامل أخرى.

3. F = 33.050 , Sig < 0.001 وهذا يعني أن توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين عدد سنوات الخبرة لصاحب المشروع ومتوسط عدد العمال.

**2. نموذج انحدار العمر الزمني للمشروع $X_2$ على متوسط عدد العمال Y هو:**

$$Y = 13.630 - 5.936X1 + 1.034X2^2 - 0.051X2^3$$

T = (2.820) (−2.481) (2.800) (−2.861)

Sig= (0.005) (0.014) (0.006) (0.005)

وبنفس الطريقة السابقة تم اختيار هذا النموذج.

1. معامل الارتباط R = 0.343 وهذا يدل على وجود ارتباط طردي بين العمر الزمني للمشروع $X_2$ ومتوسط عدد العمال Y.

2. معامل التحديد $R^2$= 0.118 وهذا يعني أن 11.8% من التغيرات الحادثة في المتغير التابع (متوسط عدد العمال) تم تفسيرها من خلال المتغير المستقل (العمر الزمني للمشروع) تفسيراً معنوياً و88.2% من هذه التغيرات يمكن تفسيرها من خلال عوامل أخرى.

**3.** Sig < 0.001 , F = 7.606 وهذا يعني أن توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين العمر الزمني للمشروع ومتوسط عدد العمال.

**3. نموذج انحدار قيمة الاستثمارات حالياً $X_3$ على متوسط عدد العمال Y هو:**

$$Y = 1.719 * EXP(8.477E-0*5X3)$$

T = (7.449) (5.127)

Sig = (< 0.001) (< 0.001)

وبنفس الطريقة السابقة تم اختيار هذا النموذج.

1. معامل الارتباط R = 0.363 وهذا يدل على وجود ارتباط طردي بين قيمة الاستثمارات حالياً $X_3$ ومتوسط عدد العمال Y.

2. معامل التحديد $R^2$= 0.132 وهذا يعني أن 13.2% من التغيرات الحادثة في المتغير التابع (متوسط عدد العمال) تم تفسيرها من خلال المتغير المستقل (قيمة الاستثمارات حالياً) تفسيراً معنوياً و86.2% من هذه التغيرات يمكن تفسيرها من خلال عوامل أخرى.

3. Sig < 0.001 , F = 33.050 وهذا يعني أن توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين قيمة الاستثمارات حالياً لصاحب المشروع ومتوسط عدد العمال.

### 2.3.10.4 اختبار سكون السلاسل الزمنية:

يعتبر شرط سكون السلاسل الزمنية شرطا أساسيا لكي نستطيع تطبيق اختبارات التكامل المشترك على بيانات السلاسل الزمنية لذا يجب التأكد أولا من سكون السلاسل الزمنية وهذا يتم من خلال اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة العديد من الاختبارات أشهرها اختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller,ADF) واختبار اختبار فيلبس- برون (Phillips Perron- PP).

وفي هذه الدراسة تم اختبار سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار فيلبس- برون، والذي يستند إلى فرضية ( $H_0: \beta = 0$)، ( $H_1: \beta < 0$) باستخدام اختبار الفرضيات الإحصائية (T-statistic)، وفي حال قبول الفرضية العدمية تكون السلسلة محتوية على جذر الوحدة (أي غير ساكنة)، فيتم أخذ الفروق إلى أن تسكن السلسة، وهنا يتم تحديد رتبتها حتى يمكن إجراء الاختبار الثاني وهو التكامل المشترك لجوهانسن.

**نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:**

أوضحنا سابقاً أنه يجب التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة سكون (تكامل) كل سلسلة زمنية، وذكرنا أنه تم استخدام اختبار فيلبس- برون للتحقق من شرط السكون لمتغيرات الدراسة، وبناءً عليه تم التوصل للنتائج الموضحة بالجدول (1.10.4)، والتي تشير أن متغيرات النموذج كانت ساكنة في مستواها عند مستوى دلالة 0.05.

**جدول (1.10.4)**

**نتائج اختبار فيلبس- برون للتحقق من سكون متغيرات الدراسة**

| المتغير | المستوى |
|---|---|
| | P-value |
| Labor | 0.0000 |
| Exp | 0.0000 |
| Age | 0.0000 |
| Inv | 0.0000 |

### 3.3.10.4 منهج التكامل المشترك:

بعد إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية، يجب التأكد من وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية معاً، ويقال أن هناك تكامل مشترك بين متغيرين أو أكثر إذا اشتركا بالاتجاه نفسه، أي إذا كانت لهما علاقة توازنيه طويلة الأجل، ويقدم الأدب القياسي العديد من طرق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المراد دراسة علاقة انحداريه بينها، ومن أشهر هذه الطرق طريقة انجل وغرانجر (Engle-Granger) وطريقة جوهانسون (Johnson)، ويغلب استخدام الطريقة الأولى في النماذج البسيطة التي تحتوي على متغيرين فقط.

أما الطريقة الأخرى والتي تنسب إلى ((Johansen and Juselius (1990) فتقدم أسلوب أخر لاختبار التكامل المشترك فهي تعتبر طريقة أعم وأشمل من الطريقة السابقة ويمكن استخدمها والاعتماد على نتائجها في حالة النماذج البسيطة والمتعددة (عطية، 2005، ص673)، وفي هذه الطريقة يتم الحصول على قيم الجذور الكامنة (Eigenvalue) وعددها يساوي (n)، التي يقابلها عدد مساوٍ من متجهات التكامل المشترك، ويمكن تحديد نتائج اختبار جوهانسن باختبارين أساسين هما اختبار إحصائيات الأثر (Trace Statistics) واختبار القيمة العظمى لقيم الجذور المميزة أو الكامنة (Max-Eigen Value Statistics) فوجود متجه واحد للتكامل المشترك دلالة على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ويتم تفسير المعاملات بأنها مرونة الأجل الطويل.

وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على طريقة جوهانسن في التحقق من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وستستخدم الباحثة إحصائيات الأثر (Trace Statistics) لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك لكل نموذج من نماذج الدراسة.

**نتائج اختبار التكامل المشترك:**

بعدما تم التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة سكون كل سلسلة زمنية، تأتي مرحلة اختبار التكامل المشترك للكشف عن العلاقة طويلة الأجل التي تشترك بها المتغيرات معاً.

جدول (2.10.4) يوضح نتيجة اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة التي تم اعتمادها في النموذج، حيث أن قيمة إحصاء الأثر ($\lambda_{trace}$) كانت أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، عندما وصل الاختبار لاختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود 3 متجهات للتكامل المشترك على الأكثر، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5% التي

تفترض وجود 3 متجهات للتكامل المشترك على الأكثر وقبول الفرضية البديلة، أي وجود علاقة للتكامل المشترك وعدد متجهات التكامل 4 متجهات، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (ملحق "4" جدول "1").

من خلال ما تقدم نلاحظ وجود أربع معادلات للتكامل المشترك على الأقل بين متغيرات الدراسة، وبناءً عليه يمكن تقدير العلاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات لتحديد تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

**جدول (2.10.4)**

**نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج**

| اختبار الأثر Trace | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك** | **الفرضية البديلة** | **Trace Statistic** | **القيمة الحرجة 5% Critical value** | **P-value** |
| $r = 0$ | $r > 0$ | 89.22140 | 47.85613 | 0.0000 |
| $r \leq 1$ | $r > 1$ | 50.84109 | 29.79707 | 0.0001 |
| $r \leq 2$ | $r > 2$ | 27.45291 | 15.49471 | 0.0005 |
| $r \leq 3$ | $r > 3$* | 12.41271 | 3.841466 | 0.0004 |
| *يشير اختبار الأثر لوجود أربع معادلات للتكامل المشترك على الأقل عند مستوى معنية 5% | | | | |

### 4.3.10.4 تحليل الانحدار المتعدد:

يستخدم تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة مدى تأثير أي عدد من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ومعرفة مدي مناسبة هذه المتغيرات للنموذج وسيتضح ذلك من خلال النتائج التالية، حيث تم استخدام الصيغة اللوغاريتمية وذلك لسببين:

1. تقليل التباين والانحراف المعياري.
2. تفسير المتغيرات بنسب مئوية والتعبير عن معاملات الانحدار بالمرونة.

**جدول (3.10.4)**

**تحويل نموذج الانحدار المتعدد إلى نموذج لوغاريتمي**

Dependent Variable: LOG(LABOR)
Method: Least Squares

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -1.035245 | 0.293726 | -3.524526 | 0.0005 |
| LOG(EXP) | 0.661366 | 0.182077 | 3.632336 | 0.0004 |
| LOG(AGE) | 0.454700 | 0.181734 | 2.502002 | 0.0133 |
| LOG(INV) | 0.692685 | 0.189602 | 3.653364 | 0.0003 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.261340 | Mean dependent var | 1.196450 |
| Adjusted R-squared | 0.248381 | S.D. dependent var | 0.588940 |
| S.E. of regression | 0.510588 | Akaike info criterion | 1.516083 |
| Sum squared resid | 44.57965 | Schwarz criterion | 1.588421 |
| Log likelihood | -128.6572 | Hannan-Quinn criter. | 1.545425 |
| F-statistic | 20.16671 | Durbin-Watson stat | 1.769683 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

من خلال الجدول تكون معادلة النموذج اللوغاريتمي كالتالي:

Log (Labor) = −1.035 + 0.661 Log (Exp.) + 0.454 Log (Age) + 0.692 Log (Inv).

T= (−3.524) (3.632) (2.502) (3.653)

Sig= (0.000) (0.000) (0.013) (0.000)

1. معامل التحديد المعدل Adjusted R-Square = 0.248 وهذا يعني أن 24.8% من التغيرات الحادثة في لوغاريتم متوسط عدد العمال تم تفسيرها من خلال لوغاريتم المتغيرات المستقلة التي دخلت النموذج، و75.2% من هذه التغيرات يمكن تفسيرها من خلال عوامل أخرى.

2. F = 20.166 وهذا يعني أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عن مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين كل المتغيرات المستقلة معاً ومتوسط عدد العمال.

3. بالنسبة لكل متغير مستقل على حده، تبين أن القيمة الاحتمالية أقل من 5% لكل متغير وهذا يدل علة اهمية تلك المتغيرات في تقدير متوسط عدد العمال. ويمكن ترتيبهم حسب القيمة المطلقة لـــ T كما يلي:

| المتغيرات المستقلة | | قيمة T المطلقة | الدلالة عند 5% |
|---|---|---|---|
| قيمة الاستثمارات حالياً | Log (Inv) | 3.653 | معنوية |
| عدد سنوات الخبرة | Log (Exp) | 3.632 | معنوية |
| العمر الزمني للمشروع | Log (Age) | 2.502 | معنوية |

**5.3.10.4 مرحلة تقييم مقدرات النموذج:**

يمكن تقييم مقدرات النموذج السابق للتأكد من افتراضات طريقة المربعات الصغرى وتوافقها مع النموذج ومعالجة المشاكل المترتبة إن وجدت، وقد تم العمل على توافق النموذج السابق مع افتراضات طريقة المربعات الصغرى، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1. التأكد من وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي (Autocorrelation) باستخدام اختبار(Durbin–Watson)، حيث تشير نتائج نموذج الانحدار الخطي حسب جدول (1.4.11) أن قيمة D.W المحسوبة = 1.76 وقيمة D.W الجدولية= 1.74،أي أن قيمة D.W المحسوبة أكبر من قيمة D.W الجدولية، وهذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين البواقي.
2. التأكد من وجود مشكلة التداخل الخطي المتعدد (Multicollinearity) وذلك عن طريق VIF وجدول (2.4.11) يوضح قيمة VIF لكل المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج:

**جدول (4.10.4)**

**قيمة (VIF) للمتغيرات المستقلة**

Variance Inflation Factors
Included observations: 175

| Variable | Coefficient Variance | Uncentered VIF | Centered VIF |
|---|---|---|---|
| C | 0.086275 | 57.91380 | NA |
| LOG(EXP) | 0.033152 | 33.02729 | 1.227288 |
| LOG(AGE) | 0.033027 | 41.45471 | 1.227753 |
| LOG(INV) | 0.035949 | 35.62971 | 1.097851 |

يتضح من الجدول أن كل قيمة من قيم VIF لكل المتغيرات المستقلة أقل من 5، مما يعني عدم وجود مشكلة التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات.

3. التأكد من مشكلة اختلاف التباين للمتغير العشوائي (Heteroskedasticity) باستخدام White Test حيث كانت Prob. Chi–Square= 0.2970 وهي أكبر من 5% مما يؤكد عدم وجود مشكلة اختلاف التباين للمتغير العشوائي (ملحق "4" جدول "2").

4. التأكد من توزيع البواقي توزيعاً طبيعياً باستخدام اختبار Jarque-Bera حيث كانت قيمة الاختبار تساوي 3.828 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.147 وهي أكبر من 5% وقيمة (ملحق "4" جدول "3").
5. اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر، حيث تبين أن قيمة t-statistic تقريباً صفر وأن قيمة الاحتمال Sig تساوي 1، بالتالي قبول الفرضية القائلة أن متوسط البواقي يساوي صفراً، أي أن الشرط المتعلق باختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر قد تحقق (ملحق "4" جدول "4").
6. التأكد أنه لا توجد علاقة بين البواقي والمتغيرات المستقلة، حيث كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 5% لكل متغير مستقل على حده وهذا يعني أنه لا توجد علاقة بين البواقي والمتغيرات المستقلة (ملحق "4" جدول "5").

# الفصل الخامس
# النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

2.5 التوصيات

## 1.5النتائج

**من خلال دراستنا وتقييمنا للأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني، فقد تمكنت الباحثة من التوصل إلى النتائج التالية :**

1. حداثة الاهتمام الحكومي بالمشروعات الصغيرة على مستوى التخطيط الاستراتيجي الوطني وإدراك أهميتها في مسيرة التنمية الشاملة في الأراضي الفلسطينية.
2. تبين تواضع الاهتمام بالتدريب إذا ما قيس بأهميته، من حيث اعتباره مطلباً أساسياً وعاملاً محفزاَ لإنجاح المشاريع من جهة ولتطويرها من جهة أخرى.
3. تبين أن المشروعات الصغيرة تمكنت من توفير (698) فرصة عمل دائمة وبمعدل توليد وسطي بلغ (3.9%) للمشروع الواحد بغض النظر عن نشاط المشروع.
4. تبين أن متوسط تكلفة فرصة العمل الدائمة يتناسب طردياً مع متوسط التكلفة الرأسمالية للمشروع، بمعنى أن المشروع ذي التكلفة الرأسمالية الأعلى سيولد فرصة عمل دائمة ذات تكلفة أعلى من غيرها في المشاريع ذات التكلفة الرأسمالية الأدنى .
5. تبين أن متوسط تكلفة فرصة العمل الدائمة في المشاريع الصغيرة هو أوفر بكثير إذا ما قورن بمتوسط تكلفة فرصة العمل الدائمة لدى القطاع الحكومي أو لدى المشاريع الكبيرة.
6. تبين أن جميع أصحاب المشاريع في العينة قد ارتفع متوسط دخلهم ارتفاعاً مطلقاً بعد المشروع عما كان عليه قبل المشروع، وبزيادة نسبية بلغت بالمتوسط حوالي (2.1%) من متوسط دخول كافة أصحاب المشاريع قبل البدء بمشروعاتهم الخاصة.
7. تبين أن تحسن الوضع المعيشي كان ملحوظاً في أوجه الإنفاق المختلفة، وأن الإنفاق كان استهلاكياً بالدرجة الأولى وهذا منطقي وطبيعي إلى أن يتم إشباع الحاجات الأساسية أولاً ليتم تلبية الحاجات الأخرى ثانياً، الأمر الذي يحتاج إلى تشجيع ثقافة الاستثمار لاحقاً.
8. تبين أن هذه المشروعات الصغيرة بمختلف أنشطتها تساهم بنسبة (1.51%) من إجمالي القيمة المضافة لقطاع غزة وتعتبر مؤشراً جيداً لدور هذه المشروعات في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين.

## 2.5 التوصيـــات

انطلاقا مما تم استعراضه في البحث، فلا بد من المساهمة في تلبية متطلبات نمو وتطوير المشروعات الصغيرة من خلال منظومة خدمات متكاملة، وابتكار آليات متنوعة ومتطورة لتقديم هذه الخدمات، الأمر الذي يساهم في تفعيل دور المشروعات الصغيرة عموماً، وعليه فإن غاية البحث أن يلقي الضوء على بعض التوصيات التي وجدتها الباحثة من الضرورة والأهمية أن تطرح

على طاولة البحث والنقاش والمتابعة وكون هذه الدراسة ما هي إلا بداية تستوجب الاستمرارية؛ **حيث أدرجت الباحثة جملة من التوصيات والمقترحات على الشكل التالي:**

**أولاً: توصيات خاصة بالحكومة ومتخذي القرار:**

1. ضرورة متابعة الاهتمام الحكومي في الأراضي الفلسطينية بالمشروعات الصغيرة وإيلائها الدعم والمساندة الحقيقيان.
2. قيام وزارة الاقتصاد الوطني بدورها الحقيقي في الإشراف على تنمية المشروعات عموماً وتمكينها من تقديم الامتيازات والخدمات المساندة لتشجيع إحداث مشاريع جديدة وتطوير مشاريع قائمة ومتابعة ما تم إنجازه سابقاً.
3. ضرورة تمتع الخطة الاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة في فلسطين بالمرونة والديناميكية والشمولية لخدمة مصلحة المشروعات الصغيرة كافة في فلسطين، سواء تلك التي نشأت بدعم وتمويل مباشر من الحكومة أو تلك التي نشأت بمعزل عنها.
4. تشجيع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة الفلسطينية على توجيه الجزء الأيسر من مخصصات برامج الرعاية والحماية الاجتماعية باتجاه دعم الاستثمارات الصغيرة ومتناهية الصغر. حيث بدل أن يكون إنفاقاً جارياً يصبح مخصصاً استثمارياً موجهاً للاستثمار في الموارد البشرية لإيجاد فرص عمل دائمة ومساعدتهم في إقامة مشاريعهم الخاصة لتحسين دخلهم وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم.
5. تقديم الإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة، كالإعفاء من رسوم التأسيس الذي يشجع إنشاء العديد من المشروعات ويساهم في تخفيض تكلفتها، كذلك تخفيف العبء الضريبي في السنوات الأولى من تأسيس المشروعات الصغيرة لاعتبارها السنوات الأصعب في عمر المشروع.
6. أهمية إنشاء حاضنات الأعمال لمساندة المبادرين من أصحاب المشروعات الجديدة والذين يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية لإقامة مشروعاتهم.
7. الإسراع في تنفيذ آلية العمل لدى وزارة الاقتصاد الوطني وفق آلية النافذة الواحدة، تبسيطاً للإجراءات الإدارية البيروقراطية واختصاراً للوقت والجهد.
8. التأكيد على أهمية التخطيط المدروس المسبق للمشروعات، والاستمرار بتقديم المساعدة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني لإنجاز دراسات الجدوى الاقتصادية لكافة المشروعات، وذلك لتخفيف عبء تكاليف إنجازها من جهة، ومن جهة أخرى لتمكين صاحب المشروع من التعرف على كافة تفاصيل مشروعه بنفسه وتقييم نتائجه المتوقعة بناءً على تقديراته الواقعية عند إعداد دراسة المشروع.

9. تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية والأكثر احتياجاً، وتجهيز البنية التحتية المناسبة لاستقرار هذه المشروعات واستقرار أصحابها، باعتبارها وسيلة لتمكين الشباب العاطلين عن العمل من إيجاد فرص عمل حقيقية لهم.
10. الاستفادة من إمكانيات المؤسسات الدولية التي تعنى بالتنمية عموماُ وتنمية المشروعات خصوصاً، وما يمكن أن تقدمه من خدمات مالية وغير مالية لدعم جهود تجربة تنمية المشروعات في فلسطين.
11. تطوير التجربة الفلسطينية في مجال تنمية المشروعات عموماً الصغيرة والمتوسطة منها ومتناهية الصغر من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الهامة والمميزة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة أو المتوسطة في البلدان النامية والأكثر نمواً والمتطورة.

**ثانياً: توصيات خاصة بأصحاب المشروعات الصغيرة:**

1. تقديم المزيد من المشروعات الصغيرة ذات طابع جديد تتمتع بجدوى اقتصادية عالية لها آثار تنموية على الاقتصاد الفلسطيني.
2. ضرورة الحصول على دورات تدريب على كيفية إدارة المشروعات الصغيرة وكيفية اختيار المشروع المجدي اقتصادياً بما يتناسب مع طبيعة الاقتصاد الفلسطيني.
3. تشجيع الشباب والخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل ليكونوا من أصحاب المشروعات الصغيرة التي تدر عليهم دخلاً من خلال رفع روح المبادرة والعمل الحر لديهم ومن ثم تقديم أفكارهم الريادية الخاصة للوزارة من أجل الحصول على التمويل.
4. ضرورة حصول صاحب المشروع على دورات تعليمية حول كيفية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع لمعرفة متطلبات المشروع بنفسه وبالتالي يمكنه تقييم جدوى مشروعه وإمكانية تطويره كلما أمكن.

**ثالثاً: توصيات خاصة بـــ (NGOs):**

1. أولوية التوجه التنموي التمكيني وعدم الاقتصار على التوجه الخيري الإغاثي.
2. دعم إقامة المشروعات الحرفية والصغيرة الحجم للفقراء والعاطلين عن العمل عن طريق تقديم المعونات والقروض الميسرة لهذه الغاية والإشراف بشكل مستمر على المشروعات.
3. تصميم برامج أشغال عامة لها مردود اقتصادي واجتماعي لتشغيل الفقراء والعاطلين عن العمل ورفع مهاراتهم وزيادة دخلهم.
4. تقديم برامج لتنمية المشروعات الصغيرة بحيث تقوم هذا البرامج بتمويل المشروعات الصغيرة من خلال تقديم القروض الميسرة للصناعات الصغيرة عن طريق التعاقد مع البنوك وفروعها.

5. توسيع وتطوير هذه المشروعات وتقديم خدمات المعونة الفنية من تدريب وتسويق ومتابعة لحل المشاكل الفنية الخاصة بالإنتاج وضبط الجودة .

**رابعاً: توصيات خاصة بالباحثين:**

1. إيلاء المشروعات الصغيرة الاهتمام الأكاديمي الذي تستحقه على المستوى الوطني، من خلال تشجيع الطلاب والجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث على إجراء الأبحاث الأكاديمية والدراسات المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة في فلسطين وأثرها في عملية التنمية.
2. ضرورة متابعة واستكمال هذه البحث في أبحاث أخرى لتغطي الحيز الزماني والمكاني المتبقي، كذلك تناول باقي المتغيرات التي لم تتناولها دراستنا هذه.

# المراجـــع

**أولاً: القرآن الكريم**

**ثانياً: الكتب العربية والمترجمة:**


- **إدارة المشروعات الصغيرة (2001)**، معهد الإدارة، لندن، الترجمة والنشر مكتبة جرير، السعودية.
- الأسرج، حسين عبد المطلب (2006): "**مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**"، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229، مطابع مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- الأغا، إحسان، والأستاذ، محمود (2004): "**مقدمة في تصميم البحث التربوي**"، غزة، فلسطين.
- بدوي، محمد وجيه: "**تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي**"، جامعة الاسكندرية، مصر، 2004.
- البواوي، عبد الحميد (2007): "**أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي**"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- تودارو، ميشيل (2009): "**التنمية الاقتصادية**"، تعريب وترجمة: "محمود حسني ومحمود محمود"، القاهرة، دار المريخ للنشر.
- الجرجاوي، زياد (2010): "**القواعد المنهجية لبناء الاستبيان**" الطبعة الثانية، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين.
- الجعفري، محمود (2008): "**محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**"، جامعة القدس، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014): "**فلسطين في أرقام 2013**".
- جوارتيني، جيمس، واستروب، ريجارد (1999): "**الاقتصاد الكلي**"، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، السعودية.
- الجوهري، عبد الهادي، د.عبد الجواد، أحمد رفعت، د.بدر، عبد المنعم (2001): "**دراسات في التنمية الاجتماعية**"، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
- حشاد، نبيل (1996): "**قضايا اقتصادية معاصرة**"، الدوحة، الجزء الأول، النسر الذهبي للطباعة.
- الحمداني، موفق (2006): "**مناهج البحث العلمي**"، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن.
- الحناوي، حمدي (2006): "**تنظيم المشروعات الصغيرة**"، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر.
- ساموبلسون، بول، ونوردهاوس، وليام (2001)، ترجمة: عبد الله، هشام : "**الاقتصاد**"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن.
- عبد الرحمن، إسماعيل، وعريقات، حربي محمد (1999): "**مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**"، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

- عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد (2001): "**البحث العلمي- مفهومه وادواته وأساليبه**"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.
- عطية، عبد القادر (2005): "**الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- المحروق، ماهر ومقابلة، ايهاب (2006): "**المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**"، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن.
- مقداد، محمد (2003): "**القياس الاقتصادي وتحليل البيانات**"، دار المقداد للطباعة.
- النجفي، سالم توفيق (2000): "**أساسيات علم الاقتصاد**"، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى.
- هيكل، محمد (2003): "**مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**"، مجموعة النيل العربية، مصر.
- الوزني، خالد، والرفاعي، أحمد (2000): "**مبادئ الاقتصاد بين النظرية والتطبيق**"، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة.

## ثالثاً: الرسائل العلمية وأوراق العمل والمحاضرات:

- أبو جامع، نسيم (2009): "**الاقتصاد الفلسطيني ومعوقات الاستثمار كأحد أهم معوقات التنمية**"، مجلة جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، صفحة 19-23.
- الأغا، وفيق حلمي وأبو مدللة، سمير مصطفى (2011): " **ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمعالجتها**"، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، صفحة 835-866.
- البندي، عاصم عبد النبي (2010): "**المشرعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية- مصر نموذجاً**"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- خضر، حسان (2002): "**تنمية المشروعات الصغيرة**"، دورية جسر التنمية، العدد التاسع سبتمبر 2002، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- الدماغ، حنين الدماغ (2010): " **دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة- دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة 1995-2008**"، رسالة ماجستير،جامعة الأزهر، غزة.
- الربيعي، فلاح خلف (2006): "**دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة**"، جامعة عمر المختار، ليبيا.
- رجب، معين: "**تنمية الاقتصاد الفلسطيني**"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المنعقد بالجامعة الإسلامية بغزة بتاريخ 2006/2/13.

- الرماني، زيد (1999): "**كيف عالج الإسلام البطالة**"، القاهرة، الإعلانات الشرقية مطابع دار الجمهورية.
- ريكارت، روبرت (2005): "**مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي**"، محاضرة، معهد هيبا لإدارة الأعمال، سورية.
- زيدان، رامي (2009): "**تفعيل دور الصناعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية**"، أطروحة دكتوراة ، جامعة دمشق.
- سلمان، ميساء حبيب (2009): "**الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية- دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية**"، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك.
- شقورة، محمد (2010): "**الإطار العام للتنمية في فلسطين**"، صحيفة دنيا الوطن، فلسطين.
- الشماع، خليل (2002): "**الائتمان الصناعي**"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (بالتعاون مع المصرف الصناعي )، سورية.
- الشمري، إيمان (2005): "**البطالة معناها وأنواعها**"، جامعة الكويت.
- صالح، إدريس محمد (2009): "**المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية**"، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك.
- صالح، سامية (1992) : "**البطالة بين الشباب حديثي التخرج: العوامل، الآثار، العلاج**"، القاهرة.
- الصوراني، غازي (2005): " ورقة عمل بعنوان "**أي تنمية لفلسطين- الواقع والآفاق**"، في مؤتمر الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الصوص، سمير(2010): "**بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة**"، وزارة الاقتصاد الوطني.
- عبد الرازق، عمر، وموسى، نائل (2001): "**تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.
- عبد الكريم، نصر (2010): "**نحو سياسات محفزة لتوفير التمويل المناسب لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.
- عبد الله، سمير(2005): "**نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.

- عبيد، نهاد (1997) : "**البطالة والتسول بين السنة النبوية الشريفة وبين القوانين الوضعية المعاصرة**"، الكويت، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد31.
- عجمية، محمد عبد العزيز، ناصف، إيمان عطية، نجا، عبد الوهاب (2006): "**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**" الدار الجامعية، مصر.
- عطياني، نصر، والحاج علي، سارة (2009): "**مشاكل المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.
- عنبة، هالة (2003): "**إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
- الفليت، عودة جميل (2011): "**المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية– دراسة جغرافية**"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني صفحة 1081–1129.
- قدومي، ثائر عدنان:"**تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن– المعوقات والتحديات**"، عمان، الأردن.
- معراج، هواري ومجدل، أحمد (2007) : "**إدراك واتجاهات مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحـــو التجارة الالكترونية في الجزائر**"، مجلة الأكاديمية العربية للتعليم المفتوح في الدانمارك، العدد الثالث، السنة الأولى، الدنمارك.
- مقداد، محمد إبراهيم، وآخرون (2014): "**دور الجمعيات الأهلية الفلسطينية في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة– دراسة حالة جمعية الصلاح الإسلامية**"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني صفحة 1–41.
- النسور، إياد (2008): "**قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن**"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد 16، العدد 3.
- نصر الله، عبد الفتاح، والصوراني، غازي (2005): "**المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية**"، غزة، فلسطين.
- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن (2006): "**الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي**"، مجلة علوم إنسانية، العدد 30، قطر.
- وافي، ربا سليم (2011): "واقع **وآفاق تنمية قطاع صناعة الملابس في فلسطين– دراسة حالة صناعة الملابس في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

**رابعاً: التقارير والدوريات:**

- **<u>التقارير الرسمية:</u>**


- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011): "**البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة**"، العدد الثاني.
- تقرير النتائج الأساسية للأعوام (2010-2011) ، "**الفقر في الأراضي الفلسطينية**".
- **تقرير عن الفقر في الأراضي الفلسطينية (2009-**2010)، غزة، صحيفة دنيا الوطن،2012/6/11.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1998): "**الفقر في الأراضي الفلسطينية**".
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010): "**تقديرات الفقر المعدلة**"، تقرير صحفي.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011): " **كتاب فلسطين الإحصائي 11**".
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013): "**التعداد العام للمنشآت في الأراضي الفلسطينية 2012**".
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014): "**النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة**"، دورة الربع الثاني (نيسان- حزيران) 2014.
- صندوق النقد العربي (2009): "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**".
- صندوق النقد العربي: "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، مايو 2008 .
- قانون رقم (141) الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة، مصر، 2004.
- مجموعة البنك الدولي (2000): "**أخبار تنموية**"، الضفة الغربية وقطاع غزة، نشرة فصلية تصدر عن مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة.
- مجموعة البنك الدولي،2009.
- مكتب العمل الدولي (1996): "**مسح للسكان الناشطين اقتصادياً بعنوان: العمالة والبطالة**".
- منظمة العمل العربية (2008) : "**موجز التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة**"، مصر.
- منظمة العمل العربية، التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، 2008.
- **الميثاق الأوروبي للمشروعات الصغيرة** (European charter for small enterprises) ، حزيران 2000.
- الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، التقرير السنوي 2013.

- **التقارير غير الرسمية:**

- الأسكوا (2010): "**وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي**"، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، جامعة النجاح الوطنية.
- البنك الأهلي المصري (2005): "**المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر**"، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة.
- مركز الميزان لحقوق الإنسان (2002): "**الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في موازنات السلطة الوطنية الفلسطينية**"، غزة.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): " **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**"، كانون أول 2009، القدس، فلسطين.
- منشورات البنك التونسي للتضامن، تونس، 2003.
- منشورات هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان، برنامج التعاون الفني الياباني، جايكا، 2006.

## خامساً: المراجع الأجنبية:

- "**A fair globalization, creating opportunities for all- ILO**", (2004).
- "**Publication of SMEs Corporation in Japan**", (2006), JICA.
- "**Report about the development in the middle east & north Africa**",(2003), the international bank for reconstruction and development, the world bank.
- Alattar, J., Kouly, R. and Innes, J., (2009), " **Management accounting information in micro enterprise in Gaza** ", Journal of Accounting and Organizational Change, Vol. 5, No. 1.
- Decarlo, J.F. & Lyons, P.R., (1980): "**A Comparison of Selected Personality characteristics of minority and non-minority female entrepreneurs**", Journal of Small Business Management.
- Gebru, G., (2009), "**Financing preference of micro and small enterprise owners in Tigroy: does POH hold?** ", Journal of Small Business and Enterprise Development, Vol. 16, No. 2.

- Islam, Serazul,(2009),” **Start-up and growth constraints on small-scale trading in Bangladesh**”, Journal of Chinese entrepreneurship, Vo.1, No.3.
- Moore, D., McCabe, G., Duckworth, W, Sclove, S., (2003): “**The Practice of Business Statistics**”.
- Stoner, A.W.(1983): “**Distnbutional ecology of amphpods and tanaidaceans associated with three seagrass species**”, J. crust. Biol. 3, P 505-518.
- Wu,Junjie, Song,Jining & Zeng, Ctherine,(2008),”**An empirical evidnce of small business finance in China**”, Management Research View, Vol. 31, No.12.


**سادساً: مواقع الانترنت:**


- www.26-26.org
- www.contact@solidarity-fund.org
- www.ilo.org
- www.itcilo.org
- www.unido.org
- www.ulum.nl
- www.kenanaonline.org
- www.arabvolunteering.org
- www.sba.gov/size/
- www.worldbank.org
- /http://mpra.ub.uni-muenchen.de
- http://www.pcbs.gov.ps

**سابعاً: المقابلات الشخصية:**

- مقابلة مع السيد/ علام غباين، مدير برنامج تمويل المشروعات الصغيرة في وزارة الاقتصاد الوطني بتاريخ 2014/3/5.
- مقابلات مع أصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة.

# الملاحق

# ملحق (1)

## أسماء السادة المحكمين

فيما يلي قائمة بأسماء الاساتذة الذين تفضلوا مشكورين بتحكيم الاستبانة الخاصة بموضوع البحث:

| الاســـم | المؤسســـة |
|---|---|
| أ.د. محمد مقداد | الجامعة الإسلامية |
| أ.د. سمير صافي | الجامعة الإسلامية |
| د. نافذ بركات | الجامعة الإسلامية |
| أ.د. معين رجب | جامعة الأزهـــر |
| د. محمود صبرة | جامعة الأزهـــر |
| د. نسيم أبو جامع | جامعة الأزهـــر |
| أ. سهيلة كنعان | جامعة القدس المفتوحة |
| د. علاء الدين الرفاتي | وزارة الاقتصاد الوطني |
| م. حاتم عويضة | وزارة الاقتصاد الوطني |
| د. نبيل أبو شمالة | وزارة الزراعة |
| أ. أسامة نوفل | وزارة التخطيط |

## ملحق (2)

**الجامعة الإسلامية**
**كلية التجارة**
**الدراسات العليا**
**ماجستير اقتصاديات التنمية**

أخي الكريم، أختي الكريمة:

**تحية طيبة وبعد،،**

تهدف هذه الاستبانة لاختبار وتحليل الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة في قطاع غزة والمدعومة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني والتي من المفترض أن تحقق جملة من الآثار التنموية الاقتصادية والاجتماعية، والتعرف من خلالها على أهم الصعوبات والمشكلات التي واجهت عمل هذه المشروعات ومدى تأثيرها على نجاح هذه المشروعات المدعومة في تحقيق الأهداف التنموية المرجوة منها، وذلك استكمالاً لمتطلب الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، وقد تم تصميم الاستبانة بغرض جمع البيانات التي سوف تساعد في إتمام البحث وهو بعنوان:

**" الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني "**

مع العلم أن هذه الاستبانة موجهة إلى أصحاب ومدراء المشروعات الصغيرة في قطاع والممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني، فالرجاء تعبئة هذه الاستبانة بدقة، مع العلم أن البيانات الواردة فيها هي لأغراض البحث العلمي ولن يتم نشرها أو إعلانها لغير هذا الغرض.

**شاكرين لكم حسن تعاونكم**

**الباحثة**
**كفاح هشام أبو ناجي**

**أولاً: البيانات العامة للمشروع:**

**المحور الأول: البيانات الشخصية:**

1- جنس صاحب المشروع: ☐ ذكر ☐ أنثى

2- عدد سنوات الدراسة لصاحب المشروع: ..... سنة

3- عدد سنوات الخبرة للقائم على المشروع: ..... سنة

**المحور الثاني: البيانات المتعلقة بالمشروع:**

4- العمر الزمني للمشروع: ..... سنة

5- عنوان المشروع حسب المحافظة:

☐ محافظة غزة ☐ محافظة شمال غزة ☐ محافظة الوسطى

☐ محافظة خانيونس ☐ محافظة رفح

6- نوع النشاط الرئيسي للمشروع:

☐ زراعي ☐ صناعي ☐ تجاري ☐ خدماتي

7- نوع النشاط الفرعي للمشروع: .....

8- أسباب تأسيس المشروع: ( يمكن اختيار أكثر من إجابة )

☐ الرغبة في العمل الحر..... %

☐ عدم وجود فرصة عمل ..... %

☐ الرغبة في تحسين الوضع المادي ..... %

☐ تنمية موهبة ذاتية ..... %

☐ أخري ..... %

**ثانياً: البيانات المتعلقة باستثمارات المشروع:**

9- قيمة الاستثمارات عند بداية المشروع: .....$

10- قيمة الاستثمارات حالياً: .....$

11- طريقة تمويل المشروع: ( يمكن اختيار أكثر من إجابة )

☐ تمويل ذاتي بحت ..... % ☐ تمويل بالمشاركة عائلي ..... %

☐ تمويل بالمشاركة غير عائلي ..... % ☐ قروض بنكية ..... %

☐ قروض من وزارة الاقتصاد الوطني ..... % ☐ قروض من مؤسسات غير حكومية .....%

12- هل يعاني المشروع من ضعف التسهيلات المصرفية أو الخدمات المالية من مؤسسات التمويل؟

☐ نعم ☐ لا

**ثالثاً: البيانات المتعلقة بالعمال:**

13- متوسط عدد العمال في المشروع؟ ..... عاملاً

14- المستوى التعليمي للعمال:

| المستوي التعليمي للعمال | أساسي | ثانوي | دبلوم | بكالوريوس | ماجستير |
|---|---|---|---|---|---|
| العـــــدد | | | | | |

15- ما هو الأساس المعتمد في تشغيل العمال في المشروع وقت الحاجة؟

☐ الكفاءة ☐ القرابة ☐ الراتب المنخفض ☐ غير ذلك، حدد .....

16- متوسط رواتب العاملين في المشروع شهرياً:

| | العامل الفني | العامل غير الفني |
|---|---|---|
| العدد | | |
| متوسط الراتب $ | | |

17- المزايا المقدمة للعمال:

☐ مواصلات ☐ وجبات طعام ☐ دورات تدريبية ☐ حوافز وهدايا

☐ لا يوجد مزايا مما سبق

18- يقوم المشروع بعقد دورات تدريبية للعمال في المجالات الإدارية أو الفنية أو الإنتاجية؟

☐ نعم ☐ لا

**رابعاً: البيانات المتعلقة بدخل المشروع:**

19- مصادر الدخل لصاحب المشروع قبل البدء بالمشروع:

☐ عمل بأجر ☐ عمل مستقل ☐ ريع عقارات أو أراضي

☐ لا يوجد دخل سابق ☐ أخرى، حدد .....

20- الدخل لصاحب المشروع قبل المشروع شهرياً ..... $

21- الدخل لصاحب المشروع بعد المشروع شهرياً ..... $

22- ما هو تقييمكم لمعدل ربح المشروع؟ .....% (حدد النسبة)

23- هل أدى المشروع إلى تغير وضعك المادي؟

☐ تحسن ☐ تراجع ☐ لا يوجد تغير

24- هل أدى دخل المشروع إلى تحسن إنفاقك على ما يلي: ( حدد النسبة )

الغذاء ..... % اللباس ..... % الصحة ..... %

التعليم ..... % السكن ..... % الرفاهية ..... %

25- ما نسبة الاستهلاك من دخل المشروع؟ ..... %

26- ما نسبة الادخار من دخل المشروع؟ ..... %

**خامساً: البيانات المتعلقة بالمواد الخام والآلات المستخدمة والإنتاج:**

27- المواد الخام والآلات المستخدمة في المشروع متوفرة على مدار السنة؟

☐ نعم ☐ لا

28- يتم توفير المواد الخام والآلات من سوق: ( حدد النسبة )

☐ قطاع غزة .....% ☐ الضفة الغربية .....% ☐ إسرائيل .....%

☐ الدول العربية .....% ☐ الدول الأجنبية.....%

29- ما هي نسبة مدخلات الإنتاج المحلية من السلعة النهائية؟ ..... %

30- هل السلعة نهائية أم وسيطة تدخل في إنتاج سلع أخرى مصنعة محلياً؟ .....

31- ما هي القيمة المضافة للمشروع سنوياً؟ ..... $

**سادساً: البيانات المتعلقة بدور وزارة الاقتصاد الوطني في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة:**

32- تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بدورها في دعم المشروعات الصغيرة؟

☐ نعم ☐ لا

33- يوجد شروط لتمويل المشروعات الصغيرة من قبل الوزارة؟

☐ نعم ☐ لا

34- إجراءات التمويل من قبل الوزارة ميسرة أم معقدة؟ .....

35- هل قامت الوزارة بتقديم أي نوع من التسهيلات لمشروعك؟

☐ نعم ☐ لا

36- إذا كانت إجابتك نعم أذكر هذه التسهيلات؟

.....

.....

.....

37- هل قامت الوزارة بزيارة ميدانية لمشروعك؟

☐ نعم ☐ لا

38- هل تنصح غيرك من أصحاب المشروعات الصغيرة والذي بحاجة إلى تمويل بالاقتراض من الوزارة؟ ☐ نعم ☐ لا

**سابعاً: البيانات المتعلقة بالمشاكل والمعوقات:**

39- ما هي الصعوبات التي واجهتك أثناء تقديم طلب الحصول على القرض من وزارة الاقتصاد الوطني؟

.....

.....

.....

40- رتب المشاكل التالية التي تواجه مشروعك حسب الأهمية من وجهة نظرك:

| | | | |
|---|---|---|---|
| ☐ | عدم توفر التمويل المناسب | ☐ | قلة الخبرة في مجال المشروع |
| ☐ | عدم توفر العمالة المناسبة | ☐ | إغلاق المعابر |
| ☐ | صعوبة الإجراءات الإدارية | ☐ | عدم وجود استقرار سياسي واقتصادي |
| ☐ | ضعف التيار الكهربائي وانقطاعه المتكرر | ☐ | مشاكل أخرى، حدد ..... |

41- ما هي اقتراحاتك لتطوير برنامج تمويل المشروعات الصغيرة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني من أجل الارتقاء بالاقتصاد الفلسطيني؟

.....

.....

.....

.....

**بارك الله فيكم**

# ملحق (3)

**جدول (6.4.9)**

**توزيع عينة الدراسة حسب نوع النشاط الفرعي للمشروع**

| نوع النشاط الفرعي للمشروع | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| استوديو تصوير | 5 | 2.86% |
| بقالة | 1 | 0.57% |
| بناشر سيارات | 1 | 0.57% |
| بيع طيور للزينة | 1 | 0.57% |
| بيع مجمدات | 1 | 0.57% |
| تأجير بدل عرائس | 1 | 0.57% |
| تأجير دعم باطون | 1 | 0.57% |
| تأجير سيارات | 1 | 0.57% |
| تأجير كراسي ومعرشات | 4 | 2.29% |
| تدوير ملابس | 1 | 0.57% |
| تربية أرانب | 3 | 1.71% |
| تربية أسماك | 1 | 0.57% |
| تربية حمام | 1 | 0.57% |
| تربية نحل | 3 | 1.71% |
| تركيب سخانات كهربائية | 1 | 0.57% |
| تصنيع الفحم المضغوط | 2 | 1.14% |
| تطريز | 1 | 0.57% |
| تكتك نقل | 9 | 5.14% |
| تمديدات كهربائية | 1 | 0.57% |
| دجاج بياض | 3 | 1.71% |
| دجاج لاحم | 9 | 5.14% |
| دعاية وإعلان | 4 | 2.29% |
| رياض أطفال | 4 | 2.29% |
| صناعة الخل | 9 | 2.86% |
| صناعة الفيبر والبلاستيك | 2 | 0.57% |
| صناعة أثاث ومفروشات | 1 | 0.57% |
| صناعة أحذية | 2 | 0.57% |
| صناعة جبس | 1 | 5.14% |
| صناعة مرطبات | 1 | 1.14% |
| صناعة مواد تنظيف | 1 | 0.57% |

| | | |
|---|---|---|
| صيانة أجهزة جوال | 1 | 1.14% |
| صيانة أجهزة كمبيوتر ومحمول | 4 | 0.57% |
| صيانة أجهزة كهربائية | 3 | 0.57% |
| صيانة ماكنات التصوير | 1 | 0.57% |
| عيادة طبية | 1 | 0.57% |
| فقاسة بيض | 1 | 2.29% |
| قارب صيد | 1 | 1.71% |
| كوافير | 16 | 5.14% |
| ماكنة تقشير فستق | 1 | 1.14% |
| محمص مكسرات | 1 | 0.57% |
| مختبر طبي | 2 | 1.14% |
| مخرطة | 1 | 0.57% |
| مذبح دجاج | 1 | 0.57% |
| مركز تعليمي | 3 | 0.57% |
| مشتل زراعي | 1 | 0.57% |
| مصبغة ملابس | 1 | 9.14% |
| مصنع ملابس | 24 | 0.57% |
| مطحنة بن وبهارات | 2 | 0.57% |
| مطعم | 2 | 1.14% |
| معجنات | 5 | 0.57% |
| معمل أجبان | 1 | 0.57% |
| مغسلة سيارات | 1 | 1.71% |
| مغسلة ملابس ومفروشات | 4 | 0.57% |
| مقاولات طوبار | 3 | 0.57% |
| مكتبة مدرسية | 2 | 1.14% |
| ورشة ألمنيوم | 2 | 2.29% |
| ورشة حدادة | 4 | 2.86% |
| ورشة دهانات | 5 | 0.57% |
| ورشة سباكة | 1 | 0.57% |
| ورشة ميكانيكا سيارات | 1 | 1.71% |
| ورشة نجارة خشب | 3 | 1.14% |
| **المجموع** | **175** | **100%** |

# ملحق (4)

## جدول اختبار التكامل المشترك وجداول اختبارات تقييم مقدرات النموذج

### جدول (1) يوضح اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Trace Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---|---|---|---|---|
| None * | 0.202096 | 89.22140 | 47.85613 | 0.0000 |
| At most 1 * | 0.128533 | 50.84109 | 29.79707 | 0.0001 |
| At most 2 * | 0.084671 | 27.45291 | 15.49471 | 0.0005 |
| At most 3 * | 0.070414 | 12.41271 | 3.841466 | 0.0004 |

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

### جدول (2) يوضح اختبار مشكلة اختلاف التباين للمتغير العشوائي

Heteroskedasticity Test: White

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.227512 | Prob. F(3,171) | 0.3013 |
| Obs*R-squared | 3.689228 | Prob. Chi-Square(3) | 0.2970 |
| Scaled explained SS | 4.530665 | Prob. Chi-Square(3) | 0.2096 |

### جدول (3) يوضح اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

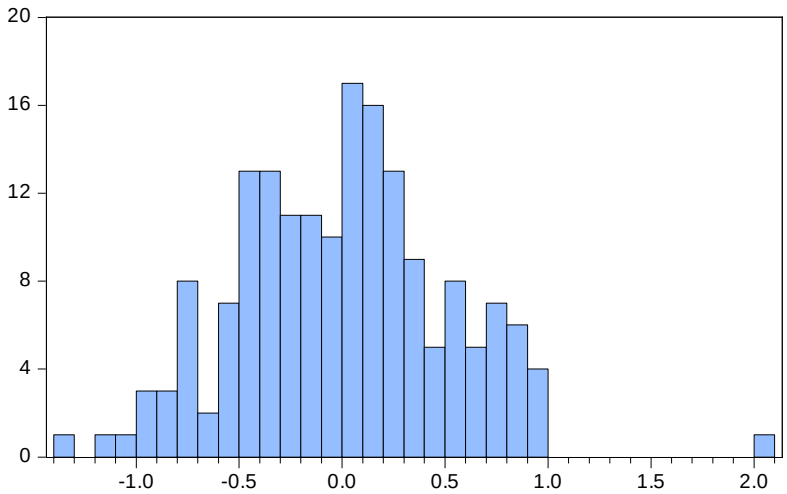


Series: Residuals
Sample 1 175
Observations 175

| | |
|---|---|
| Mean | -1.25e-15 |
| Median | 0.022224 |
| Maximum | 2.002541 |
| Minimum | -1.335894 |
| Std. Dev. | 0.506167 |
| Skewness | 0.222115 |
| Kurtosis | 3.572411 |
| Jarque-Bera | 3.828080 |
| Probability | 0.147483 |

## جدول (4) يوضح اختبار المتوسط الحسابي للبواقي

Hypothesis Testing for E
Date: 10/29/14 Time: 12:52
Sample: 1 175
Included observations: 175
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = -1.25e-15
Sample Std. Dev. = 0.506167

| Method | Value | Probability |
|---|---|---|
| t-statistic | -3.27E-14 | 1.0000 |

## جدول (5) يوضح اختبار العلاقة بين البواقي والمتغيرات المستقلة

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 10/29/14 Time: 12:53
Sample: 1 175
Included observations: 175

| Correlation<br>t-Statistic<br>Probability | AE | AGE | EXP01 | INV |
|---|---|---|---|---|
| AE | 1.000000<br>-----<br>----- | | | |
| AGE | -0.003342<br>-0.043952<br>0.9650 | 1.000000<br>-----<br>----- | | |
| EXP01 | -0.016633<br>-0.218800<br>0.8271 | 0.414313<br>5.987514<br>0.0000 | 1.000000<br>-----<br>----- | |
| INV | 0.004447<br>0.058491<br>0.9534 | 0.266456<br>3.636137<br>0.0004 | 0.245050<br>3.324493<br>0.0011 | 1.000000<br>-----<br>----- |

## يقول عماد الدين الأصفهاني:

**"إني رأيت أنه لا كتب أحد كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان حسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".**

**تمت بحمد الله رب العالمين**

**ورضا الله ثم رضا الوالدين**